

Distr.: General
30 July 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته عملاً بالقرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته عملاً بالقرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩) بأن يحيلوا طيه، وفقاً للفقرة ٤ من القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، تقرير منتصف المدة عن أعمالهم. وقد قُدم التقرير المرفق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، ونظرت فيه اللجنة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٩. ويرجو فريق الخبراء ممتناً توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رومان إسمينجو

المنسق

فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب

القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)

(توقيع) ميلاني دي غروف

الخبيزة

(توقيع) إلياس أوسيديك

الخبير

(توقيع) آنا أوزبورن

الخبيزة

(توقيع) إمبيل رواغاسانا

الخبير



تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٥٤ (٢٠١٩)

موجز

تزامنت الفترة التي يغطيها هذا التقرير مع الأشهر الأولى من تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في بانغي بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ جماعة مسلحة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩. ولم يحظ أي من الاتفاقات الخمسة الأخرى الموقعة منذ بداية الأزمة في أواخر عام ٢٠١٢ بمثل هذا الجهد الكبير، من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على حد سواء، من أجل تيسير نجاح الاتفاق.

وواصلت جميع الأطراف حتى تاريخه الإعراب عن التزامها بتنفيذ الاتفاق. بيد أن بعض قادة الجماعات المسلحة ظلّت بلا موقف واضح من دعم الاتفاق، مثل عبد الله حسين المشمول بالجزاءات والمنتمي إلى الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى. وهناك آخرون ارتكبوا انتهاكات جسيمة للاتفاق، مثل عبد الله مسكين، الذي تورطت الجماعة التي ينتمي إليها، ألا وهي الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، في أعمال عدائية ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويبرز التقرير أيضا كيف قام بعض قادة الجماعات المسلحة، وهم علي داراسا (الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى)، ومحمد الخاتم (الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى)، وسليمان بي سيدي الملقب باسم "عباس صديقي" (حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار)، بمحاولة استخدام بعض أحكام الاتفاق، ولا سيما إنشاء الوحدات الأمنية المختلطة، كوسيلة لإضفاء الشرعية على سيطرتهم على أجزاء من البلد.

ووقع أخطر حادث منذ توقيع الاتفاق على أيدي مقاتلي حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩ في مقاطعة أوهم - بندي، حيث نفذوا هجمات موجهة ضد المدنيين، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤٢ شخصا. وأبلغ أيضا عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في مناطق أخرى، لا سيما في بريا (مقاطعة كوتو العليا) وحول زانغا (مقاطعة كوتو السفلى)، حيث ضلعت فصائل ائتلاف سيليكاس السابق وميليشيات أنتي بالاك في انتهاكات شتى منها حالات عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية والاحتجاز غير القانوني والهجمات ضد المدنيين. وسُجّلت أيضا حالات تجنيد أطفال جديدة.

ومن العوامل الأخرى المثيرة للشكوك بشأن استعداد الجماعات المسلحة لقبول إعادة بسط سلطة الدولة استمرار ضلوع هذه الجماعات في الاتجار بالأسلحة. ويصف التقرير خطوط الإمداد والطرق التي تستخدمها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار للحصول على الأسلحة من خلال شبكات موجودة في تشاد. وتُقدّم أيضا معلومات جديدة بشأن استمرار فصائل ائتلاف سيليكاس السابق والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في الحصول على الأسلحة من أراضي تشاد ومن عناصر في قوات الدعم السريع العاملة في السودان.

واستمر الاتجار بالذهب والماس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في مناطق مُعلن أنها "متمثلة" بموجب عملية كيمبرلي تقع في غرب البلد، ومناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة في الشرق والشمال. ويقدم التقرير معلومات عن عملية ضبط تمت في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ في مطار بانغي ميبكو الدولي لكميات غير معلنة من الماس قادمة من سام - أواندجا (مقاطعة كوتو العليا) وتخصّ عضو سابق بائتلاف سيليكاف. ويتضمن التقرير أيضا أدلة على أنشطة شبكة تتألف من أشخاص من رعايا الهند ومتّجرين محليين متورطين في تهريب الماس من بريا بالتعاون مع قادة محليين بالجبهة الشعبية.

ويشار أيضا إلى زيادة حدة التوترات في بانغي، مع قيام ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة بإنشاء منبر باسم إي زينغو بياني وانتقاد أعضائها الحكومة لقيامها، في جملة أمور، بتعيين قادة الجماعات المسلحة في مناصب رسمية رئيسية. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٩، أصدر المنبر عدة دعوات للتظاهر، وهو ما منعت السلطات.

ولا تزال قوات الدفاع والأمن الوطنية تتلقى دعما كبيرا من الشركاء الدوليين. وقد يسّر ذلك الإسراع في إعادة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي ما زالت مع ذلك تواجه تحديات عملية ولوجستية كبيرة أثناء النشر، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

ويشدد التقرير أيضا على أن العديد من الشركات الخاصة قد استوردت كميات كبيرة من المتفجرات التجارية وما يتصل بها من مواد، بما في ذلك أجهزة التفجير، بإذن من سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن تخزين هذه المواد المتفجرة لا يفي بالمعايير الدولية للسلامة والأمن.

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - معلومات أساسية
٧	ثانيا - العملية السياسية: مواقف الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني
٧	ألف - تنفيذ الاتفاق: اجتماعات المتابعة
٨	باء - مواقف الجماعات المسلحة
١٠	جيم - ردّ فعل المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة إزاء الاتفاق: تنامي التوتر في بانغي
١٢	ثالثا - المسائل الإقليمية
١٢	ألف - العلاقات مع البلدان المجاورة واللجان المشتركة
١٣	باء - المتابعة بخصوص الانقلاب المزعوم في غينيا الاستوائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
١٤	رابعا - التطورات في المناطق الخاضعة لنفوذ فصائل ائتلاف سيليكسا السابق
١٤	ألف - سيطرة فصائل ائتلاف سيليكسا السابق على الأراضي وفرضها لنظم ضريبية غير قانونية
١٥	باء - الاتجار بالأسلحة من قبل فصائل ائتلاف سيليكسا السابق
١٦	جيم - انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل فصائل ائتلاف سيليكسا السابق وجماعات أنتي - بالاكا
١٩	دال - الاتجار بالموارد الطبيعية
٢١	خامسا - الحالة في منطقة نفوذ حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار
	ألف - عمليات القتل الجماعي التي ارتكبتها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في ليمونا
٢١	وكوندجيلي وبوهونغ
٢٢	باء - حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار: توسّع متسارع
٢٤	جيم - اتجار حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بالأسلحة وإدارتها لها
٢٤	دال - حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وعلاقتها بالاتجار بالذهب
٢٥	سادسا - حظر توريد الأسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية
٢٥	ألف - قوات الدفاع والأمن الوطنية: التدريب والتجنيد والتجهيز بالمعدات والنشر
٢٧	باء - استيراد المتفجرات التجارية: الموقف فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة ومعايير التخزين غير الملائمة
٢٨	سابعا - المستجدات بشأن المسائل المتصلة بعملية كيمبرلي
٢٨	ألف - تجارة الماس والاتجار به في المنطقة الغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٩	باء - الحالة في "المنطقتين الخضراوين" كارنو وغادزي

٢٩	ثامنا - معلومات عن الأفراد الخاضعين للجزاءات
٢٩	ألف - تجميد أصول ألفريد بيكاتوم
٣٠	باء - توقيف هارون غاي في تشاد
٣٠	جيم - بطاقة هوية تشادية لعبد الله حسين
٣٠	تاسعا - التوصيات
٣٢	المرفقات *

* تَعَمَّم المرفقات باللغة التي قُدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولا - معلومات أساسية

١ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩) الذي كُلِّف فريق الخبراء بموجبه، في جملة أمور، بأن يقدم إلى المجلس، عقب مناقشة مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى (لجنة الجزاءات)، تقريراً لمنتصف المدة في موعد أقصاه ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩.

٢ - ووفقاً للقرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، يتضمن هذا التقرير، في جملة أمور، تقييمات لتنفيذ التدابير التي فرضها مجلس الأمن (حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول)، ويتناول عدداً من المسائل بهدف تحديد الضالعين من الأفراد والكيانات في أنشطة خاضعة للجزاءات، على نحو ما حُدِّد في الفقرتين ٢٠ و ٢١ من القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) ومُدِّد بموجب القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩).

٣ - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة بين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي هو تاريخ نشر التقرير النهائي للفريق لعام ٢٠١٨ (S/2018/1119)، و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الذي هو تاريخ الانتهاء من الصياغة.

التعاون

٤ - منذ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، سافر الفريق إلى ١١ من مقاطعات جمهورية أفريقيا الوسطى الـ ١٦ (انظر الخريطة في المرفق ١-١). وقام الفريق أيضاً بزيارات رسمية إلى الاتحاد الروسي، وبلجيكا (الاتحاد الأوروبي)، وغابون، وفرنسا، والكاميرون، وهولندا (المحكمة الجنائية الدولية). ولم تسمح جمهورية تشاد بزيارة اقترحها الفريق.

٥ - ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وجّه الفريق ٣٧ رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة. وبأسف الفريق لانخفاض معدل الردود الواردة، لا سيما بين دول المنطقة (المرفق ٢-١).

٦ - وعملاً بالفقرة ٥ من القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، واصل الفريق تبادل المعلومات مع أفرقة أو مجموعات أخرى من الخبراء أنشأها مجلس الأمن، لا سيما أفرقة الخبراء المعنية بكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان.

٧ - ويشكر الفريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) على ما قدمته من دعم وأبدته من تعاون.

المنهجية

٨ - سعى الفريق إلى ضمان الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (انظر S/2006/997، المرفق). ولئن كانت نية الفريق هي التحليّ بأكبر قدر ممكن من الشفافية، فإنه يعتزم حجب المعلومات المحدّدة لهوية المصادر في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها الكشف عن هويتهم إلى تعريض سلامتهم أو سلامة غيرهم لمخاطر غير مقبولة.

- ٩ - والفريق ملتزم، وبنفس القدر، بالتحلي بأعلى درجات الإنصاف، وهو قد سعى جاهدا إلى إطلاع الأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا وممكنا، على أي معلومات في التقرير قد تتضمن إشارات إليها، وذلك لكي تستعرض هذه المعلومات وتعلق عليها وترد عليها في غضون فترة زمنية محددة.
- ١٠ - ويحافظ الفريق على استقلالية عمله في مواجهة أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو تصويره بمظهر المتحيز. وقد وافق الفريق على نصّ هذا التقرير وما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات بتوافق الآراء قبل أن يحيله منسق الفريق إلى رئيس مجلس الأمن.

ثانيا - العملية السياسية: مواقف الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني

- ١١ - في ٦ شباط/فبراير، وقّعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والجماعات المسلحة الـ ١٤ المعترف بها، الاتفاق السياسي من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/2019/145). وتم الاتفاق على المضمون أثناء المفاوضات التي جرت في الخرطوم في الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير تحت رعاية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة.

ألف - تنفيذ الاتفاق: اجتماعات المتابعة

- ١٢ - في ٢٥ شباط/فبراير، جرى في إطار تنفيذ اتفاق السلام تعيين فيرمين نغريبادا، الذي كان يشغل منصب رئيس وفد الحكومة في الخرطوم، رئيساً للوزراء، وتم تشكيل حكومة جديدة في ٣ آذار/مارس. واعتبرت الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية المعارضة وممثلو المجتمع المدني أن هذه الحكومة لا تعكس روح الشمول التي أكدت عليها المادة ٢١ من الاتفاق، وطلبوا إعادة النظر في تشكيلها (انظر المرفق ٢-١).
- ١٣ - وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس، عقد الاتحاد الأفريقي اجتماعا في أديس أبابا لمناقشة هذه الشواغل مع ممثلي الجماعات المسلحة. ونتيجة لذلك، أجرى رئيس الوزراء تعديلا حكوميا في ٢٢ آذار/مارس وعيّن وزراء إضافيين من ممثلي الجماعات المسلحة (المرفق ٢-٢).
- ١٤ - وقامت اللجنة التنفيذية للمتابعة، التي ينصّ الاتفاق على أنها الهيئة الاستراتيجية لمناقشة عملية التنفيذ، بعقد جلساتها الثلاث الأولى في ١٥ و ٢٩ أيار/مايو و ١٣ حزيران/يونيه. وحضر الجلسات، التي رأسها رئيس الوزراء، ممثلون عن الاتحاد الأفريقي والبعثة المتكاملة وشركاء دوليون ومسؤولون حكوميون وجماعات مسلحة. وناقش الحضور، في جملة أمور، انتهاكات الاتفاق من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات المسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية التابعة للدولة، وكذلك ما يمكن اتخاذه من إجراءات متابعة.

١٥ - وفي ٦ حزيران/يونيه، أطلق الرئيس فوستان - أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، مشاورات وطنية بمهدف إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، المتوخاة في المادة ٩ من الاتفاق^(١).

باء - مواقف الجماعات المسلحة

١٦ - تقلّد العديد من أعضاء الجماعات المسلحة مناصب عليا أو مهام أخرى في الحكومة (انظر المرفق ٢-٣). وأظهر عدد من الجماعات الصغيرة، مثل حركة الثورة والعدالة أو حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، ميلا إلى تيسير التنفيذ الكامل للاتفاق. وفي المقابل، توقّعت الجماعات المسلحة التي تسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي الوطنية أن تحصل على شكل ما من أشكال إضفاء الشرعية على "سلطتها" في تلك المناطق مقابل مشاركتها في تنفيذ الاتفاق وبسط سلطة الدولة.

الجماعات المسلحة التي تستخدم "لغة مزدوجة" بدرجات متفاوتة

الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى: بين المشاركة الشخصية لنور الدين آدم وطموح عبد الله حسين

١٧ - عزّزت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (الجبهة الشعبية) ثقلها السياسي بتعيين ثلاثة من أعضائها في مناصب وزارية في الحكومة الجديدة التي أُعلن عن تشكيلها في ٢٢ آذار/مارس. ومع ذلك لا يزال هناك شقاق في صفوف الجماعة، حيث يسعى كل من زعمي الجماعة الرئيسيين، عبد الله حسين ونور الدين آدم، المدرجين على قائمة لجنة الجزاءات، إلى تحقيق أجندته الخاصة.

١٨ - وشارك نور الدين آدم بقوة في جميع الاجتماعات التي عقدت في الخرطوم أثناء التحضير للاتفاق (S/2018/1119، الفقرات ٢٥-٢٨)، بل وشجع قادة الجماعات المسلحة الأخرى على المشاركة^(٢). وأبلغ أعضاء الجماعات المسلحة والأفراد الذين شاركوا في تلك الاجتماعات الفريق بأن آدم كان منذ أيار/مايو ٢٠١٨ مستقرا في الخرطوم حيث يعيش حياة "مترفة" تحت حماية حراس مسلحين يرتدون الملابس المدنية^(٣). وفي العاصمة السودانية، كان آدم يستفيد من علاقات طويلة الأمد، بما في ذلك علاقته بمحمد حمدان دقلو، الملقّب باسم "حميدي"، قائد الوحدة الرسمية شبه العسكرية المسماة قوات الدعم السريع الذي أصبح الآن نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان^(٤). وتفيد التقارير بأن آدم قد اجتمع مع دقلو عدة مرات في عام ٢٠١٩^(٥). غير أن غياب آدم الطويل من جمهورية أفريقيا الوسطى قد ولّد سخطا في صفوف الجبهة الشعبية التي ترى أنه يسعى إلى تحقيق أجندته الشخصية^(٦).

(١) <https://peacekeeping.un.org/fr/consulter-les-centrafricains-sur-la-commission-justice-verite-reparation-et-reconciliation>

(٢) جرى الاطلاع على الصفحة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٣) لقاء مع ممثلي الجماعات المسلحة، بانغي، ٢١ كانون الثاني/يناير و ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٤) لقاء مع ممثلي الجماعات المسلحة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ ولقاء مع مصادر سرية، بانغي، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٥) لقاءات مع مصادر سرية.

(٦) المصدر نفسه.

(٦) لقاءات مع أعضاء الجبهة الشعبية، في كاغا باندورو وبانغي وبيراو، آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩.

١٩ - وفي ظل استحواذ نور الدين آدم على النفوذ السياسي، عزّز عبد الله حسين سلطته القيادية على الفرع العسكري للجبهة الشعبية، مؤكّدا دوره كجهة فاعلة رئيسية في تنفيذ الاتفاق. وأعرب حسين في عدة مناسبات عن شكوكه بشأن الاتفاق، وظلت مسألة ما إذا راغبا في تنفيذ الاتفاق مبهمة^(٧). وهو قد أبلغ الفريق بأنه يتوقّع الحصول على منصب رسمي من الحكومة لتأكيد دوره كأحد القادة العسكريين المسيطرين على أجزاء من الإقليم^(٨).

٢٠ - وعارض عبد الله حسين علانيةً نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في كاغا - باندورو (المرفق ٢-٤)، حيث دفع في اتجاه تعيين شخصين من المتشدّدين وذوي السجل الحافل بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كقائدين محليين للجبهة الشعبية (أحمد بحر (انظر S/2018/1119، الفقرات ٨٦ إلى ٩١)، وعبد القادر حسن، العضوان السابقان في الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، على التوالي (انظر المرفق ٢-٥)). وقد هدّد كلاهما بنصب كمانين لأفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الـ ١٠٦ قبل نشرهم في كاغا باندورو (انظر الفقرة ٩١)^(٩). وقد ولّد تعيين هذين الشخصين مقاومة بين قادة الجبهة الشعبية الآخرين الذين خشوا الانجرار إلى اشتباكات مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أو مع البعثة المتكاملة^(١٠).

ثلاثة مستشارين خاصين

٢١ - من الأحكام الرئيسية للاتفاق (المادتان ١٦ و ١٧) إنشاء وحدات أمن مشتركة مؤقتة (وحدات الأمن الخاصة المختلطة) تضم أعضاء من قوات الدفاع والأمن الوطنية والجماعات المسلحة.

٢٢ - وفي ٢٤ آذار/مارس، عُيّن ثلاثة من قادة الجماعات المسلحة، وهم عباس صديقي (حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار)، ومحمد الخاتم (الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى) وعلي داراسا (الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى)، بمرسوم رئاسي (انظر المرفق ٢-٦) كمستشارين عسكريين خاصين لرئيس الوزراء لشؤون وحدات الأمن الخاصة المختلطة. وبالنظر إلى أن الاتفاق نص على وضع وحدات الأمن الخاصة المختلطة تحت إشراف رئيس الأركان العامة لقوات الدفاع، فقد سبّبت هذه التعيينات، وبالخصوص تأويل قادة الجماعات المسلحة لدورهم، كما هو مفسّر فيما يلي، بعض الغموض فيما يخصّ التسلسل القيادي لوحدات الأمن الخاصة المختلطة.

٢٣ - وقد اجتمع الفريق مع المستشارين الخاصين الثلاثة الذين زعم كل واحد منهم أن التعيين وضعه على رأس القيادة العسكرية لوحدات الأمن الخاصة المختلطة في منطقته، وأن رئيس الوزراء هو الجهة الوحيدة المشرفة عليه^(١١). وقد أثار استمرار سيطرة الجماعات المسلحة على مناطق نفوذها الشكوك حول رغبتها الفعلية في قبول إعادة بسط سلطة الدولة.

(٧) لقاء مع عبد الله حسين في نديلي، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) لقاءات مع مصادر سرية، كاغا باندورو، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(١٠) لقاءات مع مصادر سرية، كاغا باندورو، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(١١) لقاء مع علي داراسا، بوكولبو، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ لقاء مع عباس صديقي، كوي، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩؛ لقاء مع

محمد الخاتم، كاغا باندورو، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٢٤ - وواصل علي داراسا التصرف كقائد جماعة مسلحة، إذ واصل سيطرته على مجموعة من الأقاليم، إلى جانب التحكّم في نشاط الماشية والترحال الرعوي (S/2018/1119)، الفقرات ١٠٥ إلى ١٣٦). وفي ١٨ شباط/فبراير، استدعى قادة المجتمع المدني والزعماء الدينيين في منطقتي بامباري وألينداو والمناطق المحيطة ببوكولبو لاجتماع مدته ثلاثة أيام. وقد أعرب، وهو يرتدي زيه العسكري، عن استعداده لضمان الأمن للجميع، شريطة ألا يتدخل أحد في "مصلحه". وأعرب عن عزمه الكف عن ممارسة أعمال الابتزاز والسلب الموجهة ضد السكان، وقدم نفسه على أنه المسؤول الرسمي عن الأمن في مقاطعتي أواكا وكوتو السفلى^(١٢). ومنذ ذلك الحين واصل داراسا أنشطته كأمير حرب، بما في ذلك مشاركته في الأعمال الحربية في مناطق مثل زانغا (انظر الفقرة ٥٨ أدناه) واستمر في فرض نظم ضريبية غير قانونية (انظر الفقرة ٤٧ أدناه). وخلال بعثة مشتركة بين الحكومة والبعثة المتكاملة والاتحاد الأفريقي في بامباري في ١١ حزيران/يونيه، عرض داراسا، في استعراض للقوة، أيضا وجودا عسكريا هاما لاتحاد الوطنيين الكونغوليين على الطريق من بامباري إلى بوكولبو حرص داراسا أيضا على إظهار قوته باستعراض وجود عسكري كبير للاتحاد من أجل السلام على الطريق من بامباري إلى بوكولبو^(١٣).

٢٥ - ويرد المزيد من المعلومات عن أنشطة الجماعة المسلحة للعودة للمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في الفقرات ٧٢ إلى ٨٥ أدناه.

عدم رضا الجماعات المسلحة عن تنفيذ الاتفاق والتعيينات التي أعقبت ذلك

٢٦ - كما هو مبين في المرفق ٢-٧، أدى شعور بعض أعضاء التجمّع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى بخيبة الأمل تجاه قيادتهم إلى إنشاء مجموعة مسلحة جديدة لم تتضح نواياها إزاء الاتفاق.

٢٧ - وقد دخلت الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة عبد الله مسكين، الذي رفض تقلّد المنصب الوزاري الذي عُرض عليه، في قتال مع البعثة المتكاملة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في نيسان/أبريل ٢٠١٩، كما هو وارد في المرفق ٢-٨.

جيم - ردّ فعل المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة إزاء الاتفاق: تنامي التوتر في بانغي

٢٨ - في ١٠ نيسان/أبريل، أصدر فريق المجتمع المدني العامل، وهو من بين منظمات المجتمع المدني الرئيسية في بانغي، بيانا يدعو فيه الجيش والشعب إلى "الانتفاض" في ١٥ نيسان/أبريل احتجاجا على تعيين أعضاء من الجماعات المسلحة في الحكومة (انظر المرفق ٢-٩). ووفقا لفريق المجتمع المدني العامل، فإن تعيين أعضاء من الجماعات المسلحة، الذين وصفهم الفريق بأنهم "أجانب" و "أثيون" و "مرتكبو فظائع"، هو أمر يتعارض مع إرادة الشعب^(١٤).

(١٢) لقاء مع ممثلي المجتمع المدني، بامباري، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ لقاء مع نائب حاكم المقاطعة، ألينداو، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(١٣) لقاء مع مسؤول حكومي، بانغي، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(١٤) لقاء مع قادة من فريق المجتمع المدني العامل، بانغي، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٢٩ - وعلى الرغم من نداءات المجتمع المدني، لم تنظم مظاهرات في ١٥ نيسان/أبريل. وفي اليوم السابق ألقى القبض على المتحدث باسم فريق المجتمع المدني العامل، بول كريست بينينغا، بتهمة تحريض السكان والجيش على التمرد على الحكومة. وأطلق سراحه في ٢١ نيسان/أبريل^(١٥).

٣٠ - وأعربت الأحزاب السياسية المعارضة عن خيبة أملها إزاء عدم إشراك الحكومة لها. وفي ٣١ أيار/مايو، أنشأ زعماء عدة أحزاب سياسية معارضة، بمعية ممثلين عن المجتمع المدني، منبرا أطلق عليه اسم *E Zingo Biani* أو الجبهة المتحدة للدفاع عن الوطن (انظر المرفق ٢-١٠). وعُيّن جيرفي لاكوسو، الذي لعب دورا في تنظيم المظاهرات في بانغي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ([S/2016/1032](#)، الفقرتان ١٠٣ و ١٠٤)، منسقا عاما للمنبر.

٣١ - ومن بين الشخصيات السياسية الرئيسية للجبهة المتحدة أنيسيت جورج دولوغيل من الاتحاد من أجل تجديد أفريقيا الوسطى، وبيرتان بيا من حزب "كوا ناكوا"، وجان سيرج بوكاسا من حزب "كودرو تي موكوزوني سي"، وجوزيف بيندونغا من الحركة الديمقراطية لنهضة وتطور أفريقيا الوسطى، وأليكسندر فيردينا نغينديت من التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى.

٣٢ - وانتقدت الجبهة المتحدة الحكومة زاعمة أنها قدمت الكثير من التنازلات لصالح الجماعات المسلحة، على حساب أغلبية السكان^(١٦). واعتبرت الجبهة المتحدة أيضا أن هجمات ٢١ أيار/مايو التي نفذتها الجماعة المسلحة للعودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (انظر الفقرات ٧٦ إلى ٨٠ أدناه) دليل على فشل استراتيجية الحكومة الرامية إلى استرضاء الجماعات المسلحة عن طريق منحها مناصب رسمية^(١٧). ودعت الجبهة المتحدة إلى تنظيم مظاهرات في بانغي أيام ١٥ و ٢٢ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (انظر المرفق ٢-١١)

٣٣ - وفي حزيران/يونيه، أنشئت مجموعة أطلق عليها اسم حركة أسماك قرش أفريقيا الوسطى، كرد فعل على أنشطة الجبهة المتحدة. وقد نشرت المجموعة بيانات تدعو فيها السكان إلى منع مظاهرات الجبهة المتحدة، ولو باستخدام العنف إذا اقتضى الأمر ذلك (انظر المرفق ٢-١٢). وكان من بين زعماء الحركة سانت - لوك باغا الذي قام بدور المنسق، إلى جانب مناصرين للحزب الرئاسي (حركة القلوب المتحدة)، مثل إيريتيني دونغ. وهذا الأخير موظف حكومي يعمل في وزارة الشباب والرياضة ويعبر بشكل منتظم، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، عن آراء يمكن اعتبارها تحريضا على الكراهية والعنف (انظر [S/2018/729](#)، المرفق ٥-٢). وعلاوة على ذلك، تولى عضو في الحركة رسميا مسؤولية "حشد الأسلحة غير الفتاكة والفتاكة" (انظر المرفق ٢-١٣). ومع ذلك، فبالرغم من أن المجموعة مارست التخويف من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، فإنها لم تنخرط في القتال بشكل فعلي^(١٨).

(١٥) محادثة هاتفية مع قادة من فريق المجتمع المدني العامل، بانغي، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(١٦) لقاء مع أحد قادة الجبهة المتحدة للدفاع عن الوطن، بانغي، ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(١٧) لقاء مع أحد قادة الجبهة المتحدة للدفاع عن الوطن، بانغي، ١ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(١٨) لقاء مع إيريتيني دونغ، بانغي، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٣٤ - وكان ردّ فعل وزارة الداخلية إصدار بيان عام أكدت فيه أن مظاهرات الجبهة المتحدة محظورة ووصفت فيه المشاركين فيها بأنهم "إرهابيون" (انظر المرفق ٢-١٤). وعلى الرغم من كل ذلك، تجمّع في ١٥ حزيران/يونيه نحو ١٠٠ من أنصار الجبهة المتحدة؛ وبعد ذلك فرقتهم قوات الأمن الداخلي (انظر الفقرة ٩٦)^(١٩). ولم تنظّم أي مظاهرات في ٢٢ حزيران/يونيه.

ثالثا - المسائل الإقليمية

ألف - العلاقات مع البلدان المجاورة واللجان المشتركة

٣٥ - وفقا للاتفاق (المادة ١٥)، وكذلك البيان الصادر في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩ عن فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي اعتمدته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليون (انظر المرفق ٣-١)، تُشجّع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة على تنشيط اللجان المشتركة بوصفها وسيلة لمعالجة المسائل العابرة للحدود مثل الترحال الرعوي. وحسب وزيرة الشؤون الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى، سيلفي بايو تيمون، أُجريت المناقشات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وأربعة من البلدان الستة المجاورة لها (تشاد والسودان والكاميرون والكونغو) بشأن بدء (أو استئناف) أنشطة اللجان الثنائية ذات الصلة في المستقبل القريب^(٢٠).

الكاميرون

٣٦ - في ٦ و ٧ أيار/مايو، عُقدت الدورة الثانية عشرة للجنة الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى المشتركة للتعاون في بانغي تحت قيادة وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون ووزيرة الشؤون الخارجية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكانت آخر لجنة مشتركة بين البلدين قد عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في ياوندي^(٢١). وقد التزمت حكومة الكاميرون بتقديم الدعم المالي لتنفيذ الاتفاق. واتفق البلدان أيضا على توطيد التعاون الثنائي وإعادة تنشيط اللجان المشتركة المعنية بالأمن عبر الحدود وإدارة الحدود (انظر المرفق ٣-٢)^(٢٢).

تشاد

٣٧ - خلال الاجتماع السابق الذكر لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في ١٧ نيسان/أبريل، أوضح ممثل تشاد أن اللجنة الثنائية المشتركة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ستستأنف أنشطتها وبأنه سيعاد فتح الحدود بين البلدين، المغلقة منذ أيار/مايو ٢٠١٤، ما أن يتم إيجاد حلول لتحسين الوضع الأمني في المناطق الحدودية^(٢٣).

(١٩) محادثات هاتفية مع قادة من فريق المجتمع المدني العامل، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ومصادر سرية، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٢٠) لقاء مع سيلفي بايو تيمون، بانغي، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٢١) لقاء مع مسؤولين من وزارة العلاقات الخارجية في الكاميرون، ياوندي، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) لقاء مع دبلوماسي تشادي، بانغي، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٣٨ - ولا تزال الديناميات العابرة للحدود من قبيل الاتجار بالأسلحة (انظر الفقرتين ٥٢ و ٥٣ أدناه) وسرقة الماشية تغذي حالة انعدام الأمن بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد^(٢٤). والجهود جارية من أجل تعزيز التعاون بين البلدين بشأن الترحال الرعوي عبر الحدود. وبدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، عُقد اجتماعان في ٤ آذار/مارس (غوري، تشاد) و ٤ نيسان/أبريل (باوا، جمهورية أفريقيا الوسطى) في إطار تنفيذ الاتفاق الثنائي المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن حركة الماشية (انظر المرفق ٣-٣)^(٢٥). وحضر الاجتماعين ممثلو السلطات المحلية من كلا البلدين.

٣٩ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، نفذ جنود تشاديون، برفقة حاكم مقاطعة ميا - بندي في تشاد، عملية في بيتوكو (مقاطعة أوهام - بندي) لاسترجاع ماشية سرقت في اليوم السابق^(٢٦). وفي اليوم التالي، أصدرت وزارة الدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى بياناً أشارت فيه إلى أن العملية قد أجريت في إطار اتفاق التعاون الدفاعي الثنائي بين البلدين (انظر المرفق ٣-٤).

٤٠ - وقد أُبلغ عن تنفيذ الجنود التشاديين لعمليات استرجاع مشابحة في قرية بيمال (مقاطعة أوهام - بندي) الحدودية في ٦ شباط/فبراير، وكذلك في مركوندا (مقاطعة أوهام) في ٢٤ أيار/مايو^(٢٧). بيد أن مسؤولاً تشادياً نفى مشاركة جنود تشاديين في تلك العمليات^(٢٨).

باء - المتابعة بخصوص الانقلاب المزعوم في غينيا الاستوائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

٤١ - ألقى الفريق، في تقارير سابقة له، الضوء على ما ذكر فيما يخص مشاركة أفراد من جمهورية أفريقيا الوسطى في محاولة انقلاب مزعومة في غينيا الاستوائية، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2018/1119، الفقرتان ٥٠ و ٥١).

٤٢ - وفي ٣١ أيار/مايو، حكمت محكمة في باتا، غينيا الاستوائية، بالسجن على ١٣٠ فرداً، من بينهم أحمد دادا يالو، المعروف أيضاً باسم "داز"، وهو رجل أعمال من جمهورية أفريقيا الوسطى وقائد سابق في ميليشيات أنتي بالاك (S/2014/762، الفقرتان ٧٤ و ٧٥)، حيث أُدينوا بتهمة المشاركة في محاولة الانقلاب التي وقعت في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧^(٢٩). ولا يزال عدد من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى مجهولي الهوية معتقلين في السجن المركزي في إيبولوا، الكاميرون، في انتظار محاكمتهم في المحكمة العسكرية^(٣٠).

(٢٤) تقرير سري، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٢٥) لقاء مع ممثل عن السلطات المحلية، نغاونداي، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩؛ لقاء مع مسؤولين من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ليرفيل، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٢٦) تقرير سري، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٢٧) تقارير سرية، ٧ شباط/فبراير و ٢٤ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٢٨) لقاء مع دبلوماسي تشادي، بانغي، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٢٩) لقاء مع مسؤول من سفارة غينيا الاستوائية، بانغي، ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٣٠) لقاء مع وزير الدولة المسؤول عن الدرك في الكاميرون، ياوندي، الكاميرون، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

رابعاً - التطورات في المناطق الخاضعة لنفوذ فصائل ائتلاف سيليكسا السابق

ألف - سيطرة فصائل ائتلاف سيليكسا السابق على الأراضي وفرضها لنظم ضريبية غير قانونية

٤٣ - ما زالت الضرائب غير القانونية ونقاط التفتيش في صلب استراتيجية جماعات ائتلاف سيليكسا السابق. ولا تزال هاتان الممارستان تشكّلان مصدراً هاماً للموارد وطريقة فعالة للسيطرة على الإقليم. وبينما ينص الاتفاق على إزالة جميع نقاط التفتيش غير القانونية، فإن قادة جماعات ائتلاف سيليكسا السابق الذين اجتمع بهم الفريق يرون أن إزالة نقاط التفتيش ينبغي أن يتم من خلال إعطائها الطابع الرسمي، أي إدماج نقاط التفتيش في الإدارة الرسمية^(٣١). ومن المثير للاهتمام أنه منذ توقيع الاتفاق، لم تكنف الجماعات المسلحة الرئيسية، وخاصة ائتلاف سيليكسا السابق، بالإبقاء على نقاط تفتيشها فحسب، بل عززت سيطرتها على أقاليمها وقامت باقتناء الأسلحة (انظر الفقرات ٤٨ إلى ٥٣ أدناه).

٤٤ - وواصلت الجبهة الشعبية، على سبيل المثال، السيطرة على جميع الطرق المؤدية إلى مدينة أم دافوق الحدودية (مقاطعة فاكغا)، والتي تعتبر مركزاً للتجار بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. وعلى محور بيراو - بريا، تسيطر الجبهة الشعبية على ثماني نقاط تفتيش^(٣٢)، بينما يشغل مقاتلو كل من التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة ثلاث نقاط تفتيش أخرى. وأفادت التقارير بأن مالك شاحنة من ١٠ عجلات اضطر، نتيجة لذلك، إلى دفع أكثر من مليونين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٤٧٠ ٣ دولاراً) كي يتمكن من السفر بين بريا والحدود السودانية^(٣٣). وقد قامت أيضاً العناصر التي أرسلت إلى نقاط التفتيش تلك بفرض ضرائب على أنشطة مجاورة أخرى.

٤٥ - وفي اجتماع مع الفريق، أوضح عبد الله حسين أن تفعيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة (انظر الفقرات ٢١ إلى ٢٣ أعلاه) شرط مسبق لإزالة أي نقاط تفتيش تابعة للجبهة الشعبية^(٣٤). وفي بيان مؤرخ ١٩ حزيران/يونيه، أعلن نور الدين آدم اعتزامه إزالة جميع الحواجز غير المشروعة للجبهة الشعبية. وهو قد دعا أيضاً إلى تفعيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة (انظر المرفق ٤-١). وفي الواقع، يعتبر قادة ائتلاف سيليكسا السابق مسألة نشر وحدات الأمن الخاصة المختلطة وسيلةً لإضفاء الشرعية على إبقائهم المقاتلين الخاضعين لسيطرتهم في المحاور والمدن الواقعة في مناطق نفوذهم، وهو ما يفسّر تمسكهم بتلك الوحدات (انظر الفقرات ٢١ إلى ٢٣).

٤٦ - ودعا نور الدين آدم في بيانه أيضاً إلى نشر وحدات الأمن الخاصة المختلطة قبل إزالة نقاط التفتيش من أجل تفادي حدوث "فراغ أمني". وتتجاوب بعض المجتمعات المحلية مع هذه الحجة، ولا سيما في المناطق الحدودية حيث ينظر إلى الجماعات المسلحة في بعض الأحيان على أنها توفر الأمن، خصوصاً أمام التوغلات التي يقوم بها مسلحون قادمون من البلدان المجاورة.

(٣١) لقاء مع قادة من ائتلاف سيليكسا السابق، جمهورية أفريقيا الوسطى، شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٣٢) تقرير سري، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٣٣) لقاء مع مصدر سري، بيراو، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٣٤) لقاء مع عبد الله حسين، نديلي، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٤٧ - ويرد في المرفقين ٤-٢ و ٤-٣ وصف للنظم الضريبية التي يفرضها كل من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (الاتحاد من أجل السلام) والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى.

باء - الاتجار بالأسلحة من قبل فصائل ائتلاف سيليكاس السابق

٤٨ - على الرغم من أن أكبر فصيلين في ائتلاف سيليكاس السابق، وهما الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد كرّرا تأكيد عزمهما على إلقاء السلاح من خلال التوقيع على الاتفاق، فقد واصلتا اقتناء المعدات العسكرية من الأراضي السودانية والتشادية. وأبلغت الجماعتان الفريق بضرورة مواصلة تعزيز قدراتهما العسكرية، خشية شتّى عمليات عسكرية على مواقعهما على غرار "عملية بيكبا الثانية" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (يرد المزيد من التفاصيل على تلك العملية في المرفق ٤-٤)^(٣٥). وأعربت أيضا عن مخاوف إزاء دعوات الحكومة إلى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة (انظر المرفق ٤-٥)، وتسريع وتيرة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وهو يتعارض، حسب رأيهما، مع التأخير في تفعيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة (انظر الفقرات من ٢١ إلى ٢٣ أعلاه)^(٣٦).

الاتجار بالأسلحة في مقاطعة فاكاجا

٤٩ - واصل كل من الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل السلام شراء أسلحة وذخيرة ومركبات نقل خفيفة من الأراضي السودانية و/أو عبرها، بالتواطؤ مع عناصر من قوات الدعم السريع التي يقودها محمد حمدان دقلو المعروف باسم "حميدتي" (انظر الفقرة ١٨ أعلاه؛ و S/2018/1119، الفقرة ٧٠)^(٣٧).

٥٠ - وعلى النحو المفصل في المرفق ٤-٦، فقد تم، في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٩، شراء مركبات نقل خفيفة جديدة في نيالا، بالسودان. وشوهدت مركبات تابعة لكل من الجبهة الشعبية والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعضها رُكبت عليه مدافع رشاشة، في بيراو وبريا ونديلي وكاغا باندورو. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لاحظ الفريق قدرة عسكرية معززة في بيراو، بالتزامن مع توترات بين الجبهة الشعبية والتجمع الوطني، ورافق ذلك تموضع ٦٠ مركبة وعناصر مسلحة من قوات الدعم السريع، حسب التقارير، على الجانب السوداني من الحدود (انظر المرفق ٤-٦)^(٣٨).

٥١ - وفي أواخر آذار/مارس، اعتقلت المخابرات العسكرية السودانية ١٨ عنصرا من عناصر الجبهة الشعبية، بمن فيهم "الجنرالات" أدوم كانتون، وفضل بشار، وقادر، أثناء انتقالهم في مركبات نقل خفيفة بين نيالا بالسودان وبيراو بجمهورية أفريقيا الوسطى، وبحوزتهم أسلحة وذخيرة وبنات عسكرية تمّ شراؤها في

(٣٥) لقاء مع علي دراسا، بوكولبو، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ ولقاء مع عبد الله حسين، نديلي، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ ولقاء مع أعضاء من كل من الاتحاد من أجل السلام والجبهة الشعبية، بانغي، ١٩ نيسان/أبريل و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٣٦) تنص المادة ١٧ من الاتفاق على أن تُنشأ وحدات أمن خاصة مختلطة بعد ٦٠ يوما من التوقيع على الاتفاق.

(٣٧) بعثة الفريق إلى بيراو، ٢٢-٢٤ كانون الثاني/يناير و ١٦-١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ولقاء مع قادة من الاتحاد من أجل السلام، بريا، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ ولقاء مع "الجنرال" أردا (الجبهة الشعبية)، بيراو، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٣٨) بعثة الفريق إلى بيراو، ٢٢-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

نيالا^(٣٩). وذكر أن عبد الله حسين اشترى أربع على الأقل من تلك المركبات المحملة (انظر المرفق ٤-٦). وفي ٨ نيسان/أبريل، وردت تقارير تفيد بأن أن فضل بشار، الذي أفرجت عنه المخابرات العسكرية السودانية على الفور، و "الجنرال" كنگار عادا إلى نيالا، حيث اشترى ٢٠ صندوق ذخيرة من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم و ٥٠ بندقية هجومية من طراز كالا شنيكوف من عناصر تابعة لقوات الدعم السريع^(٤٠).

قيام الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بتعزيز القدرات العسكرية في تشاد والسودان

٥٢ - أبرم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عدة صفقات أسلحة مع "الجنرال" بشار فضل من الجبهة الشعبية، الذي يقيم علاقات جيدة مع أفراد سودانيين حصل منهم على أسلحة بناء على تعليمات من نور الدين آدم^(٤١). وبعد ذلك نقلت تلك الأسلحة إلى بوكولبو عبر أم دافوق وبيراو ويريا (انظر المرفق ٤-٧). وفي أوائل شباط/فبراير، عقب المفاوضات التي جرت في الخرطوم مباشرة، نقل أحد الأشخاص المشتغلين بالتجارة التابعين للاتحاد من أجل السلام ٥٠٠ قنبلة صاروخية وبنادق هجومية من طراز كالا شنيكوف وذخائر، كان قد طلبها من أفراد في تشاد واستلمها في نديلي (انظر المرفق ٤-٧). وذكر المتجر أن الأسلحة لازمة لمهاجمة ناقلات الأفراد المصفحة التابعة للبعثة المتكاملة في حال شن عملية عسكرية جديدة^(٤٢). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، اشترى المتجر نفسه ٢٦٠ قنبلة وقاذفات قنابل في تشاد (انظر المرفق ٤-٧). وقد شوهدت أنواع مماثلة من القنابل في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠١٠^(٤٣).

٥٣ - ويقدم المرفقان ٤-٤ و ٧-٤ معلومات إضافية عن الأسلحة المستخدمة من قبل الاتحاد من أجل السلام كرد فعل على "عملية بيكبا الثانية"، وعن صفقات الأسلحة.

جيم - انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل فصائل ائتلاف سيليكاسا وجماعات أنقي - بالাকা

الحالة الإنسانية في مرحلة ما بعد الاتفاق

٥٤ - لقد ارتكبت، بشكل شبه يومي، انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني من قبل عناصر تابعة لجماعات مسلحة موقعة على الاتفاق. ولا توجد أدلة تُذكر على حدوث تغير كبير في سلوك المقاتلين، أو على أن القادة قد بذلوا جهودا لتحديد المسؤولين عن تلك الانتهاكات وتأديبهم.

(٣٩) لقاءات مع مصادر سرية، بانغي وبيراو، ١٦ و ١٧ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٤٠) تقرير سري، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ وبعثة الفريق إلى بيرو، ١٦-١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٤١) لقاء مع مصادر سرية، بانغي وبيراو، ١٦-١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٤٢) لقاء مع متجر تابع للاتحاد من أجل السلام، بانغي، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٤٣) محادثة هاتفية مع باحث من مؤسسة بحوث التسلح أثناء النزاعات، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٥٥ - ومنذ توقيع الاتفاق، تمكّنت جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني من الاستفادة من فترة توقّف فيها القتال المباشر بين الجماعات المسلحة في بعض المواقع التي كان يتعذر الوصول إليها منذ عام ٢٠١٧، ولا سيما في نزاكو (مقاطعة مبومو) ومينغالا (مقاطعة كوتو السفلى)^(٤٤). غير أن أعداد الحوادث لا تُظهر تغيراً ملموساً في البيئة التشغيلية للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية: فخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٩، أُبلغ عن ٦١٦ حادثاً تضرّر منها عاملون في المجال الإنساني وأماكن عمل وأصول تابعة لجهات عاملة في المجال الإنساني، بما في ذلك ثلاث وفيات بين عاملين في المجال الإنساني، مقابل ٦٢٢ حادثاً في نفس الفترة من عام ٢٠١٨ منها ست وفيات^(٤٥).

٥٦ - وفي بعض المناطق، تم الإبلاغ بعمليات عودة لمشردين داخلياً تمت بشكل طوعي وتلقائي، على الرغم من استمرار حدوث حالات تشرد جديدة. فعلى سبيل المثال، بعد توقيع اتفاق سلام محلي بين قادة محليين من بومبولو وغامبو (مقاطعة مبومو) في ٢٠ آذار/مارس، عاد حوالي ٦٠٠ من المشردين داخلياً إلى المنطقة^(٤٦). وكان نحو ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين شردوا أثناء الهجوم الذي شنته الجبهة الشعبية على باكوما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر المرفق ٤-٨) قد عادوا بحلول وقت زيارة الفريق إلى البلدة (١٠-١٢ أيار/مايو ٢٠١٩)^(٤٧). وكان الوجود المشترك للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى/البعثة المتكاملة واعتقال العديد من العناصر الرئيسية للمليشيات أني - بالاك وإعادة فتح العيادة الطبية من العوامل التي أدت إلى العودة^(٤٨).

٥٧ - وثمة حالة من الاستقطاب تحيط بمسألة عمليات العودة. فقد اعتبر بعض أعضاء مجتمع العمل الإنساني أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال مشروعها الخاص بالعودة والمسمى "Projet d'Appui au Retour et à la Réintégration en République Centrafricaine" (مشروع دعم العودة وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى)، تُعجّل بعودة المشردين داخلياً لتعزيز مصداقية الرواية التي تروّج لها بخصوص تحقيق الاستقرار قبيل الانتخابات القادمة^(٤٩). ومن مظاهر ذلك ما جرى في بانغاسو، حيث قام المشروع بسلسلة من الزيارات إلى هناك لتشجيع المسلمين المشردين داخلياً على العودة إلى منطقة توكويو، على الرغم من تردددهم بسبب شعورهم بعدم الأمان وعدم توفر المأوى^(٥٠).

(٤٤) لقاءات مع منظمات غير حكومية دولية، بانغي، ١٦ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ وتقرير من الموقع الشبكي لمنظمة أطباء بلا حدود بتاريخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٩، متاح على الرابط www.msf.org/vaccination-campaign-launched-previously-inaccessable-mingala-central-african-republic (جرى الاطلاع على الصفحة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

(٤٥) <https://ngosafety.org/keydata-dashboard/> (جرى الاطلاع على الصفحة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

(٤٦) لقاء مع مصدر سري، بانغاسو، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٤٧) ظل السكان الباقون في معظمهم مائنين في بانغاسو التي فُرت إليها الغالبية، وذلك لإنهاء العام الدراسي هناك. وتزامنت زيارة الفريق إلى باكوما مع انطلاقة مشروع البنك الدولي المدّ للدخل المسمّى "Projet Londo"، ومع قيام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع الغذاء، مما شكّل أيضاً حافزاً لعمليات العودة؛ لقاء مع العمدة، باكوما، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩، ولقاء مع رئيس رابطة الشباب، باكوما، ١١ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٤٨) لقاء مع قائد محلي لمليشيات أني - بالاك، بانغاسو، في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩؛ ولقاء مع قرويين، باكوما، ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٤٩) لقاءات مع منظمات غير حكومية دولية، بانغي، ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٥٠) لقاء مع سكان وقادة موقع للمشردين داخلياً، بانغاسو، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩.

الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني في مقاطعات أوكا وكوتو السفلى وكوتو العليا

٥٨ - تبين الحالة الإنسانية في مقاطعة زانغا الفرعية (مقاطعة كوتو السفلى) بوضوح الأثر السلبي المستمر لأنشطة الجماعات المسلحة، على الرغم من الاتفاق. فمُنذ أوائل شهر نيسان/أبريل، استهدف الاتحاد من أجل السلام عددا من القرى على محوري كوانغو وموبا، مما تسبب في حدوث حالات تشرد بأعداد كبيرة (انظر الخريطة في المرفق ٤-٩)^(٥١). وفي ٢٠ أبريل/نيسان، اختطفت جماعات ١٢ مدنيا من بينهم ٥ أطفال و ٦ نساء، من يامورو على محور زانغا - موبا^(٥٢). وإضافة إلى تلك الهجمات، أقام نقاط تفتيش جديدة كل من الاتحاد من أجل السلام على محوري زانغا - أليندا وزانغا - كوانغو، وميليشيات أنتي - بالاكا/الدفاع عن النفس على محور زانغا - موبا، مما زاد من تقييد حرية حركة السكان^(٥٣).

٥٩ - وفي نفس المنطقة في نيسان/أبريل ٢٠١٩، استُهدف حفظة السلام من قبل ما يُفترض أنها جماعات أنتي بالاكا/الدفاع عن النفس، مما أسفر عن إصابة واحدة في صفوف ذوي الخوذ الزرقاء^(٥٤). وعلى الرغم من عدم وقوع وفيات في صفوف حفظة السلام جراء هجمات الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى تاريخه في عام ٢٠١٩، فقد أُبلغ عن تسع هجمات أخرى على الأقل ضد حفظة السلام^(٥٥).

٦٠ - وحتى في البلدات التي تحتفظ فيها البعثة المتكاملة بوجود دائم، وحيث تم إنشاء لجان محلية مكلفة بمتابعة تنفيذ الاتفاق^(٥٦)، واصل مقاتلو الاتحاد من أجل السلام ومقاتلو ميليشيات أنتي - بالاكا ارتكاب أعمال ابتزاز المدنيين. فعلى سبيل المثال، واصلت عناصر تابعة للاتحاد من أجل السلام ترتدي اللباس المدني في بامباري احتجاز المدنيين بصورة غير قانونية^(٥٧). وفي أحد أمثلة حالات الاحتجاز التعسفي، في ١٢ نيسان/أبريل، احتجز مقاتلون من الاتحاد من أجل السلام أحد الأفراد الذكور في زنزانة بعد اتهمه بالسرقة، ولم يُفرج عنه إلا بعد أن دُفع مبلغ مالي إلى الاتحاد من أجل السلام^(٥٨). وفي بريا، نَقَذ كل من اللواء المختلط للجبهة الشعبية ومقاتلي ميليشيات أنتي - بالاكا عمليات اعتقال واحتجاز غير قانونية، على الرغم من الاتفاق المحلي الذي وقعه ستة من قادة الجماعات المسلحة، من بينهم تييري بلنغا (أنتي - بالاكا) وعلي أسطى (الجبهة الشعبية)، في ٩ نيسان/أبريل^(٥٩). ومع مرور الوقت، قد يؤدي

(٥١) مراسلات مع مصدر سري، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) تقرير سري، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٥٤) تقرير سري، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٥٥) مراسلات سرية، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٥٦) تنعقد حاليا بانتظام اجتماعات اللجنة المعنية بالتنفيذ على مستوى المقاطعات (Comité de mise en oeuvre prefectorale) ولجنة المتابعة التقنية (Comité technique de suivi) في ١١ من المقاطعات في إطار تنفيذ الاتفاق (انظر S/2019/498، الفقرة ٧).

(٥٧) لقاء مع ممثلي المجتمع المدني، بامباري وبانغي، ٢٢ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٥٨) لقاءات مع مصادر سرية، بامباري وبانغي، ٢٤-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٥٩) تقرير سري، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، و www.radiondekeluka.org/actualites/securite/33606-haute-kotto-au-moins-un-blese-dans-des-tirs-d-arme-a-bria.html (جرى الاطلاع على الصفحة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

الانطباع المتكوّن لدى تلك الجماعات المسلحة عن وجود تأخيرات في تفعيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة إلى مزيد من أعمال العنف.

٦١ - ويوفر المرفق ٤-١٠ مزيداً من المعلومات حول تجنيد الأطفال المستمر من قبل الاتحاد من أجل السلام.

دال - الاتجار بالموارد الطبيعية

٦٢ - على الرغم من أن تصدير الماس الخام من المنطقتين الشرقية والشمالية من جمهورية أفريقيا الوسطى ظل متوقفاً بموجب عملية كيمبرلي، فقد استمر استغلال الماس (والذهب) في هاتين المنطقتين^(٦٠)، وكان قسم كبير من هذا الاستغلال لصالح الجماعات المسلحة التي استمرت في توليد إيرادات من خلال فرض ضرائب غير قانونية، وفي بعض الأحيان، من خلال المشاركة المباشرة في الاتجار.

٦٣ - واستمر نشوب القتال من أجل السيطرة على المناطق الغنية بالموارد. وخلال الفترة الواقعة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩، على سبيل المثال، عزز مقاتلون من كل من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام والجبهة الشعبية وجودهم في منطقة باكالا (مقاطعة أوكا)، واستولوا على العديد من مواقع تعدين الذهب التي كانت تسيطر عليها في السابق عناصر تابعة لجماعات أنتي - بالاك (انظر S/2018/729، المرفق ٦-٦)^(٦١).

الاتجار غير المشروع في منطقة بریا: شبكة من المشتريين الهنود

٦٤ - بریا هي مركز المنطقة الشرقية لإنتاج الماس في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتم شراء جزء كبير من الماس الخام المورد من المنطقة من قبل مشتريين أجانب، وبشكل رئيسي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان ومالي وموريتانيا. ومنذ عام ٢٠١٦، سافر أيضاً إلى بریا لشراء الماس المواطنون الهنود التالية أسماؤهم: تشيراغ غاباني (تم التثبت من وجوده في بریا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٧)، وديين مافاني (تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)^(٦٢)، وسونيل غاداليا (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)، وبرافين تشاندرا سالفاليا (من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٨)، وموكيش راموليا (من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)، ودينيشبهاي بانشابهي تشودفادري (رحلات متعددة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)^(٦٣).

٦٥ - وتعاونت تلك الشبكة من جامعي الماس الهنود مع مواطنين من أفريقيا الوسطى قاموا، من بين أمور أخرى، بتسهيل وصولهم إلى مناطق استخراج الذهب والماس. وعلى سبيل المثال، فإن أحد تجار الماس غير المرخص لهم، ويدعى عمر بانغا، وهو من الضالعين في الاتجار بالماس المورد من الجزء الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقاً لما تؤكد أنشطته على شبكات التواصل الاجتماعي (انظر المرفق ٤-١٢)،

(٦٠) www.researchgate.net/publication/333223352_Diamond_Mining_and_Conflict_in_the_Central_African_Republic (جری الاطلاع على الصفحة في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

(٦١) تقارير سرية، ١٥ شباط/فبراير و ١ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩.

(٦٢) يشير ديين مافاني في صفحته الشخصية على فيسبوك إلى أنه يعمل في تجارة الماس (انظر المرفق ٤-١١).

(٦٣) رسالتان من مصدر سري، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ وبعثتان قام بهما الفريق إلى بریا، ٨-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ و ١٨-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

رافق سونيل غاداليا وبرافين تشاندرا سالفاليا إلى بريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨^(٦٤). وقام بانغا أيضا بتيسير الاتصال بين المشتريين الهنود ومنظمات غير حكومية محلية، أدرجتهم في قائمة موظفيها، فوُقرت لهم بذلك غطاء لأنشطتهم ويسّرت تنقلهم في البلد. وفي عدة مناسبات كان آخرها في أيار/مايو ٢٠١٩، ورد أن بانغا سافر إلى الهند بالطائرة لنقل أحجار الماس التي اشتراها بعض أولئك الأفراد^(٦٥).

٦٦ - وعلى غرار جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية في بريا، يساهم الأفراد الذين يشترون الماس في تمويل الجماعات المسلحة من خلال دفع ضرائب غير قانونية إلى الإدارة الموازية التابعة للجهة الشعبية (S/2018/729، الفقرتان ٨٤ و ٨٥). وإضافة إلى ذلك، أقام بعض المواطنين الهنود المذكورين أعلاه علاقات تجارية قوية وانخرطوا في تجارة الماس مع قادة الجهة الشعبية المتمركزين في بريا، ولا سيما القائد الإقليمي، دمبوشا حسين، الذي تؤكد أنشطته على شبكات التواصل الاجتماعي تورّطه في الاتجار (انظر المرفق ٤-١٣).

٦٧ - وكذلك الأمر بالنسبة إلى دينيشبهاي بانشاباي تشودفادري. ففي حين أن تشودفادري سجل اسمه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لدى إدارة التعدين الرسمية بصفته جامعا للماس يقيم في بوسيمبيلي (مقاطعة أومبيللا - ميبوكو)، فقد افتتح بالفعل مكتبا للشراء في بريا باسم "DPC" (انظر المرفق ٤-١٤)، وذكر أنه محمي من قبل مقاتلي الجهة الشعبية الذين يقودهم حسين دمبوشا، وأنه نزل في مقر إقامة هذا الأخير. وذكر أنه ساعد أيضا أقارب لقادة الجهة الشعبية المتمركزين في بريا على السفر إلى الهند لأغراض طبية^(٦٦). وعلى غرار تشيراغ غاباني وعمر بانغا، فإن تشودفادري يظهر في صور، التقطت على الأرجح في بريا، ونُشرت على صفحة دمبوشا على فيسبوك بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ (انظر المرفق ٤-١٥).

مصادرة الماس الخام غير المعلن عنه في مطار بانغي ميبوكو الدولي

٦٨ - في ٧ آذار/مارس، اعتُقل موظف وطني يعمل مع منظمة غير حكومية دولية في مطار بانغي ميبوكو الدولي وبجوزته مظروف يتضمّن كمية غير معلن عنها من الماس الخام مخبأة بين طيات وثائق (انظر المرفق ٤-١٦). وجرت عملية المصادرة عند وصوله في رحلة جوية تنظمها دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية قادمة من بيراو^(٦٧). ووفقا لوزارة المناجم، بلغت زنة أحجار الماس الـ ١١٧ المصادرة ٤٦,٤٨ كيراطا^(٦٨)، ويقدر ثمنها بما بين ٣ ٠٠٠ دولار و ٧ ٠٠٠ دولار^(٦٩).

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) لقاء مع مصادر سرية، بانغي، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩، ودوالا، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٦٦) لقاء مع عمال مناجم جرفيين وبعض جامعي الماس في بريا، ١٨-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٦٧) تُستخدم الرحلات الجوية لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، التي يشغلها برنامج الأغذية العالمي، لنقل الموظفين العاملين في مجتمع العمل الإنساني.

(٦٨) لقاء مع رئيس الوحدة الخاصة لمكافحة الاحتيال (Unité spéciale anti-fraude)، بانغي، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٦٩) لقاء مع خبراء في مجال الماس، بانغي، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٩، ودوالا، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٦٩ - وأكدت مصادر عديدة في بيراو وبانغي أن مالك أحجار الماس هو سليمان عمر غاربا^(٧٠). وكان غاربا قد رتب مع شركائه في بيراو لنقل المظروف عن طريق ممثل المنظمة غير الحكومية الذي لم يكن على علم بمحتوياته، ليستلمه غاربا في بانغي^(٧١).

٧٠ - وفي السنوات الأولى من الأزمة، اضطلع سليمان عمر غاربا بدور نشط في ائتلاف سيليك (انظر المرفق ٤-١٧). ثم ترك الجماعة المسلحة في عام ٢٠١٥؛ ولكن، منذ ذلك الحين، ظلت صلاته مع قادة الجبهة الشعبية في بيراو تيسر له القيام بأنشطته التجارية التي أسهمت في تمويل الجماعات المسلحة. وتبين أن الماس المصادر في بانغي مصدره منطقة سام أواندجا (مقاطعة فاكاجا)، حيث أفيد بأن غاربا يملك موقع تعدين، وحيث يجي فصيلان من فصائل ائتلاف سيليك السابق، هما التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، ضرائب غير قانونية من خلال لواء التعدين^(٧٢).

٧١ - وتؤكد هذه المصادرة ضرورة تعزيز عمليات المراقبة في مطار بانغي مبوكو الدولي (انظر S/2017/1023، الفقرات ١٥٨ إلى ١٦٩). ويرحب الفريق بالجهود التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية التي وفرت لقوات الأمن الوطنية الموجودة في مطار بانغي تدريباً مضمماً وفقاً لاحتياجاتها المحددة، وطلبت من القوات تفتيش أمتعة ركبائها المسافرين من مناطق تستخرج الماس.

خامساً - الحالة في منطقة نفوذ حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار

ألف - عمليات القتل الجماعي التي ارتكبتها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في ليمونا وكوندجيلي وبوهونغ

٧٢ - في ٢١ أيار/مايو، في مقاطعة أوهام - بندي، شنت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار هجمات محددة الأهداف في ليمونا وكوندجيلي فقتلت ما لا يقل عن ٣٢ مدنياً. وفي نفس اليوم، قتلت الحركة تسعة أفراد آخرين في بوهونغ. وفي بوهونغ، وقعت سلسلة من الحوادث في القرى المحيطة في الأسبوع السابق للهجوم. وفي ليمونا وكوندجيلي، يبدو أن حادثين استهدفاً أفراداً من شعب الفولاني في ١٧ نيسان/أبريل و ٨ و ٩ أيار/مايو كانا هما الشرارة التي أشعلت فتيل الهجمات (انظر المرفق ٥-١ للاطلاع على التسلسل الزمني الكامل للأحداث).

٧٣ - ومثلت الأحداث التي وقعت في كوندجيلي وليمونا يوم ٢١ أيار/مايو أولى عمليات القتل الجماعي منذ التوقيع على الاتفاق، وهي أيضاً ذات مغزى خاص بحكم طبيعة الهجمات (حيث حدّد مقاتلو الحركة الذكور البالغين في الموقعين وأعدموهم بإجراءات موجزة). ويرد في المرفق ٥-١ وصف

(٧٠) لقاء مع ممثلي المجتمعات المحلية وأفراد الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الاقتصادية، بيراو، ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٧١) المصدر نفسه. لقاء مع ممثل المنظمة غير الحكومية، بانغي، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وبالنظر إلى صعوبات النقل في جمهورية أفريقيا الوسطى (انعدام الأمن على الطرق، والفرص المحدودة للنقل الجوي وارتفاع تكاليفه، وما إلى ذلك)، فإن إرسال الطرود عن طريق طرف ثالث مسافر جواً يُعدّ ممارسة شائعة.

(٧٢) لقاء مع قادة الجماعات المسلحة، بيراو، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

لأسلوب الكامل الذي أُتبع في شن هذه الهجمات المحددة الأهداف. وأُنذرت عمليات القتل أيضا بتجدد أنشطة جماعات الدفاع عن النفس المحلية، كما أنها، وعلى الرغم من إدانة العديد من الجماعات المسلحة لهذه العمليات (انظر المرفق ٥-٢)، عززت الحجة التي يتذرّع بها المعارضون للاتفاق في بانغي (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه) (٧٣).

٧٤ - وتحت ضغط من الحكومة والجهات الشريكة الدولية، قام عباس صديقي في ٢٤ أيار/مايو بتسليم ثلاثة من عناصر الحركة إلى السلطات الوطنية. وأقر ثلاثتهم بالمشاركة في عمليات القتل التي وقعت في ليمونا وكوندجيلي، وأكد شهود عيان أيضا مشاركتهم فيها (٧٤). بيد أن هؤلاء الأفراد الثلاثة دفعوا بأنه لا يمكن اعتبارهم مسؤولين عن إصدار الأوامر بشن الهجمات، وهذا يعني أنهم يشيرون إلى أن المسؤولين يشغلون مناصب أعلى (٧٥).

٧٥ - وفي ٢٢ أيار/مايو، أكد عباس صديقي للفريق أنه أرسل عناصر إلى القرى في تاريخ وقوع الهجمات، ولكنه لم يعترف بأنه أصدر أوامر بارتكاب عمليات القتل (٧٦). وعندما جُوبه بالوقائع، حاول أن يبررها بالإشارة إلى مجموعة من الأعمال التي ارتكبت ضد أبناء شعب الفولاني خلال الأيام السابقة (٧٧). وفي الوقت نفسه، وعلى نحو ما هو مبين في المرفق ٥-١، بينما كانت الحركة تشن الهجمات، كانت الإجراءات الرسمية لتقديم مرتكبي الهجمات ضد أبناء شعب الفولاني إلى العدالة جارية بالفعل.

باء - حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار: توسّع متسارع

٧٦ - كما سبق أن أفاد الفريق، يتمثل مخطط الحركة أساسا في السيطرة على الأنشطة المتعلقة بالمواشي (S/2018/1119، الفقرات ١٠٥ إلى ١٣٦). ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أنشئ تحت قيادة الحركة ائتلاف من الجماعات المسلحة، هو تجمع أفريقيا الوسطى من أجل السلام، الذي ضم معظم الجماعات المسلحة التي تنشط في المنطقة الغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويستند هذا الائتلاف إلى اتفاق على تقاسم الضرائب يُفترض أن يقوم بموجبه جميع الجماعات بتوفير الحماية للرعاة ومواشيهم مقابل دفع ضرائب (انظر المرفق ٥-٣) (٧٨).

(٧٣) في ١٩ حزيران/يونيه، في قرية تالاي (٧٠ كيلومترا جنوب باوا)، بمقاطعة أوهام - بندي، تشكّلت جماعة دفاع عن النفس لحماية القرية من هجوم كان من المحتمل أن تشنه حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار؛ تقرير سري، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٧٤) سلّم عباس صديقي ثلاثة أشخاص هم: عيسى صالح "بوزيزي" (من كوي)، ومحمد طاهر (أيضا من كوي)، ويوبا عثمان (من نغاونداي). واتفق جميعهم على أنهم بدأوا عملياتهم من ليتيلي ولكن رواياتهم تباينت أيضا فيما يتعلق بالدور الذي قام به كل واحد منهم. ووفقا لـ "بوزيزي"، فإن قائد منطقة ليتيلي هو من قام بتوزيع الأدوار. لقاء مع مصدر سري، باوا، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٧٥) جلسات الاستماع للأشخاص الثلاثة، استُلمت في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٧٦) محادثة هاتفية مع عباس صديقي، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٧٧) دافع عباس صديقي عن العمليات التي قامت بها جماعته في هذين الموقعين، كما فعل نفس الشيء لاحقا في بوهونغ، مدّعيًا أن قوات الأمن الوطني لا توفر الحماية الكافية لأبناء شعب الفولاني وقطعاتهم. لقاء مع مصدر سري، باوا، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٩، ومحادثة هاتفية مع صديقي، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٧٨) لقاء مع ممثلين عن رعاة الماشية، بانغي، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٧٧ - ونتيجة لهذا الائتلاف، مثّل الارتحال الرعوي موردا مربحا بصفة خاصة للجماعات المسلحة خلال الموسم الأخير (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ - أيار/مايو ٢٠١٩). ولأن رعاة الماشية توقعوا تحسنا في الأوضاع الأمنية، فقد تجاوزت أعدادهم ما سجّلته إحصاءات ما قبل الأزمة^(٧٩). وعلى الرغم من نشوب العديد من المنازعات المحلية بين المزارعين والرعاة، فعلى عكس مواسم الارتحال الرعوي السابقة، لم يُبلغ عن وقوع حوادث كبيرة إلى أن وقعت أحداث ٢١ أيار/مايو. وقبل ذلك، بذلت الحركة جهودا لإقامة علاقات سلمية مع السكّان المحليين، بسبل منها تنظيم مناسبات اجتماعية ووقف أنشطة فرض الضرائب على المدنيين غير المنتمين إلى شعب الفولاني في نقاط التفتيش التابعة لها^(٨٠).

٧٨ - ومنذ منتصف عام ٢٠١٨، وسّعت الحركة بدرجة كبيرة رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، إذ استوعبت معظم عناصر جماعة سيريري التي تنشط في مقاطعة ماميري - كادي (انظر S/2018/1119، الفقرات ٩٤ إلى ١٠٤)^(٨١). وقامت الجماعة المسلحة أيضا بعدة عمليات مشتركة مع الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى ومقاتلي جماعة الثورة والعدالة. وبسّطت أيضا سيطرتها على شمال غرب مقاطعة أوهم - بندي، حيث أنشأ مقاتلوها طريقا للإمداد من تشاد (انظر الفقرة ٨٢ أدناه) وتمكنوا من السيطرة على المنطقة المتاخمة للكاميرون^(٨٢).

٧٩ - ودفع هذا التوسع السريع الحركة إلى تجنيد عناصر جديدة، بمن في ذلك أفراد ينتمون إلى قبائل لا توجد عادة في صفوفها. وأكد الفريق وجود عدد كبير من المقاتلين السابقين التابعين للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى الذين جندتهم الحركة على محور بوار - ميري^(٨٣). وكان قائدا منطقتي ليتيلي وناغونداي، وكلاهما لا ينتميان إلى شعب الفولاني وكانا فردين سابقين في الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى^(٨٤)، قد عُيّنَا قبل أسبوع واحد فقط من وقوع عمليات القتل الجماعي في ٢١ أيار/مايو. وتفسّر استراتيجية التجنيد هذه جزئيا تزايد انعدام الأمن وعدم الثقة اللذين أديا إلى أعمال القتل في ليمونا وكوندجيلي وبوهونغ. واثنان من الأشخاص الثلاثة الذين سلّمتهم الحركة عقب عمليات القتل التي وقعت في ليمونا/كوندجيلي هما مقاتلان سابقان في الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى كانا متمركزين في كاغا باندورو حتى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧^(٨٥).

٨٠ - ويرد المزيد من المعلومات عن أنشطة الحركة في المرفق ٤-٥.

(٧٩) لقاء مع مصدر سري، بوار، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ ولقاء مع سلطان كوي وعباس صديقي، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٨٠) بعثة الفريق في مقاطعة أوهم - بندي، ١٣-١٩ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٨١) تقرير سري، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٨٢) بعثة الفريق في محافظة أوهم - بندي، ١٣-١٩ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) لقاء مع قائدي منطقتين في حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، ناغونداي وليتيلي، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٨٥) لقاء مع أفراد ينتمون إلى جماعات مسلحة، كاغا باندورو، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

جيم - اتجار حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بالأسلحة وإدارتها لها

٨١ - تنفق حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار العائدات التي تحصلها مباشرةً على إعادة التزوّد بالأسلحة والذخائر والمركبات واللوجستيات^(٨٦). فمقاتلو الحركة مجهزون تجهيزاً تاماً، ويرتدون الزي العسكري، ومسّاحون ببنادق هجومية وقاذفات قنابل صاروخية ورشاشات (انظر المرفق ٥-٥). وأكد مسؤولون من السلطات المحلية وتجار ومدنيون قابلهم الفريق حدوث تسارع منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في الأنشطة التي تقوم بها الحركة، ليلاً في الغالب، في مجال الاتجار بمركبات النقل الخفيفة والمعدات عسكرية القادمة من محور موندو - مبايكوكوم - مبوم - بيتوي في تشاد (انظر الخريطة في المرفق ٥-٦).

٨٢ - وعلى متن الدراجات النارية ومركبات النقل الخفيفة، كثيراً ما كان مقاتلو الحركة يعبرون الحدود التشادية لشراء الأسلحة. وفي بعض الأحيان، كانوا يحصلون أيضاً على الأعتدة في مبيري وناغونداي من أفراد قادمين من تشاد. وفي الموقعين كليهما، فتحت الحركة طريقين جانبيين صغيرين للربط مع محور مبايكوكوم - بيتوي مباشرة (انظر المرفق ٥-٧)^(٨٧). وكان عباس صديقي ينظم جميع عمليات الاتجار بنفسه في كوي^(٨٨).

٨٣ - ومنذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اقتنت الحركة ما لا يقل عن تسع مركبات نقل خفيفة ذات حمولات مغطاة (انظر المرفق ٥-٨)^(٨٩). وعندما تصل هذه المركبات إلى كوي تركّب المدافع الرشاشة على متنها^(٩٠). وقد أنشأ عباس صديقي في كوي نظاماً خاصاً لإدارة الأسلحة يشمل سجلاً ومستودعات للأسلحة مُنح للفريق بالاطلاع عليها، وذلك لكي يراقب استخدام عناصره للأسلحة والذخائر (انظر المرفق ٥-٩).

دال - حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وعلاقتها بالاتجار بالذهب

٨٤ - على غرار الاتحاد من أجل السلام أو جماعة سيريري (S/2018/1119)، الفقرات ٩٦ إلى ١٠٠ و ١٢١ إلى ١٣٦)، كوّنت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار لنفسها تدريجياً مصالح خارج قطاع الماشية، ولا سيما في أنشطة التعدين. وتشمل مناطق نفوذ الحركة مواقع لتعدين الذهب تقع على محوري نيم - يلبوا وبوكارانغا - بوزوم. ونادراً ما تشارك عناصر الحركة في الاتجار بصورة مباشرة، وإنما تحيي الإيرادات عن طريق فرض الضرائب غير القانونية والابتزاز.

٨٥ - وجمع الفريق معلومات عن أفراد قادمين من تشاد مُنح لهم بالوصول إلى مواقع لتعدين الذهب من خلال إبرام صفقات مع قيادة الحركة^(٩١). وهذا هو الحال في موندي (محور بوكارانغا - بوزوم)، حيث مُنح لمديري المواقع آدم موسى وعيسى موسى باستيراد معدات الكشف عن المعادن من تشاد وتشغيلها

(٨٦) بعثة الفريق في مقاطعة أوها - بندي، ١٣-١٩ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) بعثة الفريق في مقاطعة أوها - بندي، ١٣-١٩ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٨٩) لقاءات مع مصادر سرية، ناغونداي ولتيلي وكوي، ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) بعثة الفريق في مقاطعة أوها - بندي، ١٣-١٩ أيار/مايو ٢٠١٩.

مقابل دفع ضرائب إلى قادة الحركة. ثم يجري تهريب الذهب المستخرج في هذه المنطقة إلى تشاد أو الكاميرون.

سادسا - حظر توريد الأسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية

٨٦ - يتضمن هذا الفرع تقارير عن التطورات المتعلقة بتنفيذ السلطات الوطنية وشركائها الدوليين لحظر توريد الأسلحة، وبالمسائل المرتبطة بإصلاح قطاع الأمن.

ألف - قوات الدفاع والأمن الوطنية: التدريب والتجنيد والتجهيز بالمعدات والنشر

القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى

التدريب

٨٧ - لا يزال جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى يتلقون الدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري ومن المدربين الروس. وحتى ١ حزيران/يونيه، وعلى النحو المفصل في المرفق ٦-١، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي بتدريب ١٠٤ ٤ من الجنود، بينما تدرب ٢٣٦ ٢ جنديا على أيدي المدربين الروس.

٨٨ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي تدريب المجندين الجدد في القوات المسلحة في بوار، إضافة إلى التدريب المتقدم لعناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي. وكان المدربون الروس موجودين في بامباري، وبانغاسو، وبيرينغو، وبوكارانغا، وبوار، وديكوا، وباوا، وسيبوت للتأكد من أن عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي تم نشرها تطبق المهارات التي اكتسبتها من خلال التدريب على الوجه الصحيح (انظر المرفق ٦-١). وإضافة إلى ذلك، تولى المدربون الروس تدريب القوة الثلاثية في مدينة أم روق الحدودية في السودان (S/2018/1119، الفقرة ١٧٥)^(٩٢). وشاركوا أيضا في تأمين نقل المواد من السودان إلى أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر أيضا S/2018/729 الفقرة ١٣، و S/2018/1119، الفقرة ١٧٦)^(٩٣). وفي ١٢ شباط/فبراير، سافرت قافلة يرافقها مدربون روس من بلدة أم دافوق الحدودية إلى الجنوب مرورا ببلدة بيراو. ورافقت هذه القافلة أيضا عناصر مسلحة تابعة للجبهة الشعبية. بيد أن العناصر المسلحة التابعة للجبهة الشعبية قامت، بناء على تعليمات من عبد الله حسين، بمنع دخول القوافل الأخرى التي كان يرافقها المدربون الروس بنفس الطريقة إلى مقاطعة فاكاغا عبر بلدة أم دافوق في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٩^(٩٤).

التجنيد

٨٩ - يتضمن المرفق ٦-٢ معلومات عن عملية التجنيد على نطاق البلد، والتأخيرات المستمرة، والإجراءات التي اتخذتها الجماعات المسلحة لمنع التجنيد في بعض المقاطعات.

(٩٢) لقاء مع قنصل السودان، بيراو، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبعثة الفريق إلى بيراو، ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ ولقاء مع سفير الاتحاد الروسي، بانغي، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٩٣) لقاء مع مسؤولين من وزارة الخارجية، موسكو، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٩٤) لقاء مع عبد الله حسين ومصادر سرية، بيراو، ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ ومحادثة هاتفية مع مصادر سرية، ٤ آذار/مارس ٢٠١٩.

النشر والتجهيز بالمعدات وحالات سوء السلوك

٩٠ - منذ توقيع الاتفاق، اتبعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى سياسة قائمة على النشر السريع للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وهي سياسة ليست متوافقة دائما مع مفهوم جيش الحاميات على النحو المبين في خطة الدفاع الوطني (S/2017/1023، الفقرة ١٩). وكان المفهوم الأصلي يقضي بوضع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في هياكل دائمة في مناطق الدفاع الأربع المحددة (S/2019/147، الفقرة ٤١).

٩١ - وبفضل الدعم الحاسم الذي قدمته البعثة المتكاملة، وعقب مفاوضات مع زعيم الاتحاد من أجل السلام، علي داراسا، وزعيم الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، محمد الخاتم، نُشرت عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في ألينداو وكاغا باندورو في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٩، على التوالي. وفي منتصف حزيران/يونيه، نُشر ١٥٠٠ من جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في ١٦ موقعا خارج العاصمة (انظر الخريطة في المرفق ٦-٣، والوثيقة S/2018/1119، الفقرات ١٧٩ إلى ١٨٤)^(٩٥).

٩٢ - ويرى كل من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة ضرورة نشر وحدات جديدة من القوات المسلحة تحضيراً لإنشاء وحدات الأمن الخاصة المختلطة مستقبلاً^(٩٦). وتسبب ذلك في توترات مع بعض الجماعات المسلحة: فعلى سبيل المثال، ترى قيادة الجبهة الشعبية أن تفعيل وحدات الأمن الخاصة المختلطة يجب أن يسبق نشر القوات المسلحة (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه)^(٩٧).

٩٣ - وظلت عمليات نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تواجه تحديات كبيرة. فأولا، لا تتوفر للقوات المسلحة في معظم المواقع قدرة كافية لإجراء العمليات دون دعم من البعثة المتكاملة و/أو المدربين الروس. ففي ألينداو، على سبيل المثال، لم يتمكن جنود القوات المسلحة من القيام بالدوريات وحدهم بسبب استمرار التهديد الذي تشكله عناصر الاتحاد من أجل السلام. وإضافة إلى ذلك، تولى نحو ٦٠ من حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة، في كاغا باندورو، حماية قاعدة القوات المسلحة ضد الهجمات المحتملة من الجماعات المسلحة^(٩٨). وعلاوة على ذلك، ظل جنود القوات المسلحة يواجهون تحديات لوجستية خطيرة، منها النقص في إمدادات الوقود، ونقص معدات الاتصال، والافتقار إلى السكن المناسب والأغذية والمياه، وكذلك التأخر الكبير في عمليات التناوب والتأخر في دفع بدل الإقامة اليومي، وعدم توافر مرافق لتخزين الأسلحة (انظر المرفق ٦-٤)^(٩٩). وأخيرا، أسفر سوء الترتيبات اللوجستية وظروف المعيشة، إلى جانب ضعف التسلسل القيادي، عن العديد من حالات سوء السلوك،

(٩٥) تقارير سرية، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ ووفقا لمشاهدات الفريق في ألينداو، وبامباري، وبانغاسو، وبوكارانغا، وبوار، وكاغا باندورو، وبواو، ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٩٦) لقاء مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين، بانغي، ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٩٧) تقرير سري، ٨ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٩٨) وفقا لمشاهدات الفريق في ألينداو، ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وفي كاغا باندورو، ٧ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ ولقاء مع داراسا، بوكولبو، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ ولقاء مع قائد محلي في القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومصادر سرية، كاغا - باندورو، ٧ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٩٩) المصدر نفسه؛ تقارير سرية، ٢٣ و ٢٨ أيار/مايو و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

بما في ذلك الاعتداءات الجسدية ضد المدنيين والزملاء من جنود القوات المسلحة، وفرض الضرائب غير القانونية (انظر المرفق ٦-٥) (١٠٠).

قوات الأمن الداخلي

٩٤ - يتضمن المرفق ٦-٦ معلومات عن تجنيد قوات الأمن الداخلي وتدريبها ومعداتنا ونشرها وسلوكها.

مكتب قمع قطع الطرق في أفريقيا الوسطى

٩٥ - واصل مكتب قمع قطع الطرق في أفريقيا الوسطى، وهو وحدة لمكافحة الجريمة، الضلوع في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في بانغي، كما أفاد به الفريق في عام ٢٠١٦ (S/2016/694)، الفقرات ٣٨ إلى ٤١). وحصل الفريق على أدلة تشير إلى أنه، في ٢٣ آذار/مارس، عامل فرع المكتب الواقع في حي "92 logements" (المقاطعة السادسة في بانغي) أحد المسلمين المحتجزين معاملة قاسية ومهينة بكامل علم مفوض ذلك الفرع ومشاركته (انظر المرفق ٦-٧). وفي ١١ حزيران/يونيه، أصدرت مجموعة من القضاة والقضاة الابتدائيين إعلاناً رسمياً هددوا فيه بوقف التعاون مع المكتب، وشجبوا سلوكه العدائي تجاههم (١٠١).

٩٦ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، قام أيضاً موظفون تابعون لمكتب قمع قطع الطرق في أفريقيا الوسطى بإلقاء القبض والاعتداء جسدياً على صحفيين معتمدين رسمياً تابعين لوكالة الأنباء الفرنسية واستخدموا الرصاص الحي لتفريق مظاهرة نظمها الجبهة الموحدة للدفاع عن الشعب (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه) (١٠٢).

باء - استيراد المتفجرات التجارية: الموقف فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة ومعايير التخزين غير الملزمة

٩٧ - في أعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩، أصدرت وزارات الأشغال العامة والمناجم والدفاع والشؤون الخارجية في جمهورية أفريقيا الوسطى وثائق تسمح للشركات الأجنبية والوطنية العاملة في صناعات التعدين والبنى التحتية للطرق بشراء كميات كبيرة من المتفجرات التجارية ومستلزماتها، بما في ذلك أجهزة التفجير، واستيرادها ونقلها وتخزينها واستخدامها في البلد (انظر المرفق ٦-٨).

٩٨ - فعلى سبيل المثال، أذن للمكتب الوطني للمعدات بأن يقوم، بالتعاون مع شركتي Sogea Satom و Thien Pao، باستيراد ما لا يقل عن ٦٥ طناً من المتفجرات التجارية ومستلزماتها (انظر المرفق ٦-٨). وتنص وثائق الترخيص على أن تتخذ الشركات المستوردة الترتيبات اللازمة لتسيير القوافل والتخزين والحراسة والاستخدام المأمون للمتفجرات، وأنها مسؤولة عن كل ذلك. واشترت المواد المتفجرة المشار

(١٠٠) انظر أيضاً S/2019/147، الفقرة ٣٩، و S/2019/498، الفقرة ٥١.

(١٠١) www.radiondekeluka.org/actualites/justice/33950-rca-les-magistrats-en-colere-contre-les-policiers.html

(جري الأطلاع على الصفحة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

(١٠٢) تعرض الصحفيان للضرب والاحتجاز على أيدي مسؤولي مكتب قمع قطع الطرق في أفريقيا الوسطى؛ كما صدرت معداتهما وكُسرت آلة تصوير كانت بحوزتهما (محادثة هاتفية مع مصادر دبلوماسية ومصادر سرية، ١٥ و ١٦ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

إليها في مختلف وثائق الترخيص من عدة شركات في فرنسا والكاميرون والكونغو وتم توريدها عن طريق الجو والبر (انظر المرفق ٦-٨).

٩٩ - وفيما يتعلق بسلامة المتفجرات، يرى الفريق أن مواقع تخزين المواد المتفجرة التي اشترتها شركة Sogea Satom والمكتب الوطني للمعدات لا تمثل للتوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة (انظر المرفق ٦-٨)، مما يجعل السكان المدنيين وموظفي وجنود البعثة المتكاملة (بوار) وجنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى (بوار ومطار بانغي مبوكو الدولي) معرضين بشدة لخطر الوفاة أو الإصابة في حال حدوث انفجار غير مقصود^(١٠٣).

١٠٠ - وفيما يتعلق بأمن المتفجرات، يرى الفريق أن التوصيات ذات الصلة الواردة في المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة لم تُنفذ كذلك، مما يولّد خطراً كبيراً لفقدان المواد المتفجرة التجارية وسرقتها وتسريبها إلى الجماعات المسلحة.

١٠١ - ويواصل الفريق التحقيق، بالتعاون مع أفريقية الخبراء الأخرى التي أنشأها مجلس الأمن، بخصوص موقف التدابير الجزائية من المتفجرات التجارية ومستلزماتها، التي تعد ضرورية للمشاريع الهندسية المدنية وتنمية البنى التحتية.

سابعاً - المستجدات بشأن المسائل المتصلة بعملية كيمبرلي

ألف - تجارة الماس والاتجار به في المنطقة الغربية من جمهورية أفريقيا الوسطى

١٠٢ - في عام ٢٠١٩، وحتى ١٥ حزيران/يونيه، صدرت جمهورية أفريقيا الوسطى ١٠ ٧٨٩ قيراطاً من الماس الخام من المقاطعات الفرعية الخمس التي أُعلن أنها "ممتلئة" بموجب عملية كيمبرلي (بيريرا وبودا وكرانو وغادزي ونولا)^(١٠٤). وعلى الرغم من أن هذا الرقم يفوق الرقم المسجل في نفس الوقت عام ٢٠١٨، فإنه لا يأخذ في الحسبان سوى جزء صغير من إنتاج الماس الحالي في هذه المناطق، والذي يقدر بحوالي ١٦٠ ٠٠٠ قيراط سنوياً^(١٠٥).

١٠٣ - واتخذت الحكومة مؤخراً سلسلة من التدابير القسرية التي ستسهم في جهود مكافحة الاتجار (انظر المرفق ٧-١)، بما في ذلك التهديد بسحب التراخيص من مكاتب الشراء التي لا تبلغ العتبة الدنيا للصادرات القانونية. وفي رأي الفريق، ينبغي بذل جهود أيضاً لدعم مكاتب الشراء التي لا تزال تواجه منافسة غير عادلة من الجامعين الذين يهربون معظم الماس المستخرج في المنطقة الغربية في إفلات شبه كامل من العقاب (S/2018/1119، الفقرة ١٤٤)^(١٠٦). وفي هذا الصدد، يمكن النظر في إصلاح الضرائب المطبقة على مكاتب الشراء أو الإجراء المتعلق بإذن التصدير والمحدد بموجب عملية كيمبرلي.

(١٠٣) وثيقة سرية، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، وزيارة الفريق إلى منطقة التخزين، بانغي، ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(١٠٤) بيانات رسمية من جمهورية أفريقيا الوسطى.

(١٠٥) www.researchgate.net/publication/333223352_Diamond_Mining_and_Conflict_in_the_Central_African_Republic

(جري الاطلاع على الصفحة في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

(١٠٦) يقتضي قانون التعدين من الجامعين بيع الماس إلى مكاتب الشراء، التي تصدره فيما بعد.

١٠٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ اقترحت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إضافة تسع مقاطعات فرعية إلى الخمس التي أُعلن بالفعل أنها "متمثلة لعملية كيمبرلي". وفي أيار/مايو، قرر فريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي أن ثلاثاً من المقاطعات الفرعية التسع (بوغانانغون، وباغاندو، ومبايكي) تستوفي المعايير الثلاثة المحددة في القرار الإداري الصادر عن عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٥ بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى (وجود الدولة، وعدم وجود الجماعات المسلحة بشكل منهجي، وحرية التنقل)^(١٠٧). وينبغي أن يسهم ذلك في زيادة صادرات الماس الرسمية للبلد.

باء - الحالة في "المنطقتين الخضراوين" كارنو وغادزي

١٠٥ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وقعت أخطر أعمال عنف شهدتها منطقة كارنو منذ عدة سنوات. وتسبب الهجوم على الرعاة من شعب الفولاني في زاوروسانغو (٤٠ كيلومتراً شمال غرب كارنو في مقاطعة غادزي الفرعية)، في ٢ كانون الثاني/يناير، في قيام مقاتلي حركة العودة والمطالبة ورد الاعتبار بهجومين انتقاميين ردّاً على هذا الاعتداء. وأعقب هجمتي الحركة عمل انتقامي آخر في ٢٠ كانون الثاني/يناير، حيث وقع أفراد من الطائفة المسلمة في كارنو ضحايا لهجمات موجهة إلى أهداف بعينها على أيدي مقاتلين (سابقين) في ميليشيات أنتي بالাকা. وقُتل ما يقدر بـ ٢٠ إلى ٣٠ شخصاً خلال هذه السلسلة من الحوادث^(١٠٨). ولئن كانت هذه الأحداث تبرهن على تصميم الحركة على حماية أبناء شعب الفولاني حتى خارج منطقة نفوذها، فإن الجماعة المسلحة لم ترسخ وجوداً دائماً في المنطقة.

١٠٦ - ولا تزال مقاطعتا غادزي وكارنو الفرعيتان تستوفيان المعايير الثلاثة المحددة في الإطار التشغيلي لعملية كيمبرلي. غير أن الهجمات الموجهة ضد المسلمين في ٢٠ كانون الثاني/يناير تدل على استمرار التوترات في كارنو. ورغم أن العديد من المسلمين قد عادوا إلى البلدة، لا تزال إمكانية وصولهم إلى بعض الأحياء محدودة^(١٠٩). وكانت الشبكة الإجرامية الضالعة في هذه الهجمات مؤلفة من عناصر (سابقة) في ميليشيات أنتي بالাকা تتورط بانتظام في حالات تحرّش وابتزاز ضد أفراد الطائفة المسلمة، وبخاصة أصحاب المشاريع الاقتصادية وجامعو الماس. واستمر قادتها، لا سيما فرانسوا كبومبو، الملقب باسم "B13"، في القيام بالأعمال في جو من الإفلات من العقاب بفضل صلاتهم مع قوات الأمن الداخلي المحلية (انظر المرفق ٧-٢). وهم يحظون أيضاً بدعم من أصحاب المشاريع الاقتصادية الذين يسعون إلى الحفاظ على مصالحهم التي كوّنها على حساب المسلمين المنفيين أثناء الأزمة.

ثامنا - معلومات عن الأفراد الخاضعين للجزاءات

ألف - تجميد أصول ألفريد بيكاتوم

١٠٧ - علم الفريق من مسؤول في مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة أنه في أعقاب نقل ألفريد بيكاتوم إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وبناء على

(١٠٧) www.kimberleyprocess.com/en/2015-administrative-decision-central-african-republic-annex. والمقاطعات

الفرعية الست الأخرى التي اقترحت في بادئ الأمر هي بوار وبوزوم وباورو وغامبولا وسوسو - ناكومبو وديديه - موكوبا.

(١٠٨) تقارير سرية، ٣ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١٠٩) بعثة الفريق إلى كارنو، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩.

طلب المدعي العام في بانغي، جمّد المصرف حساباته (انظر الوثيقة S/2018/1119، الفقرة ٢٠٤، للحصول على معلومات عن أصوله)^(١١٠).

١٠٨ - إلا أن المدعي العام لم يقدم بعد إلى المؤسسات المصرفية تعليمات عامة لتنفيذ تجريد الأصول ضد جميع الجهات المدرجة أسماؤها في قائمة الجزاءات التي فرضتها لجنة الجزاءات من أفراد وكيانات، على الرغم من رسالتين بهذا الخصوص موجهتين من رئيس اللجنة والفريق، على التوالي، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

باء - توقيف هارون غاي في تشاد

١٠٩ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أُلقي القبض على هارون غاي في تشاد وأفادت التقارير بأنه قد احتُجز بعد ذلك في مدينة ساهر في تشاد^(١١١). وهو كان قد ذهب إلى تشاد بناء على تعليمات من قيادة الجبهة الشعبية، قيل لتجنيد عناصر في مخيمات اللاجئين في منطقة الحدود^(١١٢). وعاد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ثم استقر في نديلي للعمل مع عبد الله حسين، وفقا لما شاهده الفريق في ٦ حزيران/يونيه. ولم تُردّ حكومة تشاد بعد على الرسالة المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير التي طلب فيها الفريق معلومات إضافية بشأن احتجازه.

جيم - بطاقة هوية تشادية لعبد الله حسين

١١٠ - في ٢٢ شباط/فبراير، حصل الفريق على نسخة من بطاقة هوية وطنية تشادية صدرت في نجامينا بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لعبد الله حسين (انظر المرفق ٨-١). وفي ٨ نيسان/أبريل، أبلغ الفريق تشاد عن بطاقة الهوية، وطلب إلى السلطات التشادية تقديم أي معلومات إضافية في هذا الصدد. (كان تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٩). ولم تقدم تشاد بعد رداً على هذا الطلب. وفي ١٨ نيسان/أبريل، استكملت لجنة الجزاءات المعلومات الواردة في قائمة الجزاءات تحت اسم هذا الفرد، حيث أضافت المعلومات الواردة في بطاقة الهوية الوطنية المذكورة أعلاه.

تاسعا - التوصيات

١١١ - يوصي الفريق بأن تقوم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بما يلي:

(أ) تذكير الدول المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى بأحكام الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، التي حث فيها المجلس الدول الأعضاء على ضمان وصول الفريق من دون عائق، لا سيما إلى الأشخاص والوثائق والمواقع، والإهابة بالدول الأعضاء إلى الردّ على رسائل الفريق،

(١١٠) لقاءات مع موظفي مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة، بانغي، ٢٣ كانون الثاني/يناير و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩.

(١١١) لقاء مع أفراد الجبهة الشعبية، بانغي، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١١٢) المصدر نفسه.

بما في ذلك طلبات المعلومات والمقترحات المتعلقة بالزيارات الرسمية، كي يتسنى للفريق الاضطلاع بولايته (انظر الفقرات ٥ و ١٠٩ و ١١٠ أعلاه)؛

(ب) الترحيب بمبادرة حكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون لعقد الاجتماع الثاني عشر للجنة المشتركة في أيار/مايو ٢٠١٩، وتشجيع البلدان الأخرى المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى على تفعيل أو إعادة تفعيل اللجان المشتركة دعماً لتنفيذ الاتفاق (انظر الفقرات ٣٥ إلى ٣٧ أعلاه)؛

(ج) دعوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك الشركات الأجنبية والوطنية التي تستخدم المتفجرات التجارية ومستلزماتها في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إدارة وتخزين وحيازة المواد المتفجرة ومستلزماتها بالشكل السليم والمأمون (انظر الفقرتين ٩٩ و ١٠٠ أعلاه).

Annexes to the midterm report of the Panel of Experts on the Central African Republic extended pursuant to Security Council resolution 2454 (2019)

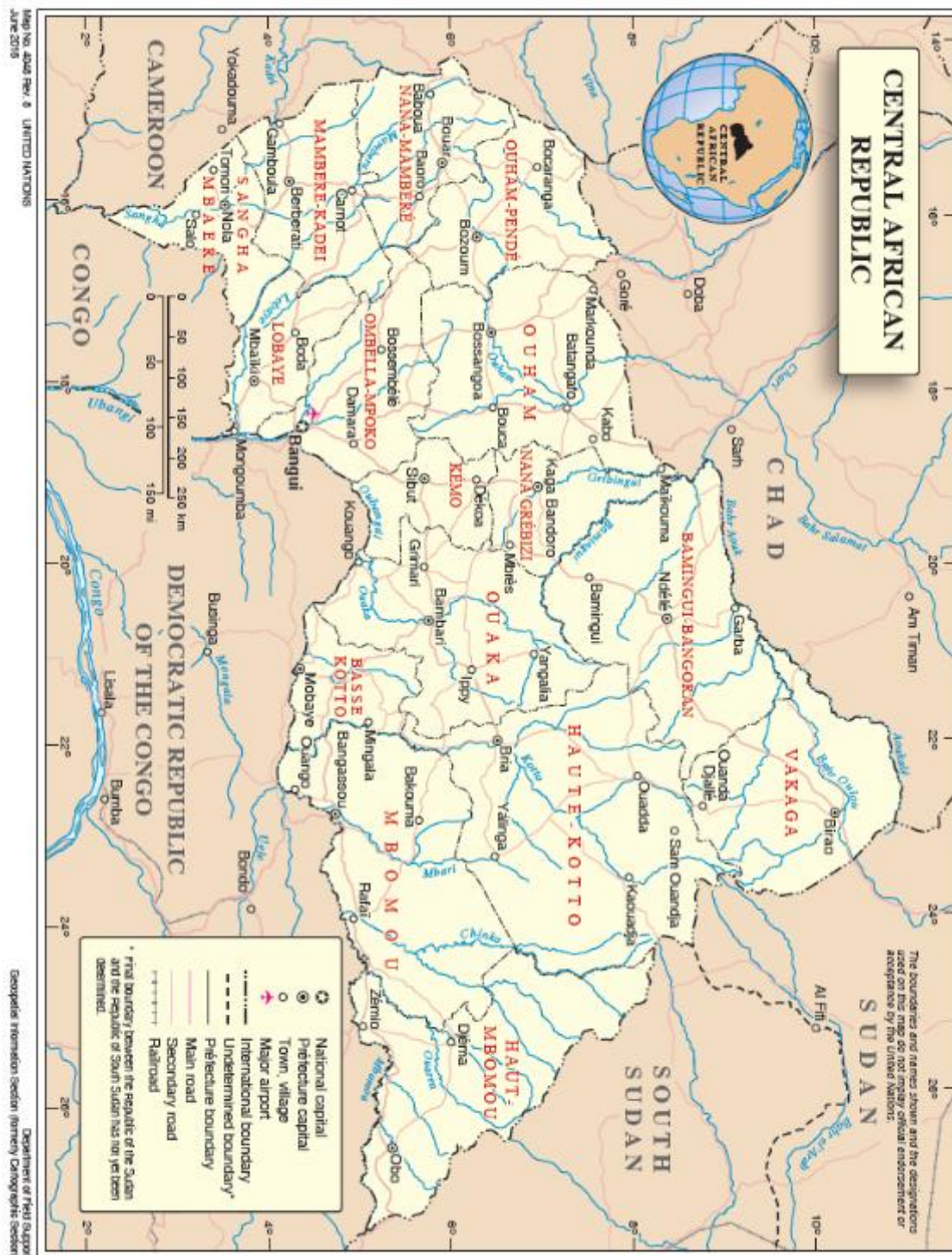
Contents

Annexe 1.1: Map of the Central African Republic.	35
Annexe 1.2: Table of correspondence sent and received by the Panel from 9 January to 25 June 2019.	35
Annex 2.1: Communiqués of armed groups and opposition political parties requesting a Government reshuffle.	37
Annex 2.2: Government appointed on 22 March 2019 following the consultations of Addis-Ababa (18-20 March 2019).	42
Annex 2.3: List of armed group members appointed to the Government or to official positions.	47
Annex 2.4: FPRC communiqué of 11 May 2019 opposing FACA deployment in Kaga-Bandoro (signed by Abdoulaye Hissène).	50
Annex 2.5: FPRC communiqué signed on 30 April 2019 appointing local leaders in Kaga-Bandoro.	51
Annex 2.6: Appointment of armed group leaders as special advisers to the Prime Minister.	52
Annex 2.7: Further information on RPRC, a rejected leadership and a new splinter group.	55
Annex 2.8: Confrontation between the Government and the FDPC.	63
Annex 2.9: GTSC call for demonstration against the Government.	68
Annex 2.10: Creation of <i>E Zingo Biana</i> or FUDN.	69
Annex 2.11: FUDN's communiqué calling for demonstrations.	70
Annex 2.12: Communiqué from the <i>Mouvements des requins de Centrafrique</i> of 6 June 2019 calling for the movement's members to oppose the holding of FUDN meetings.	71
Annex 2.13: Communiqué appointing an individual in charge of the mobilization of lethal and non-lethal equipment for the <i>Mouvements des requins de Centrafrique</i>	72
Annex 2.14: Communiqué from the Ministry of Interior of 13 June 2019 on the FUDN's call for a demonstration on 15 June 2019.	73
Annex 3.1: Communiqué of the International Support Group dated 17 April 2019.	75
Annex 3.2: Communiqué of the 12th session of the Cameroon and Central African Republic Joint Commission of Cooperation (Bangui, 6-7 May 2019).	79
Annex 3.3: Bilateral agreement between the Central African Republic and Chad on cattle movement (signed in Ndjamena, 30 October 2012).	83
Annex 3.4: Communiqué of the Minister of Defence of the Central African Republic on the presence of Chadian forces in northern CAR signed on 7 January 2019.	88

Annex 4.1: FPRC communiqué of 19 June 2019.	89
Annex 4.2: Information on UPC illegal checkpoints and taxation system.	90
Annex 4.3: Information on MPC illegal checkpoints and taxation system.	92
Annex 4.4: Background on fighting between UPC and MINUSCA forces in the context of “Bekpa II” operation.	94
Annex 4.5: Information on the calls to lift the arms embargo by national authorities and regional organizations.	99
Annex 4.6: Additional information on arms trafficking by ex-Séléka factions in the Vakaga prefecture.	101
Annex 4.7: Additional information on UPC build-up of military capacity in Chad and the Sudan.	107
Annex 4.8: Further information on the situation in Bakouma.	111
Annex 4.9: Map of Basse-Kotto prefecture.	114
Annex 4.10: Recruitment of child soldiers by UPC.	115
Annex 4.11: Facebook profile of Dipen Mavani.	116
Annex 4.12: Oumar Banga’s activities on Facebook.	117
Annex 4.13: Hissein Damboucha’s activities on Facebook.	120
Annex 4.14: Bria-based office of diamond collector Panchabhai Chodvadry Dinesbhai.	123
Annex 4.15: Pictures of Indian buyers and Oumar Banga posted on Hissein Damboucha’s Facebook profile.	124
Annex 4.16: Seizure of undeclared rough diamonds at Bangui M’Poko International Airport (7 March 2019).	126
Annex 4.17: Sélémane Oumar Garba’s appointments as a Séléka member.	127
Annex 5.1: Further information (including photos and map) on 3R attacks.	134
Annex 5.2: Communiqués of armed groups condemning the killings of Lemouna and Koundjili.	140
Annex 5.3: Declaration of Degaulles creating the RCP signed on 20 October 2018.	141
Annex 5.4: Additional information on the armed group 3R.	143
Annex 5.5: Uniformed and non-uniformed 3R fighters with AK-type assault rifles and a Galil ACE 32.	145
Annex 5.6: Map showing several 3R trafficking routes.	147
Annex 5.7: Photograph of a side road cleared by 3R in border town Mbéré and connecting with the Mbaibokoum-Bitoi axis.	148
Annex 5.8: Additional information on the acquisition of pickups, weapons and ammunition by 3R.	149
Annex 5.9: The 3R weapons storage and arms register system.	150

Annex 6.1: Additional information on the training of FACA.	151
Annex 6.2: Information on the country-wide recruitment process.	151
Annex 6.3: Map on FACA deployment.	153
Annex 6.4: The challenges of FACA deployment.	153
Annex 6.5: Cases of FACA misconduct.	156
Annex 6.6: Information on the recruitment, training, equipment, redeployment and conduct of Internal Security Forces.	157
Annex 6.7: Additional information on the OCRB.	159
Annex 6.8: Commercial explosives: importation and safety in storage	162
Annex 7.1: Measures taken by the Government of the Central African Republic to combat diamond-trafficking.	168
Annex 7.2: Evasion and wanted notice against François Kpombo, alias “B13”.	173
Annex 8.1: Copy of Chadian identity card of Abdoulaye Hissène.	174

Annexe 1.1: Map of the Central African Republic.

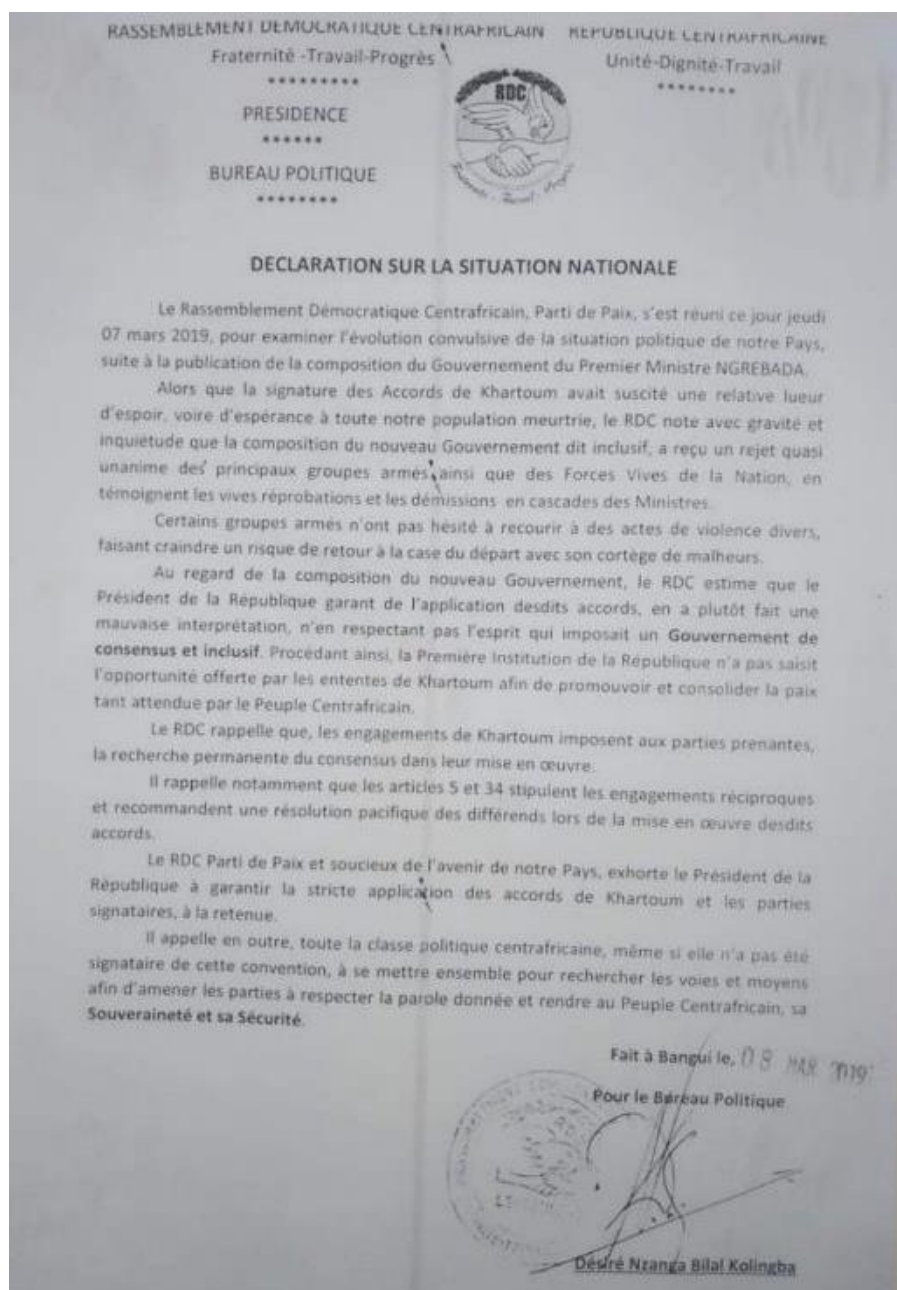


Annexe 1.2: Table of correspondence sent and received by the Panel from 9 January to 25 June 2019.

Country/Entity	Number of letters sent	Information fully supplied	Information partially supplied	No answer/ Information not supplied	Pending
African Union	1			1	
Republic of the Congo	1			1	
Committee/Chair	6	N/A	N/A	N/A	N/A
Chad	2			2	
World Food Programme	3	2			1
Ethiopian Airlines	1			1	
Kenya	1			1	
Sudan	2			2	
Cameroon	3	1		2	
Israel	2			2	
Gabon	2	2			
Russian Federation	1	1			
Lapara	1			1	
BSIC Centrafrique	2	1		1	
Sogea Satom	1	1			
India	1			1	
EPC Groupe	1			1	
CAR/Prosecutor	1			1	
CBCA	1			1	
Ecobank	1			1	
Banque Populaire Maroco-Centrafricaine (BMPC)	1	1			
CAR	2			1	1

Annex 2.1: Communiqués of armed groups and opposition political parties requesting a Government reshuffle.

Documents obtained by the Panel from armed group members and opposition political parties, 3-8 March 2019.



MOUVEMENT DE
L'UNITÉ POUR LA PAIX
EN CENTRAFRIQUE
COORDINATION MILITAIRE
SECRÉTARIAT GÉNÉRAL



REPUBLIQUE
CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité Travail

N°0120 / UPC / DIR.MIL./SG-2019

COMMUNIQUE

L'Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC), à travers la voix de son Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général de Corps d'Armées Ali DARRASSA, a tous comme l'opinion nation et Internationale, pris connaissance du nouveau Gouvernement formé par le Président de la République, à la suite de l'Accord de Khartoum.

Le Chef de l'Etat-major de l'UPC, le Général de Corps d'Armées Ali DARRASSA tient à rappeler, devant l'opinion Nationale et Internationale, qu'il est resté jusqu'à maintenant dans l'esprit de la Paix et du retour à la cohésion Nationale qui a animé les pourparlers de Khartoum. Il l'a montré en acceptant des décisions du Président de la République qui étaient pourtant prises unilatéralement en violation de l'esprit de l'Accord telles que par exemple :

L'adoption unilatérale de décret d'application de l'accord sans rechercher le consensus, ou encore la nomination d'un Chef du Gouvernement sans consultation préalable des autres parties à l'Accord.

L'Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC), à travers la voix de son coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général de Corps d'Armées Ali DARRASSA constate que la formation du nouveau Gouvernement, dont la composition vient d'être rendue publique, se situe dans la même ligne.

Chacun peut en effet constater qu'il ne s'agit en aucun cas du Gouvernement inclusif qui a été voulu pour la paix et la réconciliation, qui devrait comprendre non seulement les représentants des Groupes Armées, mais aussi toutes les autres composantes essentielles de la Nation Centrafricaine.

Avec cette succession d'actes, force est de constater que le Président de la République, qui a pourtant proclamé tout son attachement au processus de Khartoum et qui est signataire de cet Accord, n'a pas la volonté d'appliquer l'Accord de bonne foi, et donc d'œuvrer véritablement au retour de la Paix dans le Pays, à la réconciliation entre les Centrafricains et à la tranquillité dans toutes nos provinces.

Dans ces conditions, l'Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC), à travers la voix de son coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général de Corps d'Armées Ali DARRASSA se voit obligé de considérer que l'Accord de Khartoum est désormais menacé si le Gouvernement ne montre pas très clairement un changement d'attitude.

Vive la RCA apaisée, vive la Paix.

Fait à Gbokolobo, 04 Mars 2019

Le Coordinateur Militaire, chef d'état-major de l'UPC

Général du Corps d'armée ALI DARRASSA



Tél : 75 67 70 46 – 72 48 25 12

Le format de cette lettre est un document officiel et authentique de l'UPC. Tout autre modèle est un faux.

**FRONT POPULAIRE POUR LA
RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE**

BUREAU EXECUTIF NATIONAL

PRESIDENCE

N° 0002/FPRC/BEN019



République Centrafricaine

Unité - Dignité - Travail

COMMUNIQUE DE PRESSE

Par le Décret n° 19.063, le Président de la République, Chef de l'Etat, sur proposition du Premier Ministre, Chef du Gouvernement, nomme et confirme les membres du gouvernement ;

Le Bureau Politique du Front Populaire pour la Renaissance de la Centrafrique (FPRC) informe l'opinion publique nationale et internationale que, en ne respectant pas ses engagements et les clauses des discussions qui ont suivies la signature de l'Accord de Khartoum, ainsi que la désignation de Monsieur Firmin Ngrebada au poste de Premier Ministre, Monsieur Faustin Archange Touadéra et son nouveau Premier Ministre manquent l'occasion d'œuvrer pour la paix en Centrafrique, mais encore font preuve de mauvaise foi, d'amateurisme et d'incompétence. En jouant au « on reprend les mêmes et on recommence », le Président de la République et le Premier Ministre vient d'étouffer dans l'œuf l'espoir du peuple centrafricain à l'Accord de Paix de Khartoum, car cet « ancien nouveau gouvernement » qui vient d'être mis en place ne que ce que Albert Einstein souligne : *« la folie c'est se comporter de la même manière et s'attendre les résultats différents »* (Albert Einstein).

En effet, c'est avec un grand regret que le Bureau Politique du Front Populaire pour la Renaissance de la Centrafrique (FPRC) informe aux centrafricaines et centrafricains, ainsi qu'à la communauté internationale que, dans les conditions actuelles, le FPRC ne participera pas à ce gouvernement de mascarade.

Le Bureau Politique du Front Populaire pour la Renaissance de la Centrafrique (FPRC) réitère ses remerciements à la Communauté Economique des Etats de l'Afrique Centrale, l'Union Africaine, l'Organisation des Nations Unies, les pays amis de la République Centrafricaine pour leur mobilisation et les efforts consentis en vue de rétablissement de la paix en République Centrafricaine. Le Bureau Politique du Front Populaire pour la Renaissance de la Centrafrique (FPRC) remercie également les organisations internationales, au-devant desquelles se trouvent les Organisations Non Gouvernementales, nationales et internationales, pour l'aide et la solidarité envers le peuple centrafricain sans aucune distinction.

Fait à Birao, le 03 mars 2019

Président du FPRC

Général Noureidine ADAM



MOUVEMENT PATRIOTIQUE POUR LA CENTRAFRIQUE



M P C

PAIX

UNITE

LIBERTE

DÉCLARATION RELATIVE À LA MISE EN PLACE DU NOUVEAU GOUVERNEMENT ET À LA MISE EN ŒUVRE DE L'ACCORD DE KHARTOUM

Le Mouvement Patriotique pour la Centrafrique (**MPC**) a, tout comme l'opinion nationale et internationale, pris connaissance du nouveau Gouvernement formé par le Président de la République, son Excellence le professeur **Faustin Archange Touadéra**, à la suite de l'accord de Khartoum.

Le **MPC** tient à rappeler, devant l'opinion nationale et internationale, qu'il est resté jusqu'à maintenant dans l'esprit de la paix et du retour à la cohésion nationale qui a animé les pourparlers de Khartoum. Il l'a montré en acceptant des actes du président de la république qui était pourtant pris en violation de l'Accord : tels que par exemple l'adoption unilatérale de décrets d'application de l'Accord sans rechercher le consensus, ou encore la nomination d'un chef du gouvernement sans consultation préalable des autres parties de l'Accord.

Le **MPC** constate que la formation du nouveau Gouvernement, dont la composition vient d'être rendue publique, se situe dans la même ligne. Chacun peut en effet constater qu'il ne s'agit en aucun cas du Gouvernement inclusif qui a été voulu pour la paix et la réconciliation, qui devrait comprendre non seulement les représentants des groupes armés, mais aussi toutes les autres composantes essentielles de la nation centrafricaine.

Avec cette succession d'actes, force est de constater que le Président de la République, qui a pourtant dit tout son attachement au processus de Khartoum et qui est signataire de cet Accord, n'a pas la volonté d'appliquer l'Accord de bonne foi,

Mercredi le 06 mars 2019

Le mouvement dénonce la composition du gouvernement qui vient d'être mis sur place qui ne respecte pas le principe de l'inclusivité de quatorze mouvements signataires de l'accord, des minorités ethnique et religieuse du pays .

Ceci constitue une violation flagrante de cet accord ; nous demandons au gouvernement de revoir sa vision d'application de l'accord et de le faire de bonne foi pour l'intérêt suprême de la nation centrafricaine

Nous demandons au gouvernement de corriger ces erreurs dans les quarante huit heures qui suivent au cas contraire, il serait responsable de ce qui adviendra.

Aux garants, nous demandons de redoubler de vigilance et d'accroître le suivi pour cet accord qui a suscité tant d'espoir pour le peuple centrafricain pour qu'il ne soit pas un énième accord.

Si nous ne parvenons pas à résoudre ces situations, elles risquent de générer des conséquences incalculables pour le peuple qui a tant souffert et qui n'aspire qu'à la paix.

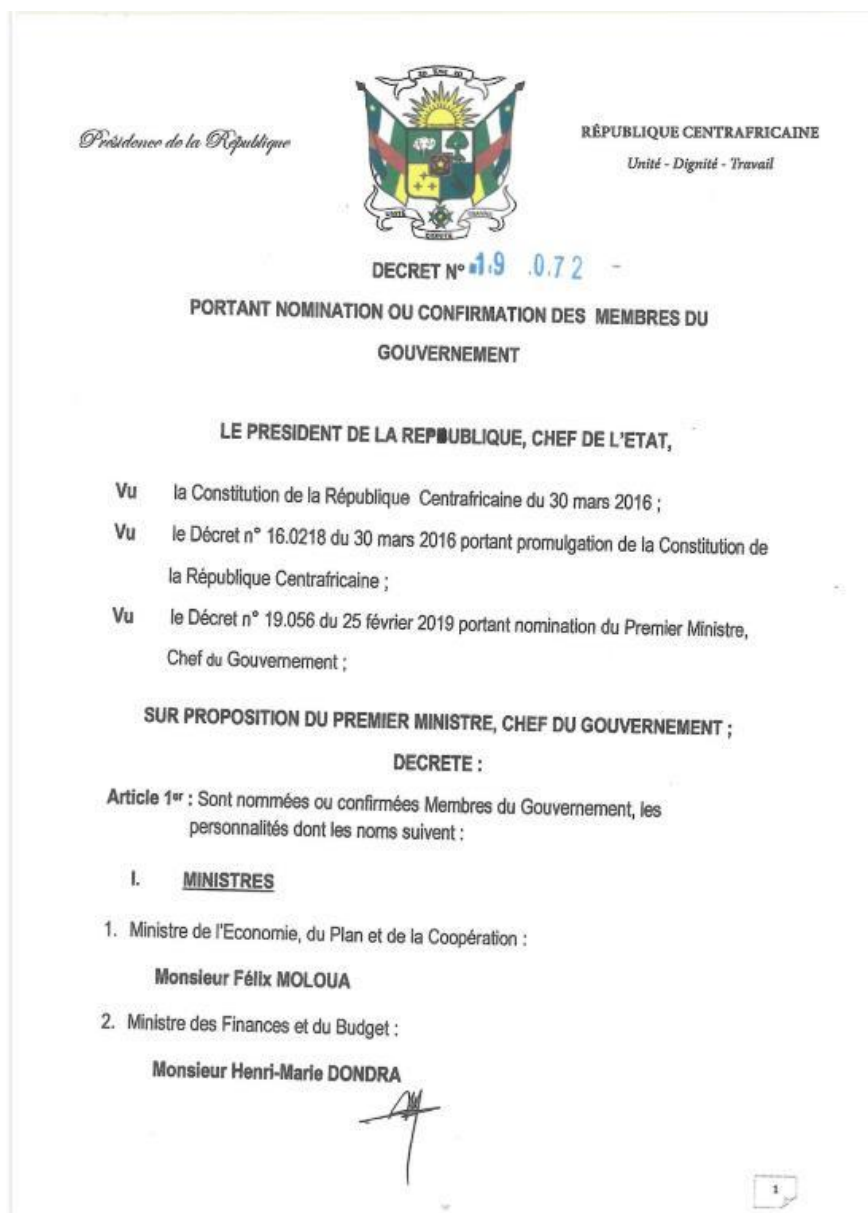
LE PRESIDENT DU MOUVEMENT 3R



SIDIKI AGASSI

Annex 2.2: Government appointed on 22 March 2019 following the consultations of Addis-Ababa (18-20 March 2019).

Document obtained by the Panel from a confidential source on 22 March 2019.



3. Ministre des Travaux Publics et de l'Entretien Routier :

Monsieur GUISMALA HAMZA

4. Ministre du Développement de l'Energie et des Ressources Hydrauliques :

Monsieur Herbert Gotran DJONO AHABA

5. Ministre de la Défense Nationale et de la Reconstruction de l'Armée :

Madame Marie-Noëlle KOYARA

6. Ministre de la Justice, des Droits de l'Homme, Garde des Sceaux :

Monsieur Flavien MBATA

7. Ministre chargé du Désarmement, Démobilisation, Réintégration et Rapatriement :

Monsieur Maxime MOKOM

8. Ministre des Transports et de l'Aviation Civile :

Monsieur Arnaud DJOUBAYE-ABAZENE

9. Ministre des Affaires Etrangères et des Centrafricains de l'Etranger :

Madame Sylvie BAIPO TEMON

10. Ministre de l'Intérieur chargé de la Sécurité Publique :

Général de Brigade Henri WANZET LINGUISSARA

11. Ministre du Commerce et de l'Industrie :

Monsieur Mahamat TAÏB YACOUN

12. Ministre des Mines et de la Géologie :

Monsieur Léopold MBOLI FATRANE

13. Ministre de l'Administration du Territoire et de la Décentralisation:

Monsieur Augustin YANGANA-YAHOTE



14. Ministre de la Santé et de la Population :

Monsieur Pierre SOMSE

15. Ministre de l'Elevage et de la Santé Animale :

Monsieur Amadou BI ALIOU

16. Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural :

Monsieur Honoré FEIZOURE

17. Ministre des Postes et Télécommunications :

Monsieur Justin GOURNA ZACKO

18. Ministre de la Communication et des Media, Porte-Parole du Gouvernement :

Monsieur Ange Maxime KAZAGUI

19. Ministre des Eaux, Forêts, Chasse et Pêche :

Monsieur Amit IDRIS

20. Ministre de l'Enseignement Primaire et Secondaire :

Monsieur MOUKADAS NOURE

21. Ministre de l'Action Humanitaire et de la Réconciliation Nationale :

Madame Virginie BAIKOUA

22. Ministre de l'Enseignement Supérieur :

Monsieur Jean-Jacques SANZE

23. Ministre de la Recherche Scientifique et de l'Innovation Technologique :

Madame Ginette AMARA

24. Ministre de l'Environnement et du Développement Durable :

Monsieur Thierry KAMACH



3

25. Ministre du Travail, de l'Emploi, de la Protection Sociale et de la Formation

Professionnelle :

Monsieur Hugues TCHEMEUNI

26. Ministre de la Modernisation de l'Administration et de l'Innovation du Service Public :

Monsieur Martin KOUMTAMADJI

27. Ministre de la Fonction Publique :

Monsieur Jean Christophe NGUINZA

28. Ministre de la Promotion de la Femme, de la Famille et de la Protection de l'Enfant :

Madame Aline Gisèle PANA

29. Ministre de l'Enseignement Technique et de l'Alphabétisation :

Monsieur SOULEYMANE DAOUDA

30. Ministre chargé du Secrétariat Général du Gouvernement :

Monsieur Maxime BALALOU

31. Ministre de la Jeunesse et des Sports :

Monsieur Régis Noel DOUNDA

32. Ministre des Petites et Moyennes Entreprises, de l'Artisanat et du Secteur Informel :

Monsieur MAOULOUD MOUSSA TERAB

33. Ministre chargé des Relations avec les Institutions de la République :

Madame Eugénie NGBONDO

34. Ministre des Arts, de la Culture et du Tourisme :

Monsieur Dieudonné NDOMATE

35. Ministre de l'Urbanisme, de la Ville et de l'Habitat :

Madame Gina LAWSON ROOSALEM



4

II. MINISTRES DELEGUES

36. Ministre Délégué auprès du Ministre des Affaires Etrangères et des Centrafricains de l'Etranger, chargé de la Francophonie et du Protocole d'Etat :

Monsieur Chancel SEKODE NDEUGBAYI

37. Ministre Délégué auprès du Ministre de l'Administration du Territoire et de la Décentralisation, chargé du Développement Local :

Monsieur Issa BI AMADOU

38. Ministre Délégué auprès du Premier Ministre, Chef du Gouvernement chargé des Relations avec les Groupes Armés :

Monsieur Gilbert TOUMOU DEYA

39. Ministre Délégué auprès du Ministre du Désarmement, Démobilisation, Réintégration et Rapatriement :

Colonel Bienvenu SELESSON

Article 2 : Le présent Décret qui abroge toutes dispositions antérieures contraires et qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel.

Fait à Bangui, le **22 MAR. 2019**



Pr. Faustin Archange TOUADERA

Annex 2.3: List of armed group members appointed to the Government or to official positions.

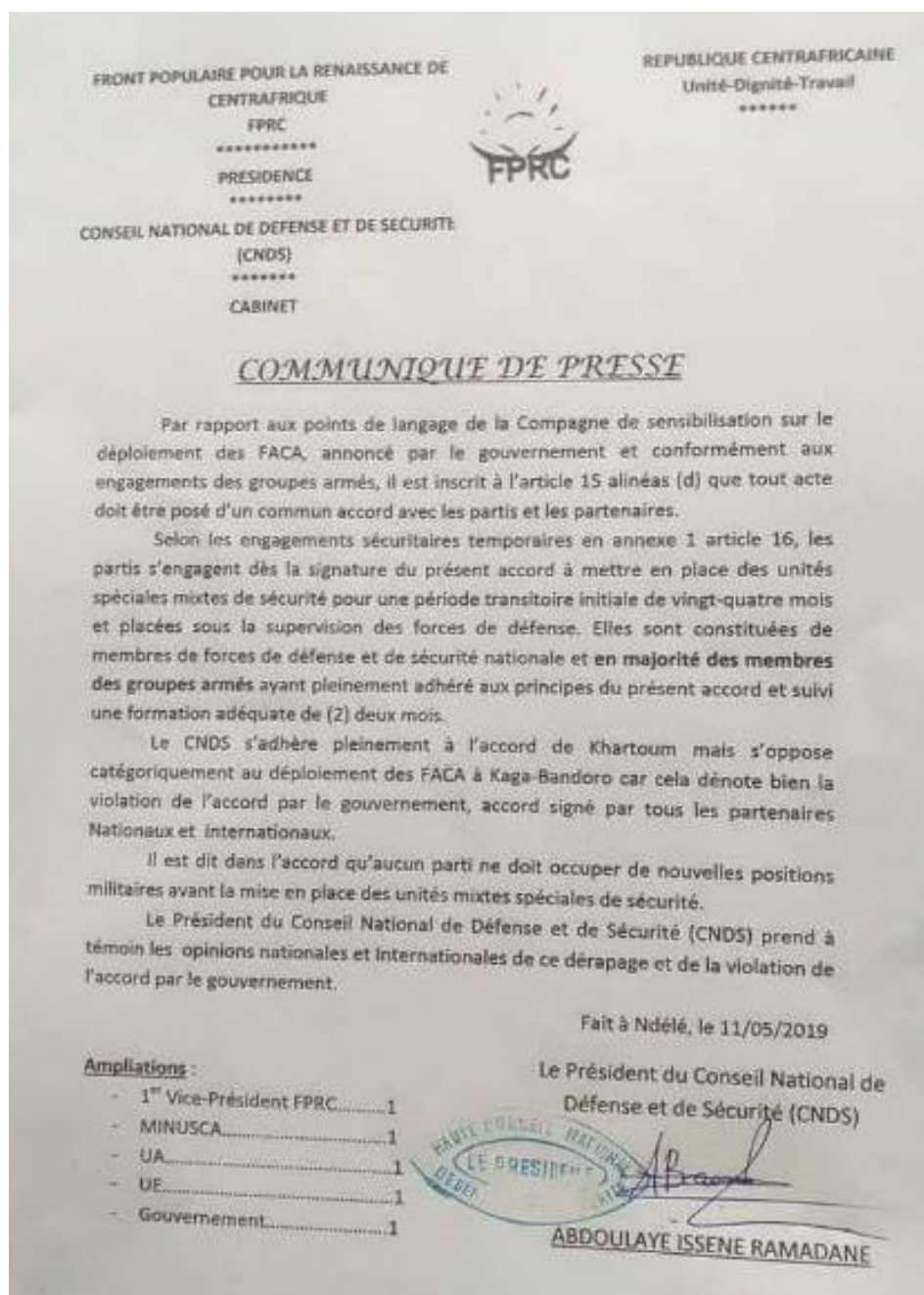
M.	Guizmala	HAMZA	Ministre des Travaux Publics et de l'Entretien Routier	FPRC
M.	Herbert Gotran	DJONO AHABA	Ministre du Développement de l'Energie et des Ressources Hydrauliques	RPRC
M.	Maxime	MOKOM	Ministre chargé du désarmement, démobilisation, réinsertion et rapatriement	AB (M)
M.	Arnauld Djoubaye	ABAZENE	Ministre des Transports et de l'Aviation Civile	FPRC
M.	Mahamat	TAÏB YACOUB	Ministre du Commerce et de l'Industrie	MPC
M.	Amadou	BI ALIOU	Ministre de l'Elevage et de la Santé Animale	UPC
M.	Amit	IDRISS	Ministre des Eaux, Forêts, Chasse et Pêche	FPRC
M.	Martin	KOUMTAMADJI	Ministre de la Modernisation de l'Administration et de l'innovation du Service Public	FDPC
M.	Souleymane	DAOUDA	Ministre de l'Enseignement Technique et de l'Alphabétisation	UPC
M.	Maouloud Moussa	TERAB	Ministre des Petites et Moyennes Entreprises et du Secteur informel	FPRC
M.	Dieudonné	NDOMATE	Ministre des Arts, de la Culture et du Tourisme	AB (N)
M.	Issa	BI AMADOU	Ministre délégué auprès du Ministre de l'Administration du Territoire et de la Décentralisation, chargé du Développement local	3R
M.	Gilbert	TOUMOU DEYA	Ministre délégué auprès du Premier Ministre, Chef du Gouvernement Chargé des Relations avec les Groupes Armés	MLCJ

M.	Aboukassim	ALGONI TIDJANI	Ministre Conseiller Spécial	MPC
M.	André le Gaillard	RINGUI	Ministre Conseiller à la Présidence en matière d'éducation nationale	FDPC
Mme	Clarisse	SAYO	Ministre Conseiller Spécial à la primature	FDPC
M.	Hassan	BOUBA	Ministre Conseiller Spécial à la primature	UPC
M.	Jean de Dieu	NGAISSONA	Ministre Conseiller à la primature	AB (M)
M.	Amadama	CHAIBOU	Ministre délégué - Conseiller spécial en charge des relations avec le monde Arabe	MPC
M.	Bi Sidi	SOULEYMANE (alias SIDIKI)	Ministre délégué - Conseiller à la primature militaire en charge des unités spéciales mixtes de sécurité pour la zone Nord-Ouest	3R
M.	Mahamat	AL-KHATIM	Ministre délégué - Conseiller à la primature militaire en charge des unités spéciales mixtes de sécurité pour la zone Centre-Nord	MPC
M.	Ali	DARASSA	Ministre délégué - Conseiller militaire en charge des unités spéciales mixtes de sécurité pour la zone Nord-Est	UPC
M.	Joackim	KOKATE	Conseiller spécial	AB
M.	Ghislain	BRIA	Conseiller chargé des unités spéciales mixtes de sécurité	MPC
M.	Haroun	AMALAS-AMLAS	Conseiller chargé du développement du commerce	MLCJ
M.	Amadou	TANGA	Chargé de mission en matière hydraulique et de l'Energie renouvelable	UPC
M.	Ajcain / Askin	NZENGUE LANDA	Chargé de mission en matière de l'Action humanitaire	UFRF

M.	Kalite	DEYA	Chargé de mission à la Promotion des Petites et Moyennes Entreprises	MLCJ
M.	Simon-Pierre	PASSI-HINGAME	Chargé de mission pour la promotion des petites et moyennes entreprises	RJ/Belanga
M.	Thierry Cyprien	MPONDO	Chargé de mission en matière de l'action humanitaire	Séléka Rénovée
M.	Idriss Amadou	MALOUM	Chargé de mission en matière de l'hydraulique et de l'Energie renouvelable	UPC
M.	Dieu Béni Christian	GBEYA KIKOBET	Chargé de mission pour le contrôle des armes légères de petit calibre	UFRF
M.	Béranger Ludovic Igor	LAMAKA BOUTOUNGARA	Chargé de mission en matière de démobilisation	AB (N)
M.	Marcel	BAGAZA	Préfet de la Nana-Mambéré	FDPC
M.	Mahamat	AWAT	Sous-préfet de Kaga-Bandoro	MPC
M.	Ousmanou	MAZOU BIRI	Sous-préfet d'Abba	3R
M.	Ibrahim	BINDO	Sous-préfet de Kouï	3R
M.	Régis	NGBENZI	Sous-préfet de Mougoumba	UFRF
M.	Achille	MODJEKOSSA GODE	Sous-préfet d'Ouadda	MLCJ

Annex 2.4: FPRC communiqué de 11 May 2019 opposing FACA deployment in Kaga-Bandoro (signed by Abdoulaye Hissène).

Document obtained by the Panel from an armed group member on 12 May 2019.



Annex 2.5: FPRC communiqué signed on 30 April 2019 appointing local leaders in Kaga-Bandoro.

The communiqué was signed by Nourredine Adam but was the result of Abdoulaye Hissène's initiative.

Document obtained by the Panel from an armed group member on 9 June 2019.

FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE
DE CENTRAFRIQUE
BUREAU EXECUTIF NATIONAL

PRESIDENCE

N° 25 /FPRC/BEN019



REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité - Dignité - Travail

DECISION N°
PORTANT NOMINATION D'UN OFFICIER SUPERIEUR

LE VICE- PRESIDENT

Vu : Les Décisions de l'Assemblée Générale des 05, 06, et 07 Juillet 2014 tenue à Birao :
Portant création du Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique ;

Vu : Les Décisions de l'Assemblée Générale des 18 et 19 Octobre 2016 tenue à Bria :
Portant Adoption du nouveau organigramme création, Organisation et Fonctionnement du
Conseil National de Défense et de Sécurité ;

Vu : La Décision du 30 Mars 2018 Portant Nomination d'un Coordonnateur General ;
Conformément au respect des dispositions de l'Accord de Paix

DECIDE

Art 1 **Général : IBRAHIM CHARFADINE CMAT TITULAIRE**

Général : KADER HASSAN CMAT ADJOINT

Ils ont été nommés dans les régions de la KEMO, de la NANA-GRIBIZI, de l'OUHAM et de
l'OUHAM-PENDE avec résidence à KAGA-BANDORO

Art 2 : La présente décision qui prend effet à compter de la date de sa signature sera
enregistrée, publiée et communiquée partout où besoin sera.

Fait à Ndele le 30 April 2019
Le 1^{er} Vice-Président



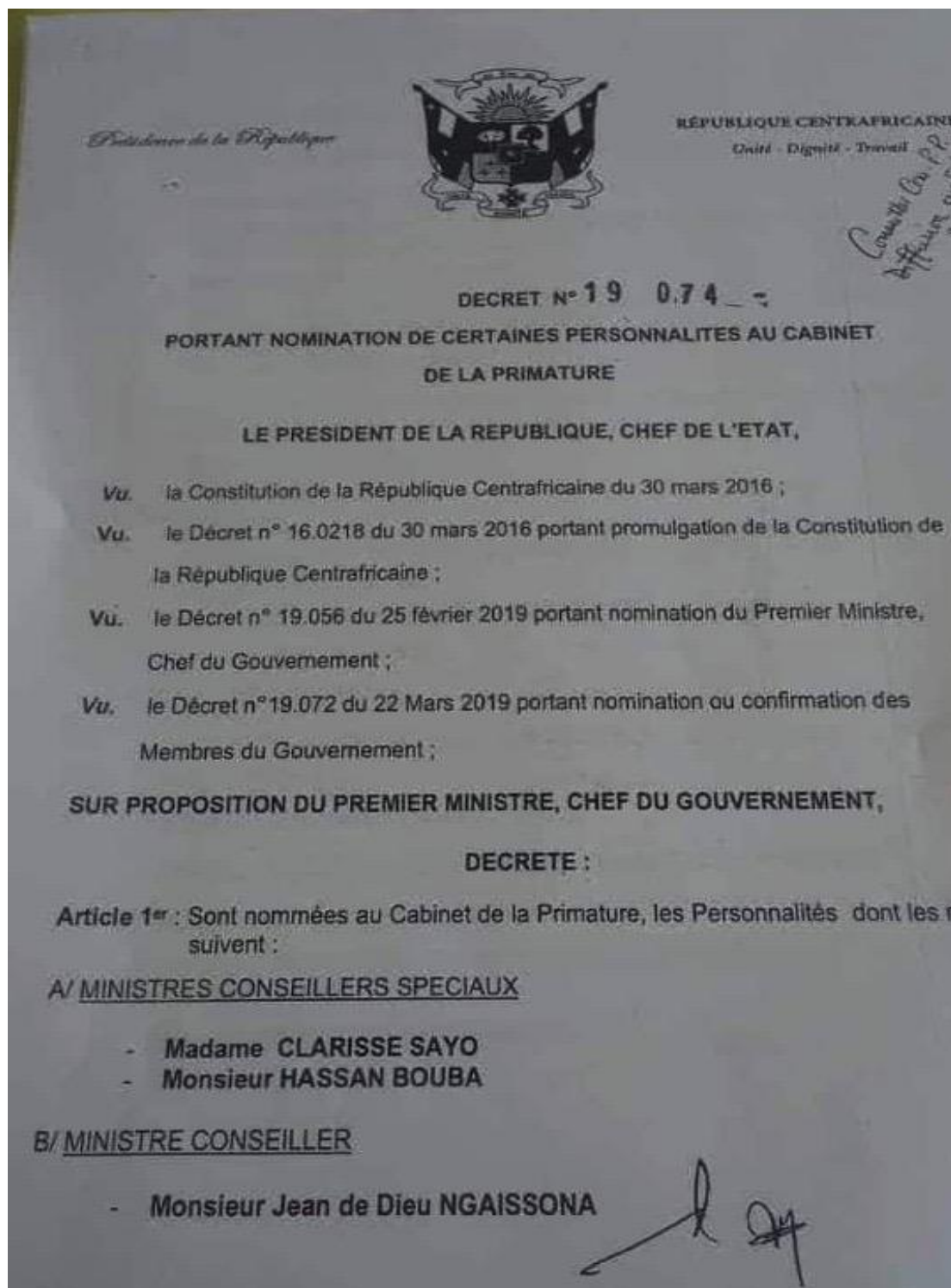
GL Nourredine ADAM

Ampliations

- Bureau Exécutif National
- Coordination General
- MINUSCA
- Autorités Administratives
- Intéressé
- Archive

Annex 2.6: Appointment of armed group leaders as special advisers to the Prime Minister.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 24 March 2019.



C/ CONSEILLERS SPECIAUX

- CONSEILLER SPECIAL CHARGE DES RELATIONS AVEC LE MONDE ARABE :

Monsieur AMADAMA CHAIBOU

- CONSEILLER MILITAIRE EN CHARGE DES UNITES SPECIALES MIXTES DE SECURITE POUR LA ZONE NORD-OUEST

Monsieur BI SIDI SOULEYMANE

CONSEILLER MILITAIRE EN CHARGE DES UNITES SPECIALES MIXTES DE SECURITE POUR LA ZONE CENTRE-NORD

Monsieur ALKATIM MAHAMAT

- CONSEILLER MILITAIRE EN CHARGE DES UNITES SPECIALES MIXTES DE SECURITE POUR LA ZONE NORD-EST

Monsieur ALI DARASSA

D/ CONSEILLERS

- CONSEILLER CHARGE DES UNITES SPECIALES MIXTES DE SECURITE

Monsieur Ghislain BRIA

- CONSEILLER CHARGE DU DEVELOPPEMENT DU COMMERCE

Monsieur AMLAS AROUN

E/ CHARGES DE MISSION

- CHARGE DE MISSION POUR LA PROMOTION DES PETITES ET MOYENNES ENTREPRISES

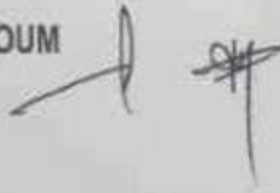
Monsieur Simon-Pierre PASSI- INGAM

- CHARGE DE MISSION EN MATIERE DE L'ACTION HUMANITAIRE

Monsieur Thierry Cyprien MPONDO

- CHARGE DE MISSION EN MATIERE DE L'HYDRAULIQUE ET DE L'ENERGIE RENEUVELABLE:

Monsieur IDRIS AMADOU MALOUM



Article 2 : Les Conseillers Spéciaux ont rang et prérogatives de Ministres Délégués.

Article 3 : Le présent Décret qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel.

Fait à Bangui, le **24 MAR. 2019**

LE PREMIER MINISTRE,
CHEF DU GOUVERNEMENT

Firmin NGREBADA

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE,
CHEF DE L'ETAT

Pr Faustin Archange TOUADERA

Annex 2.7: Further information on RPRC, a rejected leadership and a new splinter group.

RPRC is a Goula-dominated group mainly present in the Vakaga and Haute-Kotto prefectures. In the aftermath of the signing of the Peace Agreement, tensions emerged between its President Djono Ahaba and RPRC military leaders (“generals” Azor Kalite, Arda Hakouma, and Issa Issaka Aubin). The latter had traditionally supported Djono Ahaba, considering that he had the potential to become a major political figure and possibly Prime Minister.

At the Addis Ababa talks of 18 March 2019, Djono Ahaba played a pivotal role in convincing (including with bribes) several armed group representatives¹ to demand the resignation of Prime Minister Ngrebada (see below document 1). While this move helped Djono Ahaba recover his former position as Minister of Energy and Hydrocarbon in the Government which was appointed on 22 March 2019, the outcome of the talks left the RPRC “generals” unsatisfied. During a gathering of RPRC leaders in Ouadda (Haute-Kotto prefecture) on 15 April 2019, which Djono Ahaba did not attend, these leaders complained about their absence at both the Khartoum and the Addis Ababa talks and accused the RPRC president of using the military branch as a political tool for his personal interests.²

As a result, on 28 May 2019, former RPRC “general” Issa Issaka Aubin published a communiqué creating the *Parti pour le Rassemblement de la Nation Centrafricaine* (PRNC) and naming Nourd Gregaza, unknown on the Central African political scene, as the president of this new group (see below document 2). This declaration was aimed at undermining the RPRC’s military power and replacing the group with a new structure, thereby manouvering the “generals” into the political arena and enabling them to promote their own agenda.

Several questions which will affect the PRNC’s capacity to endure remain unanswered. First, the position of Zakaria Damane, the RPRC’s main leader, is not yet known, as he has not yet officially reacted to the emergence of the new group; Damane is particularly influential in the Ouadda area where he generates significant revenues through the exploitation of diamond mines. Another challenge is that the CAR Government is unlikely to accept the participation of a new armed group in the political process. If this is the case, and the PRNC is not accepted, then the group could be tempted to assert control over the RPRC or engage in a military operation to force the Government or the international community to engage with it.

¹ Meeting with FPRC representative, Bangui, 13 April 2019. Meeting with UPC representative, Bangui, 15 April 2019. Meeting with MLCJ representative, Birao, 17 April 2019.

² Meeting with RPRC representative, Birao, 17 April 2019 ; meeting with RPRC representative, Bangui, 19 April 2019.

Document 1: Communiqué signed by 11 armed group representatives in Addis Ababa dated 18 March 2019.

Document obtained by the Panel from an armed group representative on 18 March 2019.

Communiqué conjoint des 14 groupes Armés (Addis-Abeba)

A l'entame des discussions d'Addis-Abeba, les groupes armés tiennent, ensemble à déclarer ce qui suit :

De prime abord, féliciter et remercier les garants de l'accord de Khartoum, pour avoir contribué de façon constante et acharnée au succès de ces travaux, saluer d'une manière particulière l'ONU, l'UA, LES USA, LA FRANCE, ET LA RUSSIE pour leurs remarquables contributions à la résolution de la crise que connaît notre pays la République Centrafricaine.

De plus, nous reconnaissons leurs spontanités en référence à l'article 34 dudit accord, qui prévoit l'arbitrage des Garants et facilitateurs en cas de litiges en vu d'une action idoine de conciliation.

Notre présence dans cette réunion, s'explique par la volonté de tous et dans un esprit constructif. Nous formons par conséquent, le vœu, le plus ardent que cette rencontre débouche sur un résultat positif pour la paix, la réconciliation et la sécurité des populations centrafricaines qui n'ont que trop souffert.

En effet depuis la signature de Khartoum, les groupes armés ont adopté une posture positive. Seulement, les récentes décisions prises par le chef de l'Etat, le professeur Faustin Archange TOUADERA, l'ont été sans consultation suffisante au près des groupes armés;

D'une part, le choix du premier ministre et la formation du gouvernement NGRABADA en sont les exemples flagrants.

D'autre part, l'échéance des 45 jours du calendrier de mise en œuvre prévu par l'annexe de l'accord est plus ou moins épuisé.

A ce jour, aucune campagne de sensibilisation n'est organisée; les structures de mise en œuvre créées mais non constituées, ni les groupes de travail. Ces réalités prévues par l'Accord sont aussi loin d'être réalisées.

Si l'on devrait s'en tenir qu'à ces différents constats, on aurait pu dire que l'Accord de Khartoum est objectivement mort-né ou caduc et en tirer des conséquences. NON !

Les 14 groupes restent unanimes sur la recherche de la paix, seul et unique voie d'une véritable sortie de crise en Centrafrique.

Les 14 groupes considèrent l'accord est toujours valable, au détriment d'un gouvernement mort-né.

Les 14 groupes estiment que pour des avancées réelles, il est souhaitable que la lecture de ce mini bilan incite la bonne foi des interlocuteurs sur de réels centres d'intérêt.

En définitive, les 14 groupes estiment aussi que M. Firmin NGREBADA n'est plus crédible, il ne fait donc plus office de notre interlocuteur pour la suite du processus et doit être remplacé aux fonctions de premier ministre. De ce fait, les 14 groupes exigent la formation d'un gouvernement d'union nationale.

En marge du panel de facilitation, les 14 groupes souhaiteraient désormais discuter directement avec le Président de la république, tel que l'a signifié M. GREBADA dans l'une de ses interventions, il est le seul décideur.

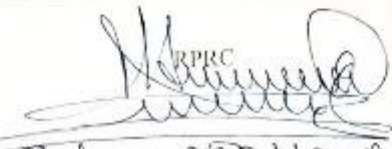
Fait à Addis-Abeba le 18/03/2019

Ont signé :

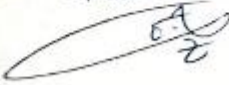
UPC

 ALI DARASSA
 MPC ALIATIM MAHAHAT

 FPRC

RPRC

 Gobran BONO-AHAZA
 3R SIDIKI-ABASS

 BALAKA MOKOM

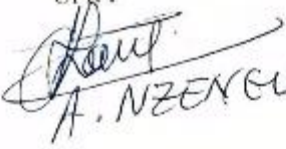
MLCJ Gilbert-Toumou-Bey


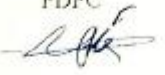
KT SAYO

 Armel-Saya

UFR

 A. NZENKWE-LANDA

UFR F

 A. NZENKWE-LANDA
 RJ BELANGA

FDPC

 OLIMTAMADJI-ABDOULAYE MISKINE
 BALAKA NGZISSONA SELEKA RENOVÉ


 ALI ISSAKA


 Esther-Guestel

Document 2: Communiqué signed on 28 May 2019 by "general" Issa Issaka Aubin. Document obtained by the Panel from an armed group representative on 29 May 2019.

Parti pour le Rassemblement de la Nation Centrafricaine « PRNC »
Présidence du Mouvement

République Centrafricaine
Unité - Dignité - Progrès

Communiqué de Presse

* Vu la situation de crise dans notre pays, durant une décennie
 * Vu l'effort que nous avons consenti en renversant pour le retour de la paix en République Centrafricaine
 * Vu la politique de nos dirigeants, Gouvernements, Partis politiques, leaders de différents entités de l'opinion Nationale et Internationale
 * Vu le dernier dialogue de KHARTOUM qui a abouti à une signature d'accord de paix et de réconciliation entre le Gouvernement et les groupes Armés le 06/02/2019 à Bangui

Très chers Compatriotes:

Nous, Généraux, Officiers, sous officiers, Hommes de rang, signataires du traité de coalition du « PRNC », déclarons officiellement, devant tous qu'à compter de ce jour du 28 Mai 2019. Nous prêterons serment solennellement de choisir et précher pour leader monsieur NOUR D GREGAZA le président du P.R.N.C

Par conséquent, il demeure le seul interlocuteur pour nous représenter, devant les instances

Fait à FIRINGOULOU le 28/05/2019

LISTE DES OFFICIERS DU PRNC SUIVANTS:		
LISTE DES GENERAUX		
N°	NOMS et Prénoms	N° Telephone Emargement
01	Gle. ISSA - ISSAKA AUBIN	75677167
02	SOUHAINE - TAREAN	75670500
03	AMINE - JOSEPH ANOUR	75403077
04	ASSEID - BABALA - ARDA	75252519
05	MAHAMAT - DJOUHA ALBERT	75243000
06	TONI - ADAT	75000033
07	MAHAMAT KER - OUSMANE	75636304
08	NAMA - AHMAT - DAGACH	
09	SANDALE - MAHAMAT	
10		
LISTE DES COLONELS		
01	FADIL AHMAT - BOUTINGAI	75383434
02	IBRAHIM - RADJAB	
03	AMADINE - CHARAFADINE	75372557
04	ALLAH ANTA - ADOUL	75505998
05	YOUSSEUF - DOUSTARHA BEN	75-61-13-13
06	MAHAMAT - DEYA	
07	MALICK - HISSENE - ZARKO	75641865
08	YOUSSEUF - PARKOS	
09	BIBO - ASSIL	
10	AWADALLAH - ALI	
11	KADOUNE - KADADANE	
12	YAYA - DEYA	
13	TIDJANI - KARIM - G.M.T	75079686
14	ALIMANE - SELEMANE	75383131
15	CHARFADINE - POUSSA	
16	KADADANE - RADJAB	
17	YAYA DJOUROUND	
18	AL - HABIB - YAYA	75191328
19	TALHA	
20	GATARDINE - YAKOUB	
21	AMINE - ZABOUNE	
22		
LISTE DES LT COLONEL		
01	MALICK - DEYA	
02	SAMANGE - MAHAMAT	
03	MAHAMAT - GALLET - OUMAR	75-43-03-35
04	BOURMA - GUIDJA	
05	ISSA - NAARE	

COMMANDANTS - Suite	N° TELEPHONE	SIGNATURE
EYAN RYAL AUBIN		
ABDEL-KADER RAMADANE		
FADOUL OUSMAHE		
TIDJANI - ABDEL-RASSOUL		
ABAKAR - FOTOR-TAKA		
MAHAMAT RADJAB		
ADAM MATAR		
MAHAMAT ASSIL		
SABRE HAROUNE		
NEAO BONAVENTURE TALBOT		
ABDEL-BACK ABDEL-KARIM		
HAMIT-DIBRINE		
ABDEL WAHIB-ABDALLAH		
ABE RAMADANE	75 20 72 72	
HAROUNE SULLET		
HAROUNE SOULEMANE	75 00 43 24	
CHAMAR	75 52 02 02	
ABDEL-METAB Ibrahimi	75 03 17 17	
ELTAKAMA IRISS ALHIN	75 10 14 14	
NDOMODELKO ZAHIE	75 31 24 41	
HAMIT KATRE	75 70 20 94	
LES CAPITAINES		
IBRAHIM ISSENE		
ISSENE DJADIALDINE		
AMAR MORAY		
ABDOU-RAZICK SOUMAINI		
ABDEL-BACK KARAM		
YAYA MAHAMATH	75 36 36 43	
HAFIS IBRAHIM	75 49 09 49	
ALI BABALLAH YANGATIBO	75 34 48 32	
SALLADINE MAHAMOUD		
MAHAMATH FOTOR		
ALAMINE MAHAMATH H		
MAHAMATH ALAMINE MODIA	75 22 04 82	
BACHIR IM-KALLAH		

LES LIEUTENANTS / SOUS LIEUTENANTS			
Noms	Prénoms	H: Telephone	Emergence
ANTAR	HAMAD		Chetane
NOUBALET	ALPHAGAN		NDF
OSSANA	MAHAPOND		ON
RIZGALA	BACHIR		Cano 7
DALDOUM	TON		Dakota
ISSA	FOTOR		IX
MARIAM	ENDJINENDJI		Amis
ADADOU	SANOUSI		Amis
NOURADINE	ISSA		Amis
PIERRE	SANKARA		Amis
ALPODJ	KARAI		Amis
CHARAFADINE	IDRIS		Amis
SABRE	ADAM		Amis
KATIS	SANOUSI		Amis
MOUSSA	DJOUNA		Amis
AMAR	FRANKY-HAGAR		Amis
ABDOU	ISSAKA		Amis
ABAKAR	SELEMANE		Amis
FOTOR	IBRAHIM		Amis
NOURADINE	DIBRINE		Amis
SALAHADINE	ISSENE		Amis
MAHAMAT	SIT-NEWA		Amis
OUSMANE	SAKAK		Amis
IBRAHIM	ZIBERT		Amis
DJAFAR	SABIL		Amis
CHERIE	SOUNAINE		Amis
FIZRAX	ACHEMANE		Amis
ABDEL-SALAH	ACHEMANE		Amis
ABOUBAKAR	ALI		Amis
ROUBOULANE	ANOUR		Amis
LOUGMANE	HISSENE		Amis
ABDOULAYE	ACHIMANE		Amis
ABDOULAYE	IDRIS		Amis
HASSANE	CHAWAR		Amis
IOIAMINE	MAHAMAT-KER		Amis
ABDEL-RASSOUL	ATIM		Amis
NADRE	ISSA		Amis
DEHABA	BANGUI		Amis
NASRABINE	NOUMINE		Amis
KARAI	SOUNDOUX		Amis
ALAMINE	FEZANE		Amis
AMMAT	KALIL		Amis
DISSATOU	FEZANE		Amis
NADIA	ABDALLAH		Amis
ACHE	ISSA		Amis

Signé par le Général

ISSA ISSAKA AUBIN

Annex 2.8: Confrontation between the Government and the FDPC.

The FDPC is a small armed group (around 50 fighters) which, until 5 April 2018, essentially controlled a checkpoint in Zoukombo (Nana-Mambéré prefecture), where illegal taxes were collected (see S/2019/608S/2016/1032, paras. 218-222S/2019/608). As a result of the Khartoum and Addis Ababa talks, Martin Koumtamadji, alias Abdoulaye Miskine, the leader of the FDPC based in Brazzaville (Republic of the Congo), was appointed to the CAR Government as Minister for the Modernization of the Administration and Innovation of the Public Service, while three other FDPC affiliates were appointed to lower-level official positions. Miskine has to date refused to take office in the belief that he should instead be given a senior military position at army headquarters.³ In several communiqués (see below document 1), Miskine has accused the Government of violating the Agreement by targeting the FDPC's positions and illegally acquiring weapons. The Panel was unable to find any evidence to support this claim. Growing tensions between Miskine and the Government have resulted in FDPC elements, under direct instruction from Abdoulaye Miskine, perpetrating attacks against civilians, local authorities and MINUSCA peacekeepers.⁴

On 5 April 2019, at Zoukombo, MINUSCA conducted a military operation in order to recover 11 Government-owned vehicles that had been taken by the FDPC on 3 March. FDPC combatants fired at MINUSCA soldiers who then returned fire, resulting in five FDPC fighters killed and forcing the group to leave its position in Zoukombo.⁵ The FDPC remaining elements then dispersed, targeting villages and racketeering civilians for supplies around Zoukombo. As of 25 June 2019, the FDPC elements had regrouped and accepted to enter the DDRR programme. However, the FDPC leader Abdoulaye Miskine had yet to officially commit to implementing the Agreement.

On 20 June 2019, Miskine travelled to Birao (Vakaga prefecture) to hold a meeting with some FPRC leaders, including Bashar Fadoul. Pictures and a video from that meeting were circulated (see documents 2 below). In one picture, Abdoulaye Miskine appears in full military uniform, surrounded by well-armed individuals, pointing at a location on the map around the Zoukombo area. On the video, Abdoulaye Miskine presents himself as a commander reviewing his troops. Even though no official declaration was made by Miskine after the release of the video and pictures, this move was aimed at coercing the Government to meet his demands. The underlying message of the audio-visual propaganda

³ Meeting with armed group representatives in contact with Abdoulaye Miskine, Bangui, 19-23 April 2019.

⁴ Confidential reports, 6 and 24 April 2019.

⁵ Confidential report, 6 April 2019.

material was that Miskine is ready to oppose the Government, by force if necessary, if his demands are not met. In fact, the troops seen in the pictures and video are FPRC elements not under Miskine's command.⁶ As happened in January 2018 with the Congolese rebel John Tshibangu (S/2018/1119/para 53), some FPRC elements were made available to Miskine for him to put on a visual show of strength.

⁶ Phone conversation with armed group representative based in Birao, 22 June 2019.

Document 1: Communiqué from FDPC Chief of staff published on 27 April 2019. Document obtained by the Panel from an armed group member on 28 April 2019.



Deux conducteurs professionnels de nationalités camerounaise et centrafricaine sont protégés par l'État major général suite à un incident qui s'est produit sur route traversant la zone sous contrôle du FDPC. Les deux conducteurs transportaient d'importants équipements et matériels militaires pour le compte du gouvernement centrafricain en violation des résolutions des Nations Unies et des accords de paix de KARTHOUM sans oublier les Assises d'Addis-Abeba.

Le régime du Président TOUADERA a une fois de plus ordonné en représailles l'arrestation de Jean Rock SOBI, Opérateur économique habitant à BANGUI, et placé en détention arbitraire et d'une femme qui, sera libérée. Tout ceci dans un contexte de cacophonie orchestrée au sommet de l'Etat sur le caractère supranational ou non des accords de KARTHOUM dont le seul but est de distraire l'opinion nationale et internationale sur les enjeux et défis de la paix. Toute cette campagne de communication empreinte de subjectivité regrettable et indigne de la Présidence de la République minimisant les signatures des Hauts représentants des Institutions de l'Union Africaine et des Nations Unies à l'initiative des accords de KARTHOUM, démontre une fois de plus à suffisance les limites intellectuelles dont excelle le régime au détriment des vraies actions de développement et de paix.

Dans son communiqué du 20 Avril 2019, l'Etat major général suite aux ignobles attaques du 05 avril 2019 avait pris ses responsabilités légitimes dans la protection des populations civiles et aussi des hommes et femmes qui luttent depuis pour la démocratie et la défense de la souveraineté nationale. Il l'a fait aussi pour sécuriser la zone sous son contrôle dès ce dernier incident et, aussi prévenir la logique guerrière du gouvernement.

L'Etat major réaffirme son soutien au Général KOUNTMADJI Martin alias Abdoulaye Miskine Président du FDPC et signataire des accords de KARTHOUM. Cependant il ne peut rester inerte et attirer son attention quand au comportement anti républicain du gouvernement.

En conséquence l'Etat major condamne avec la dernière rigueur la haute trahison du gouvernement centrafricain dans sa méthode à s'approvisionner en armes par des réseaux mafieux.

- Demande instamment la libération immédiate de

1/ NGABA arrêté arbitrairement cinq jours après les attaques du 05 avril 2019 alors qu'il était en soin suite à un accident de motocyclette

2/ M. Jean Rock SOBI personnalité proposée par le FDPC dans sa liste aux fins nominations à des fonctions dans le cadre des discussions de KARTHOUM

3/ Hassan Dondaye arrêté et détenu au Cameroun sur ordre du gouvernement centrafricain

Par ailleurs l'Etat major dément formellement les allégations mensongères du gouvernement centrafricain faisant état des demandes de caution pour la libération des deux conducteurs convoyeurs de matériels militaires.

En outre l'Etat major demande au Président de la République d'user de sa responsabilité en tant que signataire des accords de KARTHOUM pour mettre fin à la logique guerrière du gouvernement centrafricain au quel cas il entend durcir sa position et les conséquences sont de sa seule responsabilité.



L'Etat major général demande également au Général KOUNTMADJI Martin alias Abdoulaye Miskine Président du FDPC et signataire des accords de KARTHOU, les Garants desdits accords d'œuvrer pour la libération des membres du FDPC arrêtés et surtout à faciliter la mise en œuvre du processus de paix.

Ampliations

S.E Faustin Archange TOUADERA, Président de la République
Président de la commission de l'Union Africaine
Représentant du SG des Nations Unies à Bangui
Représentant de la CEEAC à BANGUI
Président du FDPC
PRESSE

Fait à Gao le 27 avril 2019

Le Chef d'Etat Major



ENOCK DJOITAN

Document 2: Pictures and screenshots from the video released after the meeting between Abdoulaye Miskine and FPRC leaders.

Picture of Abdoulaye Miskine meeting with Bashar Fadoul, one of Nourredine Adam's close associates and member of the FPRC leadership. Document obtained by the Panel from an armed group member on 22 June 2019.



Picture of Abdoulaye Miskine pointing at Zoukombo. Document obtained by the Panel from an armed group member on 22 June 2019.



Screenshot of the video featuring Abdoulaye Miskine and Bashar Fadoul reviewing troops. Document obtained by the Panel from an armed group member on 22 June 2019.



Annex 2.9: GTSC call for demonstration against the Government.

Document obtained by the Panel from a GTSC member on 10 April 2019.



GTSC
Groupe de Travail de la Société Civile sur la Crise Centrafricaine
Plateforme de proposition de solutions pour la résolution pacifique des conflits et de contrôle citoyen

Appel à la manifestation populaire du Groupe de Travail de la Société Civile sur la Crise Centrafricaine

Chers compatriotes,

Pendant que nous exigeons l'abrogation pure et simple du décret portant nomination des chefs rebelles mercenaires au sein de la haute administration civile et militaire de notre pays, Ali Darassa et le caporal-chef Alkatim, respectivement mercenaires nigérien et tchadien continuent de massacrer nos populations dans l'arrière-pays. L'assassinat du maire de la commune de Cochio-toulou dans la Sous-préfecture de Kouango, monsieur Zacharia-Ahmat et de son comptable par des groupes armés sévissant dans la région, d'une part, et, la séquestration des éleveurs peuls par Alkatim, d'autre part, sont des exemples à titre d'illustration. Aussi, faut-il ajouter la recrudescence de la violence armée dans la Mobaye.

Outre ces tueries, alors que le peuple centrafricain est confronté aux énormes problèmes d'eau sur toute l'étendue du territoire, le Président de la République ainsi que le Président de l'Assemblée nationale abandonnent la Nation pour des balades à l'étranger à coût des centaines de million de franc CFA. Face aux violations graves de la Constitution de la République, à la haute trahison dont le Chef de l'Etat serait coupable et à ce qu'il convient de qualifier de non-assistance au peuple en danger, **le GTSC demande :**

A l'armée nationale et républicaine, aux partis politiques, aux enseignants du primaire, du secondaire et du supérieur, aux syndicats, aux diverses associations, aux élus de la Nation, aux avocats, aux médecins, aux transporteurs (taxi-moto, bus, taxi...), aux élèves et étudiants, à la jeunesse, aux femmes, aux commerçants, aux journalistes, aux fonctionnaires, à toute la société centrafricaine **DE SE LEVER TOUS COMME UN SEUL PEUPLE, UNE SEULE NATION ET SORTIR DANS LA RUE LE LUNDI 15 AVRIL 2019 POUR :**

- Dire non à la haute trahison par le Chef de l'Etat ;
- Dire non à la prise en otage de la République par des rebelles mercenaires ;
- Dire non au non-respect de la Constitution ;
- Exiger que le peuple ait accès à l'eau potable.

Chers compatriotes,

Le changement tant attendu ne viendra que de nous-mêmes, courageusement, prenons la destinée de notre Nation en main. Quittons l'aventure pour un destin historique et héroïque.

La Patrie, rien que la Patrie!

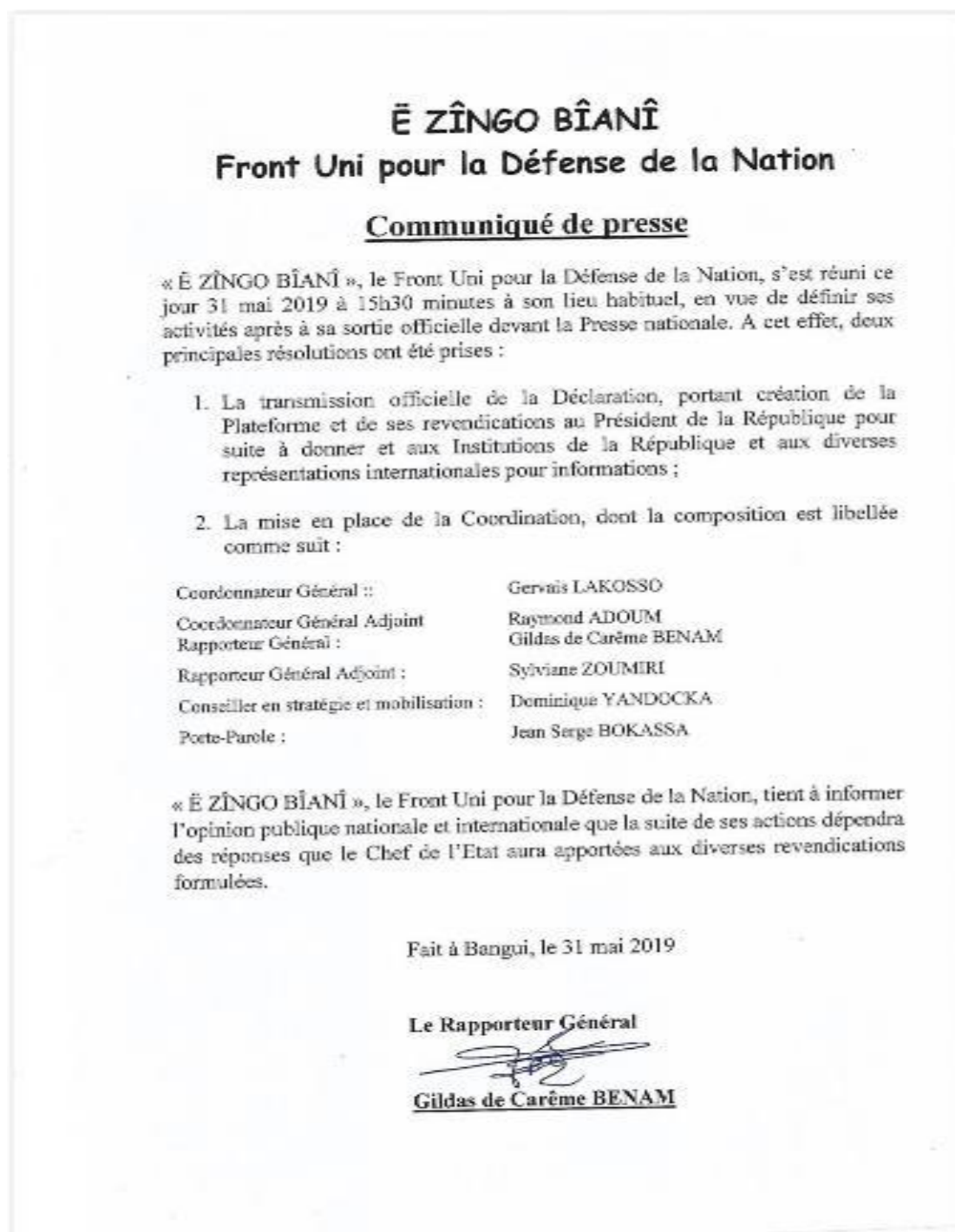
Fait à Bangui, le 10 Avril 2019

Le Porte-parole du GTSC

Paul-Crescent BENINGA


Annex 2.10: Creation of *E Zingo Biana* or FUDN.

Document obtained by the Panel from a member of E Zingo Biani on 31 May 2019.



Annex 2.11: FUDN's communiqué calling for demonstrations.

Document obtained by the Panel from a member of E Zingo Biani on 5 June 2019.

È ZÎNGO BÎANÎ Front Uni pour la Défense de la Nation

Communiqué de presse 002

« È ZÎNGO BÎANÎ » Le Front Uni pour la Défense de la Nation, tient à informer toute l'opinion mais plus particulièrement nos compatriotes, des nouvelles adhésions que le Front vient d'enregistrer.

Il s'agit de :

- Parti de l'Unité et de la Reconstruction (PUR/Parti Politique)
- Centrafrique Debout et Solidaire (CDS-CA/Société Civile)
- Forum Démocratique pour la Modernité (FODEM/Parti Politique)
- Espace Linga Tere (Société Civile)
- Union Nationale pour la Défense de la Démocratie (UNDD/Parti Politique)

Nous saisissons cette occasion pour inviter toutes les entités et les personnalités, ayant conscience du péril qu'encourt notre démocratie face aux dérives totalitaires que nous ne cessons d'enregistrer, mais encore et surtout, confrontées à la persistance des massacres perpétrés contre les populations sans protection et sans défense, à nous rejoindre pour poursuivre cette lutte démocratique, indispensable à la libération de notre patrie.

Par ailleurs, pour insister sur les revendications citoyennes du 28 mai 2019, « È ZÎNGO BÎANÎ » Le Front Uni pour la Défense de la Nation, invite toute la population de Bangui à une série de meetings d'éveil de conscience et de sursaut patriotique, « È ZÎNGO BÎANÎ » qui auront lieu respectivement :

- Le Samedi 15 juin 2019 à 15h sur le terrain Ucatex dans le 8^{ème} arrondissement
- Le Samedi 22 juin 2019 à 15h sur le terrain Saint Jacques Kpetene dans le 6^{ème} arrondissement
- Et le Samedi 29 juin 2019 à 19h sur le terrain de football de Begoua

Peuple Centrafricain, è zingo biani pour défendre notre Nation en danger.

Fait à Bangui, le 5 juin 2019

Pour « È ZÎNGO BÎANÎ »,
le Front Uni pour la Défense de la Nation



Le Porte-Parole
Jean-Serge Bokassa

Coordonnateur Général 75500295 Porte-Parole 72260461 Conseiller mobilisation 75363636

Annex 2.12: Communiqué from the *Mouvements des requins de Centrafrique* of 6 June 2019 calling for the movement's members to oppose the holding of FUDN meetings.

Document by the Panel obtained from a member of FUDN on 6 June 2019.

MOUVEMENT DES REQUINS DE CENTRAFRIQUE

COORDINATION GÉNÉRALE

COORDINATION DES OPÉRATIONS

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

Unité - Dignité - Travail

COMMUNIQUÉ DE PRESSE N°003

(Large diffusion)

La coordination Générale des Requins de Centrafrique demande à tous les coordonnateurs locaux et leurs bases respectives à être prêts pour une opération dénommée "la BLIETZKRIEG" que les consignes leurs seront données dans les heures qui suivent par la coordination des opérations.

Par ailleurs, elle remercie infiniment nos amis russes pour leurs dotations en matériels de surveillance et de dissuasion à savoir : les drones, les gourdins électriques et les baguettes de décharges électriques pour rendre les assoiffés du pouvoir impuissants et stériles.

Par conséquent, une carte blanche est déjà donnée pour des actions dommageables prévues les 15, 22 et 29 juin 2019 aux différents lieux de leurs rassemblements ciblés.

Fait à Bangui le 06 juin 2019
Le Coordonnateur Général des Requins de Centrafrique
Saint Luc BAGAZA



Annex 2.13: Communiqué appointing an individual in charge of the mobilization of lethal and non-lethal equipment for the *Mouvements des requins de Centrafrique*.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 12 June 2019.

MOUVEMENT DES REQUINS DE CENTRAFRIQUE

COORDINATION GÉNÉRALE

COORDINATION DES OPÉRATIONS

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

Unité - Dignité - Travail

COMMUNIQUÉ DE PRESSE N°5
(Large diffusion)

Les coordonnateurs locaux des huit arrondissements de Bangui et des cinq Bimbo, sous l'hospice du coordonnateur général des requins de Centrafrique, réunis en conclave ont désigné à l'unanimité Monsieur WANN BATA en qualité de Conseiller Économique, Chargé de Mobilisation des équipements letaux et non letaux du Mouvement des requins de Centrafrique.

Une copie de la présente décision sera remise à l'intéressé.

Faite à Bangui le 09 juin 2019

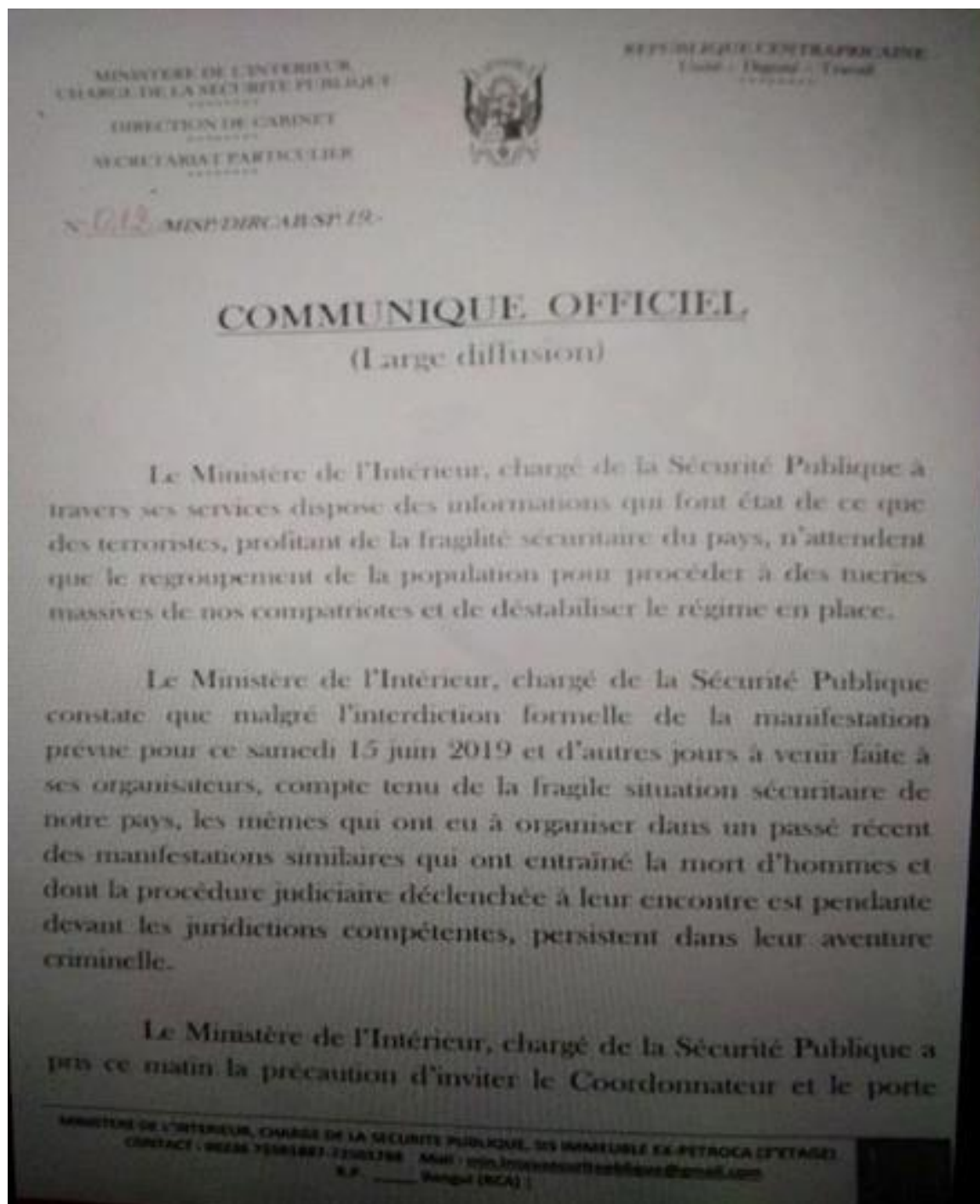
Le Coordonnateur Général des Requins de Centrafrique

Saint Luc BAGAZA



Annex 2.14: Communiqué from the Ministry of Interior of 13 June 2019 on the FUDN's call for a demonstration on 15 June 2019.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 13 June 2019.



parole de l'Association « E ZINGO BIANI » pour leur notifier de vive voix l'interdiction de cette manifestation dont les conséquences risqueraient d'être incommensurables.

Ceux-ci se sont retirés en promettant de s'en référer à leur base.

Ainsi, le Ministère de l'Intérieur, chargé de la Sécurité Publique prend à témoin l'opinion tant nationale qu'internationale sur les conséquences qui adviendraient et qui engageraient l'entière responsabilité morale et pénale de leurs auteurs connus de nos services.

Le présent communiqué tient lieu d'ultime avertissement.

A BON ATTENDEUR SALUT.

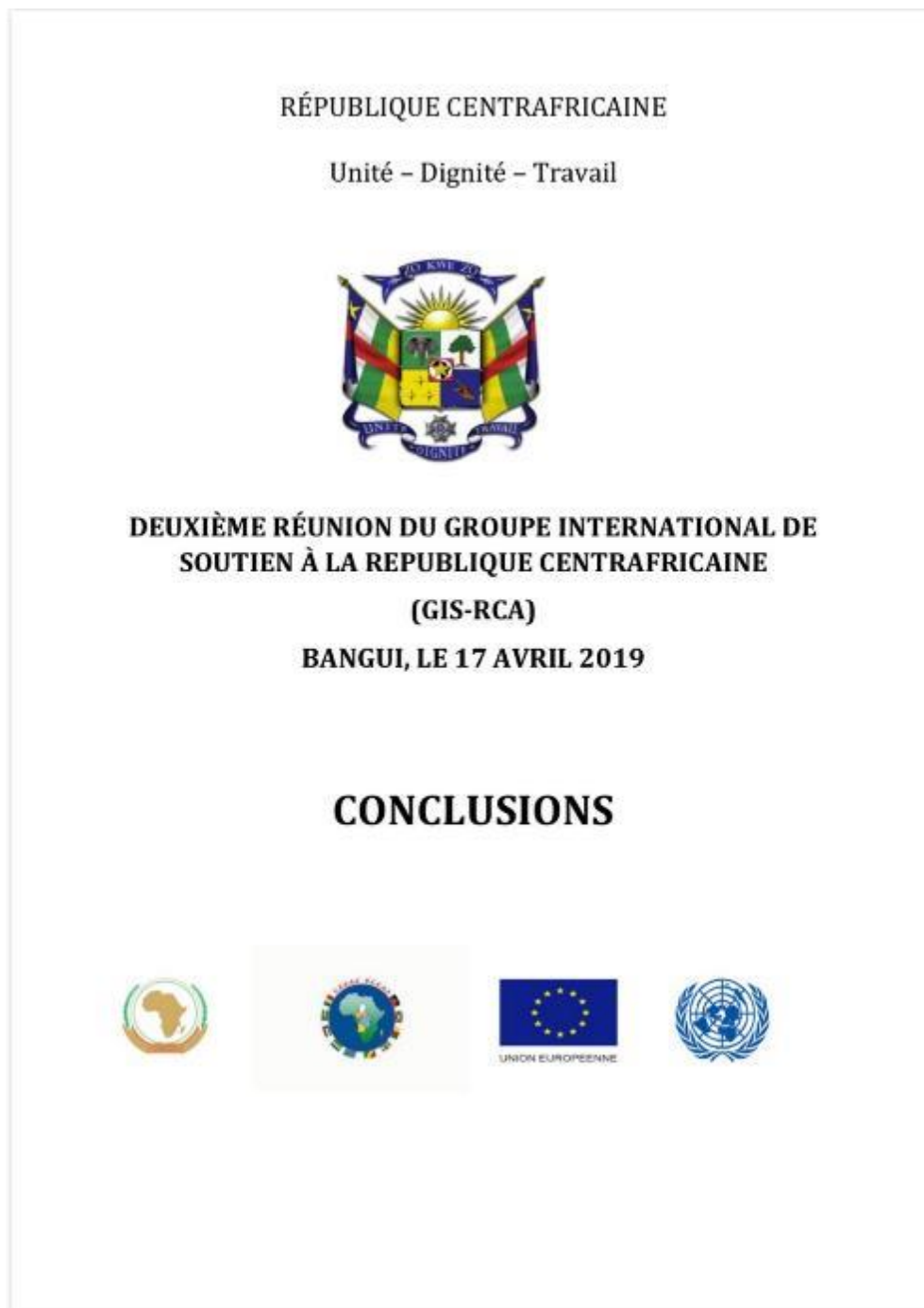
Fait à Bangui, le 13 JUIL 2019



Le Général de Brigade,
Henri WANZET-LINGUISSARA

Annex 3.1: Communiqué of the International Support Group dated 17 April 2019.

Document obtained by the Panel from a diplomatic source on 18 April 2019.



1. À l'invitation du Gouvernement centrafricain, le Groupe International de Soutien à la République Centrafricaine (GIS-RCA) a tenu le 17 avril 2019 à Bangui (RCA), sa deuxième réunion, sous le patronage de S.E.M. le Professeur Faustin Archange TOUADERA, Président de la République. Ont pris part à cette importante réunion M. Firmin NGREBADA, Premier Ministre, Chef du Gouvernement, M. Smail CHERGUI, Commissaire à la Paix et à la Sécurité de l'Union africaine (UA), M. Jean Pierre Lacroix, Secrétaire général adjoint des Nations Unies, chargé des Opérations de maintien de la paix, M. Mankeur NDIAYE, Représentant spécial du Secrétaire général et Chef de la MINUSCA, M. Koen VERVAEKE, Directeur général Afrique du Service européen pour l'action extérieure (SEAE) et M. Adolphe NAHAYO, Représentant le Secrétaire général de la Communauté économique des États de l'Afrique centrale (CEEAC). Des représentants des pays de la région notamment le Ministre des Affaires Etrangères du Tchad, Monsieur Mahamat Zene CHERIF et le Secrétaire d'Etat aux Relations Extérieures de l'Angola, Monsieur Tete ANTONIO ainsi que le corps diplomatique étaient également présents (voir liste des participants en annexe).
2. L'objectif principal de la réunion, coprésidée par Messieurs Firmin NGREBADA, Smail CHERGUI, et Jean-Pierre LACROIX, était de faire le point sur les progrès et défis dans la mise en œuvre de l'Accord Politique pour la Paix et la Réconciliation en République Centrafricaine (APPR-RCA), signé par le Gouvernement de la République centrafricaine et quatorze (14) groupes armés à Bangui, le 6 février 2019. La cérémonie d'ouverture a été marquée par des allocutions prononcées respectivement par les représentants de l'UE, de la CEEAC, des Nations Unies, de l'Union Africaine ainsi que par le discours du Chef de l'État, S.E.M. le Professeur Faustin Archange TOUADERA.
3. Le Chef de l'Etat dans son discours, a réaffirmé sa ferme volonté de respecter de bonne foi, la mise en œuvre des engagements contenus dans l'APPR-RCA et a appelé les anciens groupes armés signataires de l'Accord, à faire de même.

Délibérations

4. Dès l'ouverture des travaux, le Premier Ministre Firmin NGREBADA a présenté aux participants les onze (11) priorités du Gouvernement centrafricain sur la mise en œuvre de l'Accord de paix, élaborées sous la très haute impulsion du Chef de l'État et qui se présentent comme suit :
 - i. La cessation immédiate des hostilités sur l'ensemble du territoire national ;
 - ii. La campagne de sensibilisation et de vulgarisation de l'APPR-RCA ;
 - iii. L'opérationnalisation de tous les organes du MOS, y compris le Secrétariat Technique ;
 - iv. Le démarrage des travaux de la Commission Mixte Inclusive chargée d'examiner tous les aspects liés aux événements tragiques du conflit, de les qualifier et de proposer toute action susceptible d'être prise en matière de justice et rendre son rapport à la Commission, Vérité, Justice, Réparation et Réconciliation (CVJRR) ;
 - v. La lutte contre l'impunité, l'opérationnalisation de la CVJRR et la poursuite du travail des mécanismes judiciaires et de justice transitionnelle existants (juridictions ordinaires et Cour pénale spéciale) ;

- vi. L'opérationnalisation des Unités Spéciales Mixtes de Sécurité (USMS) pour lesquelles le vetting, la démobilisation, le désarmement des anciens groupes armés et toutes les mesures d'accompagnement traditionnelles sont nécessaires ;
 - vii. La poursuite de la Réforme du secteur de la sécurité (RSS) et du Programme DDDR ;
 - viii. L'adoption des lois notamment sur la décentralisation, le statut des anciens chefs d'Etat, les partis politiques ainsi que la préparation des élections générales de 2020/2021 ;
 - ix. Le lancement du programme d'urgence de réhabilitation des communautés à la base dans chaque Préfecture ;
 - x. L'organisation des quatre (4) fora pour le développement régional (Bangassou, Birao, Bouar et Mbaiki) ; et enfin
 - xi. Le lancement du Plan national et régional de gestion de la transhumance.
5. Le Premier Ministre a également insisté sur les défis et besoins pour la mise en œuvre adéquate de l'APPR-RCA.
6. Suite à la communication du Premier Ministre, le Groupe a salué le Gouvernement pour ses efforts de consolidation de la paix et de restauration de l'autorité de l'Etat, avec l'appui de ses partenaires bilatéraux et multilatéraux. Le Groupe a également salué les progrès enregistrés dans la mise en œuvre de l'APPR-RCA, notamment la mise en place d'un Gouvernement inclusif, la création des Mécanismes de suivi et de mise en œuvre et d'autres organes prévus par l'Accord telle que la Commission inclusive. Le Groupe a cependant déploré la poursuite des exactions commises contre les populations civiles et les défis humanitaires qui persistent.

Décisions du Groupe International de Soutien

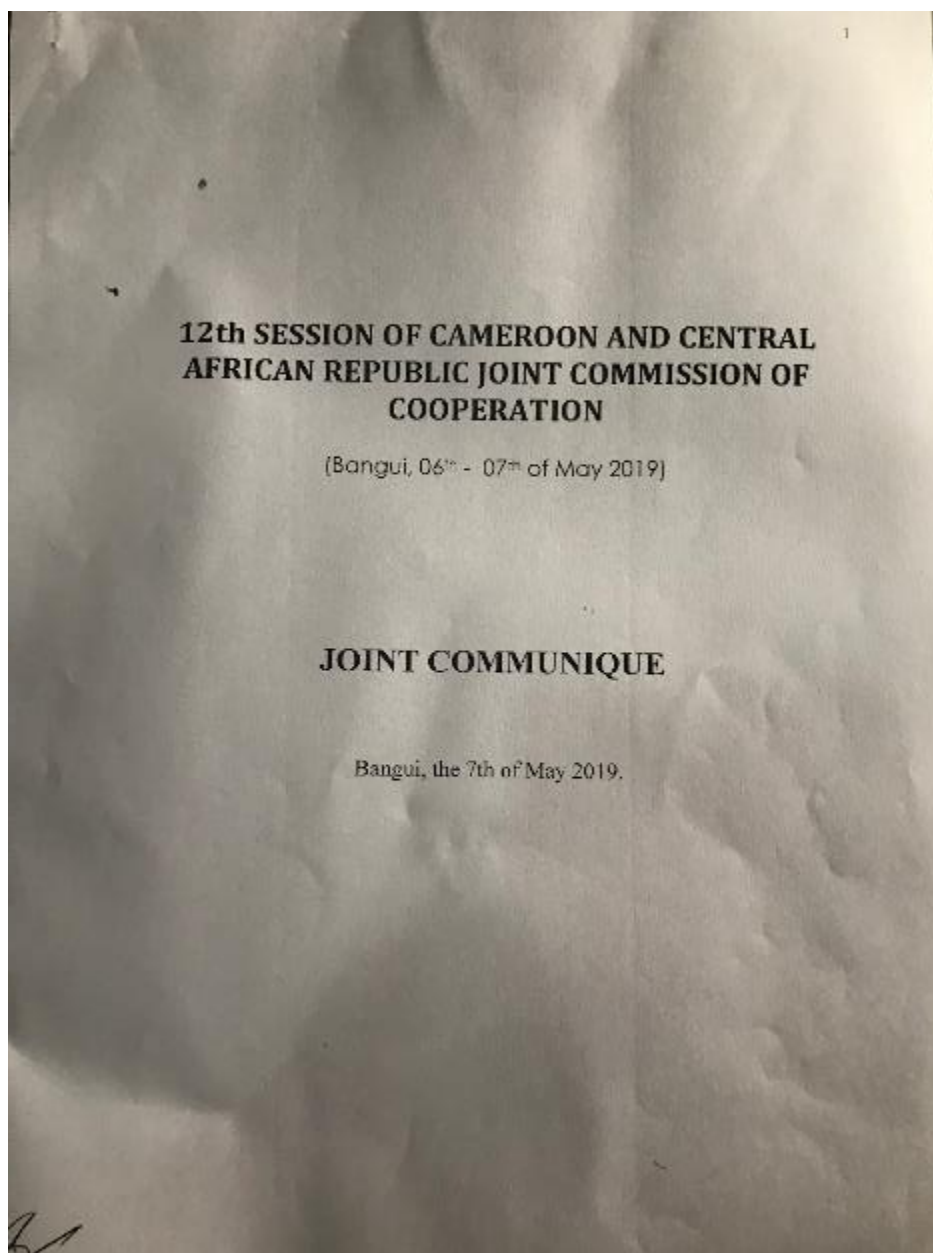
7. Après délibérations, le Groupe International de Soutien a décidé de ce qui suit :
- i. Souligne l'importance vitale de la cessation effective des hostilités et l'arrêt des exactions contre les populations et du respect des engagements contenus dans l'APPR-RCA ;
 - ii. Invite les anciens groupes armés à transmettre, la liste de leurs membres pour les différentes structures de mise en œuvre et de suivi (MOS) ainsi que la Commission inclusive, les USMS et le DDDR ;
 - iii. Encourage le Gouvernement à élaborer une feuille de route, avec un calendrier précis, en concertation avec les partenaires pour la mise en œuvre effective des activités prioritaires mentionnées ci-dessus, dans un esprit d'ouverture ;
 - iv. Exhorte le Gouvernement à redoubler d'effort pour une grande inclusivité des différents segments de la société centrafricaine dans la gouvernance publique, notamment à travers une participation plus active des femmes et une meilleure représentativité de la diversité des composantes de la société centrafricaine dans les forces nationales de défense et de sécurité.

- v. Encourage le Gouvernement centrafricain, avec l'appui de ses partenaires, à poursuivre ses efforts pour faciliter le travail vital des humanitaires envers la population nécessiteuse et créer les conditions favorables au retour volontaire, digne et en sécurité des personnes déplacées internes et des réfugiés ;
 - vi. Encourage l'ensemble des Centrafricaines et des Centrafricains, y compris les parties signataires, les acteurs politiques, les leaders religieux, la société civile, les associations de femmes et de jeunes, à s'approprier l'Accord et d'en assurer une promotion active en vue d'un retour à une paix durable ;
 - vii. Encourage les pays voisins et institutions de la région à soutenir les efforts de mise en œuvre de l'APPR-RCA, notamment à travers la revitalisation des relations diplomatiques et plus particulièrement la reprise des Commissions mixtes.
 - viii. Salue l'action des partenaires bilatéraux et multilatéraux de la République centrafricaine en faveur de la stabilisation et de la consolidation de la paix dans ce pays, conformément à leur mandat respectif. Le Groupe les encourage à poursuivre cet appui multiforme et de l'aligner aux priorités de mise en œuvre de l'Accord de paix, tout en poursuivant la mise en œuvre des programmes et fonds existants, en faveur du Plan national de relèvement et de consolidation de la paix en République centrafricaine (RCPCA), notamment en matière de protection sociale, de développement local et d'infrastructures socio-économiques de base. Il s'agit d'une dimension cruciale pour apporter aux populations les plus affectées, y compris les jeunes et les femmes, les dividendes tangibles de la paix.
8. Les participants ont pris note de la volonté du Président de la République et de son Gouvernement d'organiser dans les meilleures conditions de transparence, d'intégrité et d'équité les prochaines élections. Ils ont, à cet effet, demandé aux partenaires de la République Centrafricaine de fournir l'appui financier, opérationnel, logistique, sécuritaire ainsi que l'assistance technique nécessaires.
 9. Le Groupe International de Soutien salue l'action de la MINUSCA, conformément à son mandat, pour la mise en œuvre des dispositions de l'APPR-RCA, en accompagnant le processus politique par ces bons offices, pour protéger les populations civiles, pour promouvoir les droits de l'homme et l'Etat de droit, pour lutter contre l'impunité et pour soutenir le retour de l'autorité de l'Etat sur toute l'étendue du territoire national.
 10. Les participants expriment leurs sincères remerciements au Président de la République centrafricaine, S.E.M. le Professeur Faustin Archange TOUNGARA, au Gouvernement et au peuple centrafricains, pour l'accueil chaleureux et l'hospitalité qui leur ont été réservés. Ils félicitent les autorités centrafricaines, les Nations Unies, l'Union africaine, la CEEAC et l'Union Européenne pour l'excellente organisation de la deuxième réunion du Groupe International de Soutien à la République centrafricaine.
 11. Les participants ont convenu de fixer dans de meilleurs délais, et après consultations, la date et le lieu de la prochaine réunion du Groupe International de Soutien.

Fait à Bangui, le 17 avril 2019

Annex 3.2: Communiqué of the 12th session of the Cameroon and Central African Republic Joint Commission of Cooperation (Bangui, 6-7 May 2019).

Document obtained by the Panel from an official of the Ministry of Foreign Affairs of the Central African Republic on 9 May 2019.



From the 6th through the 7th of May 2019, was held at the Ledger Plaza Hotel in Bangui, the 12th Session of Cameroon-Central African Republic Joint Commission.

The two delegations were led respectively by their Excellencies, Sylvie BAIPO TEMON, Minister of Foreign Affairs and Central African Abroad of the Central African Republic and MBELLA MBELLA, Minister of External Relations of the Republic of Cameroon.

The list of the two Delegations is attached.

During his stay in Central African Republic, H.E. MBELLA MBELLA was received in audience by H.E. Faustin Archange TOUADERA, President of the Central African Republic, to whom he conveyed the fraternal greetings of his Counterpart and Friend, H.E. Paul BIYA, President of the Republic of Cameroon, and his sincere congratulations on the negotiation and signing of the Political Agreement for Peace and Reconciliation in the Central African Republic as well as his wishes for full success in the implementation of this important instrument.

He was also received in audience by H.E. Firmin NGREBADA, Prime Minister, Head of Government of the Central African Republic with whom, he discussed the taking office of the new Central African Government and the implementation of the Bangui Agreement of the 6th of February 2019.

H.E. MBELLA MBELLA also met with H.E. Sylvie BAIPO TEMON, Minister of Foreign Affairs and Central African Abroad of the Central African Republic, with whom it carried out a broad review of bilateral cooperation and the ways and means by which it can be relaunched.

The solemn opening ceremony was punctuated by the speeches of Their Excellencies MBELLA MBELLA and Sylvie BAIPO TEMON, who welcomed the excellent relations of friendship and historical brotherhood that unite the two countries, and their Heads of State.

In accordance with the adopted agenda, the Experts of the two Delegations discussed political, legal and security issues, issues of

economic, commercial, scientific, cultural and technical cooperation For example.

The following draft Cooperation Agreements were thus examined and initialled :

1. the draft Framework Agreement for Scientific and Technological Cooperation;
2. the draft Cooperation Agreement in the areas of small and medium-sized enterprises and the craft sector ;
3. the draft Protocol Agreement for Technical Cooperation in the Field of Sports and Physical Education;
4. the draft Cooperation Agreement in the field of Youth Development ;
5. the draft Implementation Protocol for the triennium 2020 - 2024 of the Agreement on Cultural Cooperation and Technical Assistance in the Field of Arts and Culture;
6. the draft Agreement on Energy and Water Cooperation ;
7. the draft Agreement on Cooperation in Higher Education ;
8. the draft Protocol Agreement on the exchange of broadcasting and television programmes and technical experience between Central Africa Broadcasting and Television and Cameroon Radio and Television Corporation (CRTV) ;
9. the draft Protocol Agreement for the establishment of a permanent system for the control of movements of fish, livestock and animal products between the Republic of Cameroon and the Central African Republic.

The two Parties have agreed to give a new impetus to cooperation between the two countries, notably through deepening cooperation in various areas of interest such as institutional and human capacity building, academic exchanges, trade, industry and mining.

They also agreed on the establishment of a Monitoring Committee for the implementation of the recommendations of the Joint Commission of Cooperation, to ensure the effective implementation of cooperation actions initiated between the two countries.

Finally, the two Delegations welcomed the spirit of brotherhood,



conviviality and mutual understanding that prevailed throughout the work.

The Cameroonian Delegation expressed its deep gratitude to the Head of State, the Government and the Central African people for the fraternal and warm welcome and for the hospitality it received.

The two Parties have agreed to hold the meetings of the Monitoring Committee and of the 13th session of the Joint Commission of Cooperation in Cameroon, on dates to be agreed by diplomatic means.

Done in Bangui, 7th May 2019.

For the Government of
the Republic of Cameroon,



H.E. MBELLA MBELLA
Minister of External Relations

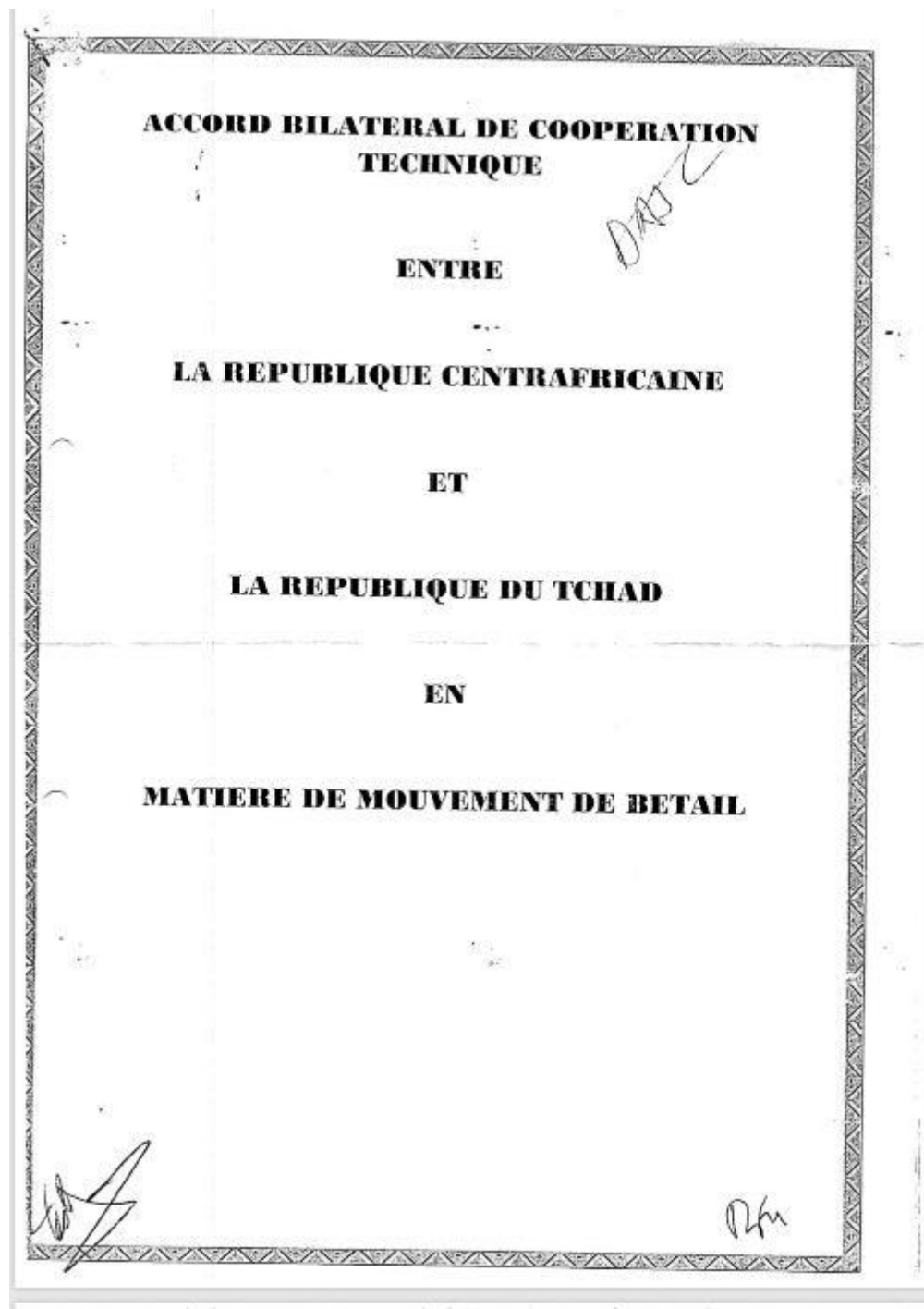
For the Government of
the Central Africa Republic,



H.E. SYLVIE BAIPO TEMON
Minister of Foreign Affairs and Central
Africans Abroad

Annex 3.3: Bilateral agreement between the Central African Republic and Chad on cattle movement (signed in Ndjamena, 30 October 2012).

Document obtained by the Panel from a diplomatic source on 25 June 2019.



LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE D'UNE PART;

ET

LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE DU TCHAD D'AUTRE PART;
(Ci-dessus dénommées "les Parties Contractantes")

Considérant l'Acte N°31/84-UDEAC- 413 du 19 décembre 1984, adoptant l'accord relatif à l'harmonisation des législations et réglementations Zoo-sanitaire en-UDEAC :

Considérant l'Accord du 18 Décembre 1987, portant création de la commission de la communauté économique du bétail, de la viande et des ressources halieutiques en U.D.E.A.C ;

Considérant la Décision N°1/94-CEBEVIRHA – 018 – CE – 29 du 16 mars 1994, autorisant la mise en circulation du Passeport pour le bétail et du Certificat international de Transhumance et fixant les modalités d'utilisation :

Considérant la Décision N°7/9 – CEBEVIRHA – D18 – CE – 30 du 30 décembre 1994, portant modification de la Décision N°1/94-CEBEVIRHA – 018 – CE – 29 du 16 mars 1994.

Résolus à appliquer scrupuleusement les textes y relatifs en vigueur dans les Etats membres de la CEMAC et dans leur pays respectif :

Soucieux de mieux contrôler, les mouvements des éleveurs, du bétail et des produits d'élevage et halieutiques de part et d'autre de leur frontière :

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1^{er} : Le présent Accord définit le cadre juridique du contrôle des mouvements de bétail de commercialisation et de transhumance, ainsi que le contrôle de la qualité des produits animaux et halieutiques en circulation entre les deux pays conformément aux textes de la Communauté Economique et Monétaire de l'Afrique Centrale (CEMAC) ; de la législation et de la réglementation en vigueur dans les deux Pays.

Article 2 : Les produits animaux et halieutiques destinés à la commercialisation circulant entre les deux pays doivent être accompagnés d'un certificat sanitaire et vétérinaire délivré conformément à la législation et à la réglementation en vigueur dans chacun des deux pays.

Article 3 : Le bétail circulant entre les deux pays dans le cadre de la transhumance et de commercialisation doit être accompagné d'un Passeport International du bétail pour les

animaux de commercialisation et d'un Certificat International de Transhumance délivrés par les Autorités vétérinaires compétentes de chaque pays.

Article 4 : Le Certificat International de Transhumance (CIT), est un document de la CEBEVIRHA/CEMAC valable pendant toute la période de la transhumance. Cependant, le Certificat Zoo-Sanitaire ou le Laissez-Passer Sanitaire qui accompagnent le CIT ou le Passeport à une validité de trois (03) mois pour le bétail de commercialisation.

Article 5 : Lors de la transhumance des animaux, le Certificat International de transhumance et le certificat Zoo-Sanitaire doivent comporter chacun les mentions suivantes :

POUR LE BETAIL TRANSHUMANT

- N° d'identification ;
- Identité du Berger ;
- Identité du Propriétaire ;
- Composition du troupeau ;
- Destination et la zone de transhumance sollicitée ;
- Durée de séjour ;
- Photo 4 x 4 du berger ;
- Signature de l'Autorité Vétérinaire ayant délivré le CIT et le Laissez-Passer Sanitaire ;
- Visas des services de la sécurité Tchadienne et Centrafricaine à la sortie et à l'entrée des frontières.

Le Certificat International de Transhumance est valable également pour un aller et retour, tandis que le passeport est retiré à l'arrivée des animaux de boucherie par le service vétérinaire du pays bénéficiaire.

POUR LES COMMERCANTS

Le passeport pour le bétail et le laissez-passer sanitaire sont établis conformément aux dispositions des textes en vigueur dans chaque pays à la lumière de la réglementation Sanitaire de la CEBEVIRHA/CEMAC.

Article 6 : Les deux pays signataires conviennent de faire délivrer par leurs services compétents respectifs des cartes professionnelles aux convoyeurs du bétail de commercialisation. Cette carte doit comporter les mentions suivantes :

- N° d'indication ;
- Date et lieu de délivrance ;
- Identité complète du convoyeur ;
- Situation de famille ;
- Identité du Propriétaire ;
- Annexe : Certificat Zoo-Sanitaire ;
- Photo du convoyeur ;
- Signature de l'autorité ayant délivré la carte ;
- Destination ;
- Durée de séjour ;
- Visa des services de Sécurité à l'entrée et à la sortie du territoire.

Article 7 : Les deux parties prennent des dispositions en vue de définir les couloirs de transhumance et d'installer les postes de contrôle aux frontières dans les localités suivantes :

COTE TCHADIEN	COTE CENTRAFRICAINE
DAHA (HARAZ MANGUEIN)	NGARBA (BAMINGUI- BANGORAN)
MARO (GRAND SIDO)	SIDO (OUHAM)
MOISSALA (BAHR SARAH)	BATANGAFO (OUHAM)
GORE (NYA PENDE)	MARKOUNDA (OUHAM)
MBAIBOKOUM (MONT de LAM)	BEMAL (OUHAM PENDE)
AMTIMAN (SALAMAT)	NGAOUNDAYE (OUHAM PENDE)
NGONDEY (Lac IRO)	

D'autres voies de sortie peuvent en cas de besoin, être ajoutées à cette liste par voie d'avenant au présent accord.

Article 8 : Les deux parties doivent veiller à l'instauration d'une bonne coopération entre les services techniques au niveau des frontières en organisant des rencontres annuelles et à tout moment et en cas de besoin.

4

Article 9 : Les dispositions de cet accord peuvent être modifiées d'un commun accord à la demande de l'une des deux parties.

Article 10 : Les litiges nés de l'exécution de cet Accord sont réglés par une Commission d'Experts et des Autorités Administratives locales de chaque pays. En cas de désaccord, le contentieux sera soumis à la Grande Commission Mixte Tchado-centrafricaine pour examen et règlement à l'amiable.

Article 11 : Le présent Accord entre en vigueur dès sa signature, pour une durée d'un an renouvelable par tacite reconduction, sauf dénonciation expresse par l'une des deux parties, les actions en cours peuvent se poursuivre jusqu'à leur terme.

Fait à N'Djamena, le 30 octobre 2012

Pour le Gouvernement de la
République Centrafricaine,

Le Ministre des Affaires Etrangères
et des Centrafricains de l'Etranger


LE GL DE CORPS D'ARMEE
Antoine GAMBI

Pour le Gouvernement de la République du
Tchad,

Le Ministre des Affaires Etrangères et de
l'Intégration Africaine


MOUSSA FAKI MAHAMAT

Annex 3.4: Communiqué of the Minister of Defence of the Central African Republic on the presence of Chadian forces in northern CAR signed on 7 January 2019.

Document obtained by the Panel from an official of the Ministry of Defence of the Central African Republic on 17 January 2019.

**COMMUNIQUE DU MINISTERE DE LA DEFENSE SUR LA PRESENCE DES
FORCES TCHADIENNES DANS LE NORD DU PAYS.**

Lu à la radio nationale par le Colonel Justin Ndagbia, Porte-parole du Ministère de la défense nationale et de la reconstruction de l'armée.

Depuis quelques jours, il ressort des informations en ligne selon lesquelles, il y aurait eu un accrochage entre les éléments des Forces armées centrafricaines et ceux de l'Armée nationale tchadienne, à Paoua.

Par le présent communiqué, le ministère de la défense nationale et de la reconstruction de l'armée informe qu'effectivement, suite au vol de troupeaux de bétails estimés à environ 250 bœufs, depuis le Tchad, par les éléments dissidents de « Révolutions et Justice », dans la journée du dimanche 6 janvier 2019, aux alentours de 14 heures, des éléments de l'Armée nationale tchadienne, ont traversé la frontière centrafricaine à hauteur du village Bégouladjé, et ils ont poursuivi les assaillants, avec deux pickup BJ80.

Ceci s'est déroulé en vertu de l'accord de défense bilatérale entre les deux pays qui autorise la poursuite des malfrats, de part et d'autre, jusqu'à une certaine profondeur. Vers 18 heures, aux alentours du village Betin, les éléments de l'Armée nationale tchadienne ont fini par neutraliser les voleurs et sont rentrés en possession de leurs troupeaux à un effectif de 249 bœufs.

Aucun conflit, ni accrochage n'a eu lieu. Le ministère de la Défense nationale et de la Reconstruction de l'armée demande à toute la population de ne pas céder à la désinformation et, il saisit cette occasion, pour saluer la dynamique de la coopération entre l'Armée nationale tchadienne et les Forces armées centrafricaines.

Fait à Bangui, le 7 janvier 2019

A signé, la Ministre de la Défense nationale et de la Reconstruction de l'armée,
Marie Noelle Koyara.

Annex 4.1: FPRC communiqué of 19 June 2019.

Document obtained by the Panel from an armed group member on 20 June 2019.

**FRONT POPULAIRE POUR LA
RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE**

BUREAU EXECUTIF NATIONAL

PRESIDENCE

N° 014/FPRC/BEN 019



République Centrafricaine

Unité - Dignité - Travail

**DECISION PORTANT DEMANTELEMENT DES BARRIERES ILLEGALES ET LIBERATION DES BATIMENTS
PUBLICS DANS LES ZONES SOUS CONTROLE FPRC**

LE 1^{er} VICE- PRESIDENT

Vu l'Assemblée Générale, tenue à Birao en dates du 05, 06, et 07 Juillet 2014, portant création du Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC) ;

Vu les décisions de l'Assemblée Générale, tenue à Bria les 18 et 19 Octobre 2016, portant adoption du nouvel organigramme, et création, organisation et fonctionnement du Conseil National de Défense et de Sécurité (CNDS) ;

Conformément au respect des dispositions de l'Accord Politique pour la Paix et la Réconciliation en République Centrafricaine (APPR-RCA), tel que négocié à Khartoum et signé à Bangui, le 06 février 2019 ;

Compte tenu de la détermination du Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC) à agir de bonne foi et sans délai pour la mise en œuvre accélérée de l'APPR-RCA afin d'une paix durable, réconciliation nationale et stabilité politique effectives et enracinées en République Centrafricaine ;

Attendu que le Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC) entend réaffirmer et consolider les principes fondamentaux de paix et de réconciliation nationale qui constituent la pierre angulaire de son action politique ;

Considérant la complexité des facteurs susceptibles d'impacter le contexte sécuritaire dans la région du Nord-est de la République centrafricaine ;

DECIDE

Article premier : le démantèlement de toutes les barrières illégales dans toutes les zones sous contrôle du FPRC, tel que stipulé au point 3. f. de l'annexe de l'APPR-RCA, et la libération des bâtiments publics qui seraient occupés par des éléments FPRC, conformément à l'article 5. i. de l'APPR-RCA.

Article 2 : le Président du Conseil National de Défense et de Sécurité (CNDS) est tenu à faire respecter cette disposition.

Article 3 : la présente décision abroge les dispositions antérieures contraires. Il prend effet à compter de la date de sa signature et est enregistrée, publiée et rendue publique.

DEMANDE AUX GARANTS DE L'ACCORD ET AU GOUVERNEMENT

De mettre en place immédiatement les arrangements sécuritaires transitoires, tels que prévus à l'article 16 l'APPR-RCA pour éviter des vides sécuritaires et afin que soient assurées la protection et la sécurité des personnes et des biens, et pour le maintien et le renforcement de l'ordre public, aussi bien dans l'arrière-pays que dans les confins de la République centrafricaine.

Fait à N'délé, le 19 juin 2019

Le 1^{er} Vice-Président



Général Noureidine ADAM

Annex 4.2: Information on UPC illegal checkpoints and taxation system.

UPC's most important revenues emanate from cattle-related activities (S/2018/1119, paras. 111-126). This includes the control of transhumance corridors, where the USMS, once operationalized, are mandated to operate.

In spite of his commitment to the implementation of the Agreement, UPC leader Ali Darassa has consolidated the UPC's taxation systems. On 16 April 2019, he summoned all the "ardos"⁷ (S/2018/1119, para.127) of Ouaka prefecture in Bokolbo. During this meeting, he presented a new and more discreet system of tax collection on the cattle trade.⁸ He requested each *ardo* to send directly to him FCFA 200,000 (almost \$400) every month in order to limit the direct involvement of his armed fighters in tax collection.

Taxation of coffee production and trade remains yet another important source of income for the UPC. The Panel obtained documented information, detailed below, showing that the UPC had collected, as of 23 April 2019, an estimated FCFA 51,450,000 (\$88,000) in taxes since the beginning of the coffee season in October 2018, with still two months remaining until the end of the season in June 2019.⁹

The coffee is produced mainly in the Ouaka, Basse-Kotto and Mbomou prefectures. Depending on the size of the truck, the UPC collects between FCFA 30,000 to 50,000 (\$50-85) at each of its checkpoint on the Kouango-Bambari and Alindao-Bambari axes.

In Bambari, where 12 of the 23 coffee purchasers are based, each coffee purchaser pays taxes to both the UPC and the Direction General de l'*Office de réglementation de la commercialisation et du contrôle du conditionnement des produits agricoles* (ORCCPA), an official Government institution.¹⁰ For each truck loaded in Bambari for export to the Sudan, the ORCCPA collects FCFA 60 (\$0,10) per kilo (i.e. FCFA 961,200 (\$1,600) per 16-tonne truck),¹¹ and the UPC collects FCFA 600,000 (\$1,025) per 16-tonne truck.¹² UPC taxes are collected in Bambari by individuals sent from the group's so-called 'tax office' located in Bokolobo. UPC also levies a toll of FCFA 12,500 (\$ 21) in return for the required "*laissez-passez*" documents for each truck leaving Bambari towards Nyala, the Sudan.

⁷ An 'ardo' is a traditional position within the Fulani community and recognized under Central African law. The ardos' role is to manage the cattle business and transhumance-related matters within its jurisdiction.

⁸ Meeting with Fulani traditional leader, Bangui, 20 April 2019.

⁹ Meetings with confidential sources and ORCCPA staff, Bambari, 22-24 April 2019.

¹⁰ Direction General de l'office de réglementation de la commercialisation et du contrôle du conditionnement des produits agricoles.

¹¹ Meeting with ORCCPA, Bambari, 22 April 2019.

¹² Meeting with coffee purchasers/exporters, Bambari, 21, 22 and 23 April 2019.

Between Bambari and Am Dafok, traders pay taxes at Bria, Ouadda and Birao checkpoints, amongst others. The revenues generated by these tolls are shared between UPC and FPRC (see also S/2018/729, annex 6.4).

Annex 4.3: Information on MPC illegal checkpoints and taxation system.

The MPC is composed of a patchwork of factions partially organized along ethnic lines (Salamat, Misseriya Hemad, etc.). These factions operate a number of roadblocks in the Ouham, Ouham-Pendé and Nana-Grebizi prefectures, where they levy taxes.

The logic behind MPC's recruitment strategy is quantitative rather than qualitative. The objective is to have a significant number of elements to increase the armed group's weight in the political process. Little consideration is given to the competencies or background of the fighters. Recruitment often works as follows: a small group of individuals approach an MPC leader (Al-Khatim or a local leader) to offer their service; in return, they are allocated an area or a checkpoint where they can levy taxes and racketeer the population.

In Ouham-Pendé prefecture, for instance, the Panel met with several members of MPC factions operating along the Chadian border. All of them told the Panel they had been recruited in or near refugee camps in Chad after the signing of the Agreement. Individuals representing MPC had been sent to Chad to advertise the imminence of the DDRR program and related benefits for any individual with a weapon.¹³ Most of the individuals met by the Panel had limited contacts with the MPC headquarters in Kaga Bandoro, Nana-Grebizi prefecture.¹⁴

In the same area, other MPC elements told the Panel that local MPC factions mostly comprised individuals from Chad. These fighters from Chad often come to the Central African Republic for a short period of time to benefit from racketeering or the exploitation of natural resources. These MP elements also explained that this results in a high turn-over of elements in the MPC and in the armed group's local leadership in the Ouham-Pendé prefecture.¹⁵

The MPC leader Al-Khatim's authority over the numerous MPC factions is limited and sustained only due to his capacity to share the considerable revenues generated by the taxation system established at the Kaga Bandoro cattle market (S/2018/1119, para 118).

This complicated internal structure within MPC will constitute a challenge for the implementation of the Agreement, as the removal of MPC-operated roadblocks will require not only the approval of Al-Khatim, but of each of the MPC factions.

¹³ Meetings with armed group representative, Kaga-Bandoro, 7-10 June 2019.

¹⁴ Meetings with MPC members, Ouham-Pende prefecture, 13-19 June 2019.

¹⁵ Meetings with MPC members, Ouham-Pende prefecture, 13-19 June 2019.

Moreover, Al-Khatim's authority could be weakened by the decrease in the revenues generated by the Kaga Bandoro market (see picture below).¹⁶ With the reduction of violence targeting Muslims in the Kemo prefecture and around Bangui, the cattle herders now tend to avoid heavy MPC taxes in Kaga Bandoro and sell their cattle directly at the markets in Damara (S/2018/1119, para. 125) or Bangui.¹⁷ The decrease in tax revenues from the Kaga Bandoro market has already resulted in increased insecurity around the town where MPC fighters have engaged in disorganized taxation and racketeering activities.

Picture of the Kaga-Bandoro cattle market taken by the Panel on 8 June 2019.



¹⁶ Meeting with MPC representatives, Kaga-Bandoro, 9 June 2019.

¹⁷ Meeting with economic operators, Kaga-Bandoro's cattle markets, 8 June 2019.

Annex 4.4: Background on fighting between UPC and MINUSCA forces in the context of “Bekpa II” operation.

Fighting between UPC elements and MINUSCA started on 10 January 2019 after the UPC had attacked the local police and gendarmerie in Bambari, killing two police officers. Several hours later, a MINUSCA patrol was also targeted by UPC with a rocket-propelled grenade (RPG). In reaction, MINUSCA launched “Operation Bambari Without Armed Groups and Weapons” (or Bepka II) aimed at dismantling UPC bases in town.¹⁸ UPC maintained a discreet presence in town, though limited by the heavy presence of MINUSCA troops.¹⁹

Amid the fighting, UPC attempted to portray MINUSCA’s actions as anti-Muslim in order to rally the local population behind its cause (see communiqués below). The group adopted a guerilla strategy with its elements wearing civilian clothes and hiding in random houses in order to create collateral damage. UPC leaders, as well as community leaders under their influence,²⁰ manipulated some incidents – for instance the reported death of three civilians in an exchange of fire on 23 January 2019,²¹ as well as the destruction of houses – to fuel anti-MINUSCA sentiments within the population.

The FPRC provided operational and logistical support to UPC during these clashes with MINUSCA in January. Some FPRC combatants present in Bambari on the basis of the Ippy agreement of October 2017 (S/2017/1023, paras.136-137) participated in the fighting. Logistical support by men on motobikes was also sent from Bria under the supervision of Ahmat Mounir, FPRC comzone for the Haute-Kotto prefecture.²²

UPC actions illustrated, once again, the concerns and trepidations of the armed group vis-à-vis FACA deployment in areas under its control. The planned organisation of the ‘*Journée mondiale de l’Agriculture*’ (JMA) in Bambari, alongside new FACA deployments, triggered UPC’s decision to launch an attack against MINUSCA on 10 January, resulting in the cancelling of the JMA a day before President Touadera was expected in Bambari. UPC’s attack was motivated by a perception that the security measures around the JMA were intended to disarm UPC elements and therefore challenged the group’s control over Bambari to the benefit of both the newly-deployed and established FACA. This perception was reinforced by the non-involvement of some of those civil

¹⁸ Confidential report, 11 January 2019.

¹⁹ Meeting with Bambari community leader, Bangui, 28 January 2019.

²⁰ Confidential report, 26 January 2019.

²¹ Confidential report, 24 January 2019.

²² Meeting with armed group member, Bangui, 20 January 2019.

society organizations under UPC's influence in the JMA's organization committee.²³

Communiqué of UPC dated 18 January 2019.

Obtained by the Panel from an armed group member on 20 January 2019.



N°0121 / UPC / DIR.MIL./SG-2019

LETTRE A L'INTENTION DE L'UNION AFRICAINE

L'Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC), à travers la voix de son Coordinateur Militaire, Chef d'Etat-major de l'UPC, le Général d'Armées Ali DARRASSA.

Suite aux événements et la situation qui se dégrade sur le terrain et plus précisément dans la région que nous contrôlons.

Suite aux multiples attaques des contingents Portugais et Népalais de la MINUSCA à la demande du gouvernement sur la population civile et le mouvement de l'Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC), cela ne me permet pas pour des diverses raisons de me rendre personnellement à Khartoum (Soudan) pour le dialogue mais tout au moins l'UPC reste attaché aux principes que ce dialogue est le seul voie qui mènera à une solution politique et pacifique pour la résolution définitive de la crise.

Pour cela je délègue le Coordonnateur Politique de l'Unité pour la Paix en Centrafrique (UPC) Monsieur **HASSAN Boubba** comme mon Représentant Spécial et Chef de Délégation en compagnie de Monsieur **SOULEMANE Daoud** et Monsieur **MOUSSA Aliou** de représenter valablement notre mouvement.

LES REPRESENTANTS :

1. Chef de Délégation : HASSAN Boubba (Bria) ;
2. Adjoint 1 : SOULEMANE Daoud (Bangui) ;
3. Adjoint 2 : Moussa Aliou (Bria).

Veillez agréer, Monsieur le Président, l'expression de nos très hautes considérations et sentiments distingués.

Vive la Paix, vive la Centrafrique apaisée.

Fait à Ippy, le 18 Janvier 2019

Le Coordinateur Militaire, chef d'état-major de l'UPC

Général du Corps d'armée ALI DARRASSA



Tél : 75 67 7

Le format de cette lettre est un document officiel et authentique de l'UPC. Tout autre modèle est un faux.

²³ Meeting with Bambari community leader, Bangui, 28 January 2018

Weapons and ammunition used by UPC during the “Bekpa II Operation”

During the January 2019 fighting in Bambari, UPC combatants made use of AK-type assault rifles, machine guns mounted on pickups, rocket-propelled grenades (RPGs) and hand grenades.²⁴ The numerous UPC attacks against FACA, police, gendarmes and MINUSCA compelled MINUSCA to use intensive suppressive fire and consume large volumes of ammunition in the process.²⁵ On 17 January, a MINUSCA MI-17 helicopter providing air support to the operation was damaged by bullet piercing the hydraulic tank following shooting by UPC combatants. When firing RPGs, UPC combatants also damaged MINUSCA Armored Personnel Carriers.²⁶ During the operation, MINUSCA seized or captured a mounted pickup, machine guns, small arms and light weapons, communication tools, military uniforms and documents (see below). Nevertheless, UPC combatants managed to flee with most of their weaponry.²⁷

As mentioned above, FPRC armed elements provided support to UPC in Bambari. At the same time, UPC elements have also travelled to FPRC-controlled areas to obtain additional weapons, ammunition and fuel. For example, on 20 January 2019, four UPC elements reportedly arrived in Ndélé on motorcycles to retrieve ammunition and fuel cans; they returned the same day to Bambari.²⁸

²⁴ Panel’s mission to Bambari, Alindao and Bokolobo, 19-23 April 2019.

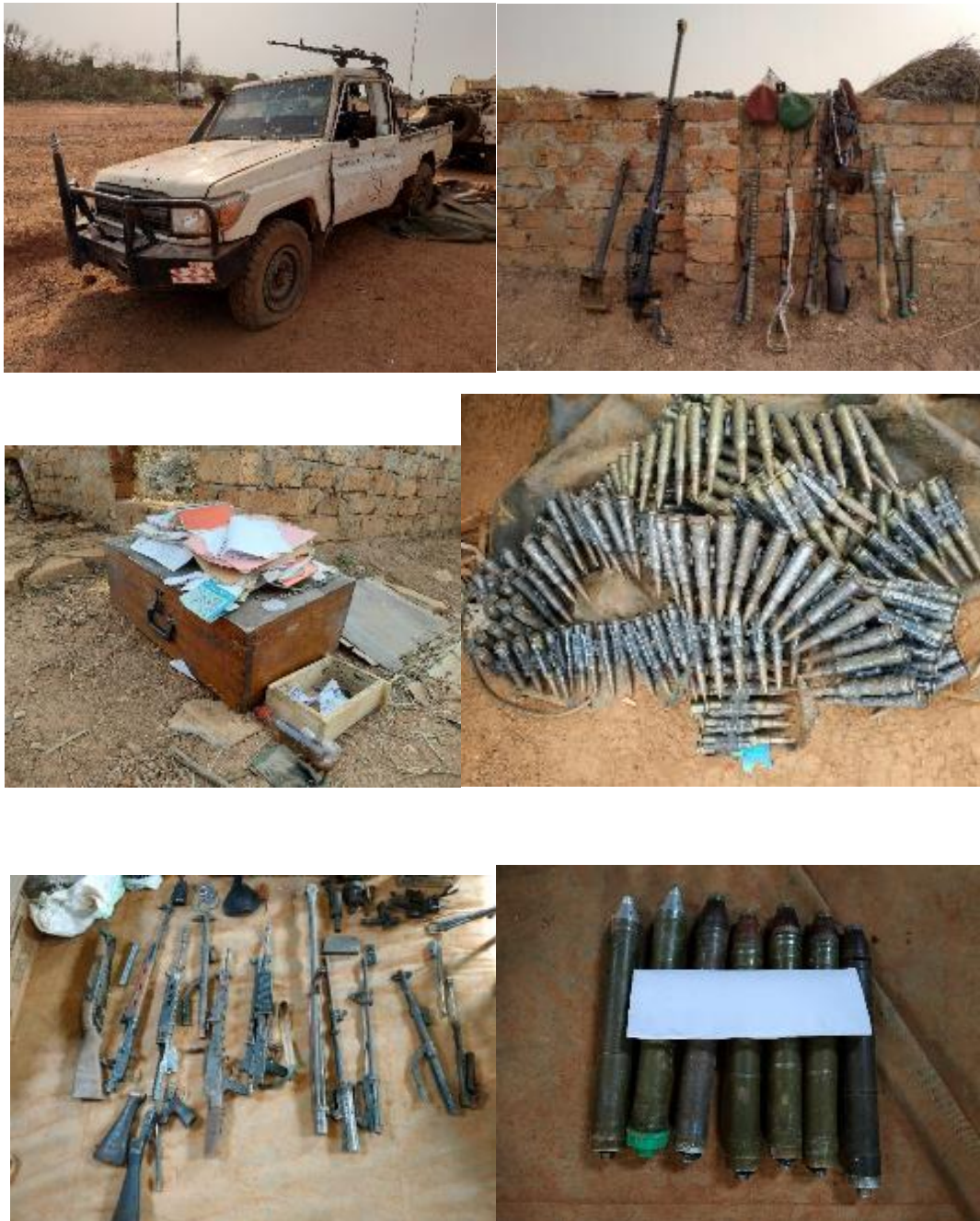
²⁵ Confidential report, 13 January 2019.

²⁶ Confidential reports, 11, 13, 18, 21 and 24 January 2019. Meeting with confidential source, Bangui, 17 January 2019. Panel’s mission to Bambari, Alindao and Bokolobo, 19-23 April 2019.

²⁷ Panel’s mission to Bambari, Alindao and Bokolobo, 19-23 April 2019. Confidential report, 13 January 2019. Meeting with confidential source, Bangui, 21 January 2019.

²⁸ Confidential report, 22 January 2019.

Pictures of pickups, machine guns, small arms and light weapons, uniforms, communication tools and documents seized by MINUSCA during “Bekpa II Operation”. Obtained from confidential source on 19 January 2019.





Pictures of UPC vehicle that burnt out during Bekpa II operation, taken by the Panel in Bambari on 22 April 2019.



Annex 4.5: Information on the calls to lift the arms embargo by national authorities and regional organizations.

In its 2018 final report, the Panel mentioned that expressions of support by national authorities for a total lifting of the arms embargo had gained prominence in the second half of 2018 (see S/2018/1119, para. 185). Those calls have continued since, with the national authorities organizing a campaign to garner support. The Government's main argument remains that the arms embargo unfairly affects the national defense and security forces while armed groups continue to acquire weapons.

For the first time, these calls in the CAR were not only expressed by individuals but rather by State institutions. On 12 December 2018, heads of national institutions, the Constitutional Court, the High Court of Justice, the Economic and Social Council, the High Council for Communication, the National Electoral Authority, the High Authority on Good Governance, and the National Mediator signed a declaration calling for the Security Council to lift the arms embargo. Arguing that the situation had changed since the embargo was first introduced during the transition, the leaders referred to progress in reforming the security sector, thanks to the support of the international community and MINUSCA, and called upon the country's allies to help support this request. This initiative followed the earlier call by the Speaker of the National Assembly dated 23 November 2018 (see documents below).

The CAR Government's attempts to push for a total lifting of the arms embargo reached their peak on 28 January 2019 when several civil society groups organised demonstrations in Bangui and other towns (Bouar, Bossangoa, Mbaiki), calling for the Security Council to lift the arms embargo. In Bangui, the then Prime Minister Simplicie Sarandji, addressed the crowd and thanked them for sharing the Government's views on this matter.²⁹ MINUSCA had to restrict staff movement as crowds attempted to damage United Nations property in Bouar and in some areas of Bangui.³⁰

On 31 January 2019, in resolution 2454 (2019), the Security Council unanimously renewed the arms embargo until 31 January 2020 and expressed its intention to establish clear and well identified key benchmarks regarding the reform of the security sector, the disarmament, demobilisation, reintegration and repatriation process, and the management of weapons and ammunition, that could serve in guiding the Security Council to review the arms embargo measures on the Government of the CAR. On 9 April, five key benchmarks were articulated in a statement by the President of the Security Council (S/PRST/2019/3, 9 April 2019).

²⁹ Panel's mission in Bangui, 5-30 January 2019.

³⁰ Phone conversation with confidential source, 31 January 2019. Confidential report, 29 January 2019.

Since the adoption of resolution 2454 (2019), the CAR Government, while working on the benchmarks with the substantive support of international partners, has continued to call for a total lifting of the arms embargo. For instance, in an interview released on 14 June 2019, the President underlined the need for a total lifting to enable the national armed and security forces to recover control over all national territory.³¹

On 31 May 2019, regional States gathered in the context of the 48th Ministerial Meeting of the United Nations Standing Advisory Committee on Security Questions in Central Africa, the members expressed support for the complete lifting of the arms embargo.³²

³¹ Interview with President Faustin-Archange Touadéra, 14 June 2019, available at <https://www.msn.com/fr-fr/actualite/monde/faustin-archange-touad%C3%A9ra-laccord-de-paix-en-centrafrique-a-toutes-les-chances-daboutir/vi-AACSRkx> [consulted on 25 June 2019].

³² Communiqué of the 48th Ministerial Meeting of the United Nations Standing Advisory Committee on Security Questions in Central Africa, Kinshasa, 31 May 2019. The Committee comprises Angola, Burundi, Cameroon, the Central African Republic, Chad, the Republic of the Congo, the Democratic Republic of Congo, Equatorial Guinea, Gabon, Rwanda, and Sao Tome and Principe.

Annex 4.6: Additional information on arms trafficking by ex-Séléka factions in the Vakaga prefecture.

In January 2019 in Birao (CAR), the Panel observed many uniformed and armed elements as well as several new pickups, purchased in Nyala (the Sudan), with machine guns mounted atop.³³ Similar pickups and weaponry were also observed in Bria, Ndélé, Am Dafok and Kaga Bandoro in March, April, May and June 2019.³⁴ In Birao, Kaga Bandoro, Ndélé and Am Dafok, FPRC elements were observed in pickups carrying AK-type assault rifles, machine guns and rocket-propelled grenade (RPG) launchers (see pictures below).³⁵

On 11 January, FPRC leader Abdoulaye Hissène coming from border-town Am Dafok entered Birao with five pickups which he had picked up in Nyala. One month earlier, RPRC “general” Arda also bought three pickups in Nyala.³⁶ On 12-13 January, during Nourredine Adam’s stay in Birao, an estimated total of 30 vehicles circulated in the town.³⁷ One FPRC pickup was reportedly mounted with a type-63 variant multiple rocket system, also observed in Ndélé in May 2018 (see picture below). The Panel obtained a picture of the FRPC pickup, but could not itself observe the pickup which was reportedly parked in Hissène’s compound in Birao (see picture below).³⁸

This demonstration of a strengthened military capacity by the FPRC and RPRC coincided with tensions between the two groups and the positioning of the Sudanese Rapid Support Forces (RSF) along the CAR-Sudan border.³⁹ In January 2019, 60 RSF vehicles and an undetermined number of armed elements, allegedly under the command of “Hemmeti”, were reportedly posted on the Sudanese side of the border town Am Dafok.⁴⁰ Their goal was reportedly to prevent the possible incursion of Sudanese armed groups coming from South Sudan and going to Chad through CAR territory.

In late March 2019, 18 FPRC elements – including “generals” Adoum Kanton, Bashar Fadoul and Kader – travelling in pick-up trucks between Nyala and Birao, were arrested by Sudanese Military Intelligence (SMI) in possession of

³³ Panel’s missions to Birao, 22-24 January 2019.

³⁴ Panel’s mission to Kaga-Bandoro, 7-9 June 2019. Panel’s mission to Ndélé, 6 June 2019. Panel’s missions to Bria, 18-20 January and 8-11 June 2019.

³⁵ Panel’s mission to Kaga-Bandoro, 7-9 June 2019. Panel’s mission to Ndélé, 6 June 2019. Confidential report, 12 January, 18 May 2019.

³⁶ Panel’s mission to Birao, 22-24 January and 16-18 April 2019.

³⁷ Idem. Video obtained from confidential source, 7 February 2019.

³⁸ Meeting with confidential sources, Birao, 22 January 2019.

³⁹ Panel’s missions to Birao, 22-24 January and 16-18 April 2019.

⁴⁰ Panel’s mission to Birao, 22-24 January 2019. The tri-border area is a traditional passage route for rebel groups active in the three countries.

weapons, ammunition and military uniforms purchased in Nyala.⁴¹ Four of the vehicles in which the military material was loaded had been purchased in Nyala by sanctioned individual Abdoulaye Hissène and collected by these FPRC elements.⁴² While some of the FPRC elements, including the three “generals”, were allowed to return to Birao, all the other vehicles and military equipment were seized and the remaining FPRC elements arrested by SMI. The FPRC elements were released in late April.⁴³

On 28 May, there was a report of an armed movement of 20 FPRC and RPRC elements armed with AK-type assault rifles in five Toyota pickups and nine motorbikes between Birao and Ndélé. While some sources have noted that the movement was related to arms trafficking, Abdoulaye Hissène stated it was only a movement of his guards.⁴⁴ The Panel continues to investigate this case.

Pictures of armed and uniformed FPRC elements in Birao, obtained by the Panel from FPRC members on 3 February 2019.



Photograph of armed elements walking in Birao, taken by the Panel on 23 January 2019.

⁴¹ Confidential report, 27 March 2019. Meeting with confidential source, Bangui, 29 April 2019. Meeting with confidential sources, Birao, 16 and 17 April 2019.

⁴² Meeting with confidential source, Bangui, 17 April 2019.

⁴³ Telephone conversation with a confidential source in Birao, 23 April 2019.

⁴⁴ Confidential report, 28 May 2019. Correspondence with a confidential source, 30 May 2019. Meeting with Abdoulaye Hissène, Ndélé, 6 June 2019.



Screenshots of a video showing at least 10 FPRC vehicles and about 100 armed elements circulating in Birao, obtained from a confidential source on 7 February 2019.



Picture of a FPRC pickup with a multiple rocket system and armed elements in Am Dafok, obtained from confidential source on 4 March 2019.



Picture of a FPRC pickup mounted with a 63-variant multiple rocket system, obtained by the Panel from a FPRC source on 23 January 2019.



Picture of one of Abdoulaye Hissène's vehicles reportedly being repaired in Nyala, Sudan, obtained by the Panel from a confidential source on 31 January 2019.



Pictures of two vehicles seized from FPRC by the Sudanese Military Intelligence late March 2019 and released in April 2019, obtained from a confidential source on 23 April 2019



Annex 4.7: Additional information on UPC build-up of military capacity in Chad and the Sudan.

The UPC continues to be well-equipped (see also information above on ‘Bekpa II’ operation) and has continued to acquire military equipment from the territories of the Sudan and Chad to complement its stocks. In Bokolobo (Ouaka prefecture), where the UPC’s headquarters is based, the Panel observed about 50 uniformed elements, including around 20 child soldiers armed with handguns and AK-type assault rifles, operating checkpoints and securing Ali Darassa’s compound.⁴⁵ In Alindao (Basse-Kotto prefecture) and on the road to Bambari, the Panel observed two commercial trucks being repaired by armed UPC elements and a pickup with a machine-gun mounted atop.⁴⁶ Several sources – merchants, IDPs and UPC elements – reported that the UPC purchases some ammunition from merchants coming from DRC who sell equipment in Zangba and Mobaye, two small towns situated along the Oubangui river bordering the DRC (see map in annex 4.9).⁴⁷

The Panel also obtained a picture of rocket-propelled grenade (RPG) motors ordered, alongside rocket-propelled grenade rounds, from individuals coming from Chad and picked up by a UPC element in Ndélé early February, immediately after the talks in Khartoum (see picture below). According to this UPC trafficker, he transported 500 RPG rounds worth a total of FCFA 7,500,000 (\$12,500) needed to attack MINUSCA Armored Personnel Carriers (APCs) in the event of a new military operation.⁴⁸ Eyewitnesses from the 15 November 2018 attack against the IDP site and Catholic church in Alindao reported that UPC elements fired several rocket-propelled grenades and provided the Panel with a similar rocket-propelled grenade remnant found on the site (see picture below).⁴⁹

The RPG deal was concluded through FPRC “general” Bashar Fadoul, who reportedly receives five per cent of the total paid.⁵⁰ FPRC sources informed the Panel that the UPC still needs to pay the FPRC trafficker, and that the UPC also purchased 15 boxes of 12.7mm and 7.62x39mm ammunition worth FCFA 3,500,000 (\$6,000) through the same individual.⁵¹ To date in 2019, the UPC has reportedly concluded several weapons deals with Fadoul, who is also well-connected with Sudanese individuals from whom he collects weapons on

⁴⁵ Panel’s mission to Bokolobo, 21 April 2019.

⁴⁶ Panel’s mission to Alindao, Bokolbo and Bambari, 19-23 April 2019.

⁴⁷ Meeting with confidential source, Bria, 18 April 2019. Panel’s mission to Alindao, Bokolbo and Bambari, 19-23 April 2019.

⁴⁸ Meeting with confidential source, Bria, 25 April 2019.

⁴⁹ Meeting with IDPs, merchants and local authorities at Alindao IDP site, Alindao, 20 April 2019.

⁵⁰ Ibid. Meeting with confidential source, Bangui, 22 April 2019.

⁵¹ Meeting with confidential source, Bangui, 22 April 2019.

Nourredine Adam's instructions. These weapons are then brought to Bokolobo via Am Dafok, Birao and Bria.⁵²

In April 2019, the abovementioned UPC trafficker also reportedly purchased 260 grenades and grenade launchers in Chad (see picture below). In April 2014, Conflict Armament Research examined matching VOG 25 40 mm grenades which had been in the pre-Séléka stocks of the FACA, obtained by Séléka forces and then seized from Séléka by the African Union forces (MISCA) in 2014.⁵³

Pictures of UPC uniformed and armed elements and a UPC pick-up observed by the Panel in Alindao, taken by the Panel in Alindao on 20 April 2019.



⁵² Ibid. Meeting with confidential sources, Bria, 18 April 2019.

⁵³ Interview with researcher of Conflict Armament Research, 26 June 2019. See also http://www.conflictarm.com/car_publications/NONSTATE_ARMED_GROUPS_IN_CENTRAL_AFRICAN_REPUBLIC.pdf (p. 22) [consulted on 26 June 2019].



Picture of RPG 7 rocket motors reportedly bought by the UPC from Chadian individuals, obtained from a UPC trafficker in Bria on 25 April 2019.



Picture of a rocket-propelled grenade (RPG) remnant found by a witness after the attack by UPC on the IDP site in Alindao on 15 November 2019, taken by the Panel in Alindao on 20 April 2019.



Pictures of grenades and grenade launchers obtained by the Panel from a UPC trafficker who reportedly bought the material in April 2019.



Annex 4.8: Further information on the situation in Bakouma.

Bakouma (150 kilometers southeast of Bria; Mbomou prefecture) is a strategic location in the region given the presence of significant resources.⁵⁴ On 31 December 2018, the FPRC Comzone “general” Faris Youssouf Ben Barka led an attack from Nzacko under the command of Bria-based leaders “generals” Hissein Damboucha and Mahmat Saleh on Bakouma. Although the FPRC claimed that it intended to establish a base in Bakouma, the anti-balaka/self defence group political and military leaders, Ferdinand and Herve Madambari (S/2017/1023 para 79-80) appeared to be the main target of the attack: the house of the Madambari brothers’ was one of the first targets of the attack and both brothers died (see picture and list of deaths below).

A number of other anti- balaka/self-defence group elements were also killed on 31 December 2018 and in the days which followed, as anti-balaka/self defence groups continued to attack the FPRC positions in and around Bakouma.

As a result of the aforementioned FPRC attack on Bakouma and the subsequent occupation of the town between 31 December 2018 and 15 January 2019, at least 32 people were reportedly killed, many civilians,⁵⁵ and at least four women and girls remain missing.⁵⁶ Almost the entire population of Bakouma, around 12,000 people, was displaced to villages along the axis to Bangassou and in Bangassou itself.⁵⁷ According to information from the local Red Cross (see list below) and evidence from local residents, however, no single mass grave exists although some bodies, including those of the FPRC, were buried together.

The town of Bangassou (Mbomou prefecture) was also destabilized by the arrival of fighters belonging to Bakouma-based self-defence groups. On 8 January, around 100 people gathered in sign of protest against the events of Bakouma and threw stones against the MINUSCA base located in the Tokoyo neighborhood. Later the same day, armed elements allegedly belonging to the self-defence groups opened fire at the same MINUSCA base,⁵⁸ and peacekeepers returned fire, wounding six assailants. After the attack, some elements of the self-defence groups broke into the local hospital, threatening humanitarian personnel and a Fulani woman.⁵⁹

The FPRC – supported by other non-uniformed elements –eventually withdrew from Bakouma on 15 January 2019. On their withdrawal, the group also set fire to around 40 houses in Fadama, a village five kilometers to the north of

⁵⁴ Maps from the Ministry of Mines and Geology cite tin, cobalt, copper and chrome among the resources reportedly present in the Bakouma area.

⁵⁵ Confidential report, 28 January 2019.

⁵⁶ Meeting with victims’ relatives, Bakouma, 10 May 2019.

⁵⁷ Confidential report, 14 January 2019.

⁵⁸ Confidential report, 9 January 2019.

⁵⁹ Meeting with international NGO staff, Bangui, 22 January 2019.

Bakouma (see list of houses below). FACA and MINUSCA eventually established two temporary bases in Bakouma on 19 January which then saw a return of the civilian population and humanitarians.

List of victims compiled by the local Red Cross. Received by the Panel 10 May 2019 in Bakouma.

Noms et Prénoms	Sexe	Age	Localités	Localités
01 MEYA Ferdinand	M	2 ans	Bakouma	Bakouma
02 MAMANGARI Ferdinand	M	1 an	Bakouma	Bakouma
03 LITLITONG Ferdinand	M	1 an	Bakouma	Bakouma
04 MAMANGARI Henri	M	1 an	Bakouma	Bakouma
05 KAMBAKO Jean Marie	M	1 an	Bakouma	Bakouma
06 BASATIALI	M	1 an	Bakouma	Bakouma
07 MATEIA Rufin	M	1 an	Bakouma	Bakouma
08 YI KIA Madeline	F	1 an	Bakouma	Bakouma
09 MOUNSA Luciana Tiberte	F	1 an	Bakouma	Bakouma
10 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
11 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
12 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
13 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
14 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
15 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
16 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
17 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
18 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
19 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
20 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
21 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
22 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
23 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
24 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
25 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
26 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
27 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
28 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
29 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
30 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
31 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
32 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
33 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
34 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
35 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
36 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
37 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma
38 NAWOUN Agathe	F	1 an	Bakouma	Bakouma

33 ELIA Mariu	F	46 ans	Nakara	Hamadou	SABONNGO Guy-Edouard
34 BALEGO Francis-Emile	M	28 ans	Banda	Hamadou	TAMANGA Jean-Claude
35 NEMBA Jean-Cyr	M	28 ans	Emile	—	NINGUIB Amos
36 NAKOU Kéline	F	72 ans	Togbo	Bangassou	CHOKLET Hamise
37 NAYONGO Bernadette	F	61 ans	Nakara	B. Kouanga	NANGSAWE Nadège
38 NAWOUN Agathe	M	41 ans	Banda	Hamadou	TCHIANANGO Lambert

List of houses damaged in Fadama. Received by the Panel 10 May 2019 in Bakouma.

1. Toureiga Madeline	F	Fadama	39 NGATO Jean Arme	H	Camp de la...
2. Mbelembe	H	Fadama	40 SA&EWO Toureiga	H	Camp de la...
3. Mbelembe	H	Fadama			
4. Mbelembe	H	Fadama			
5. Mbelembe	H	Fadama			
6. Mbelembe	H	Fadama			
7. Mbelembe	H	Fadama			
8. Mbelembe	H	Fadama			
9. Mbelembe	H	Fadama			
10. Mbelembe	H	Fadama			
11. Mbelembe	H	Fadama			
12. Mbelembe	H	Fadama			
13. Mbelembe	H	Fadama			
14. Mbelembe	H	Fadama			
15. Mbelembe	H	Fadama			
16. Mbelembe	H	Fadama			
17. Mbelembe	H	Fadama			
18. Mbelembe	H	Fadama			
19. Mbelembe	H	Fadama			
20. Mbelembe	H	Fadama			

Notes: Toutes les victimes, les maisons de la ville qui compte 5 quartiers ont été la cible des attaques et détruites. Quelques véhicules ont été détruits. La destruction continue son enquête.

Date: 10/05/2019

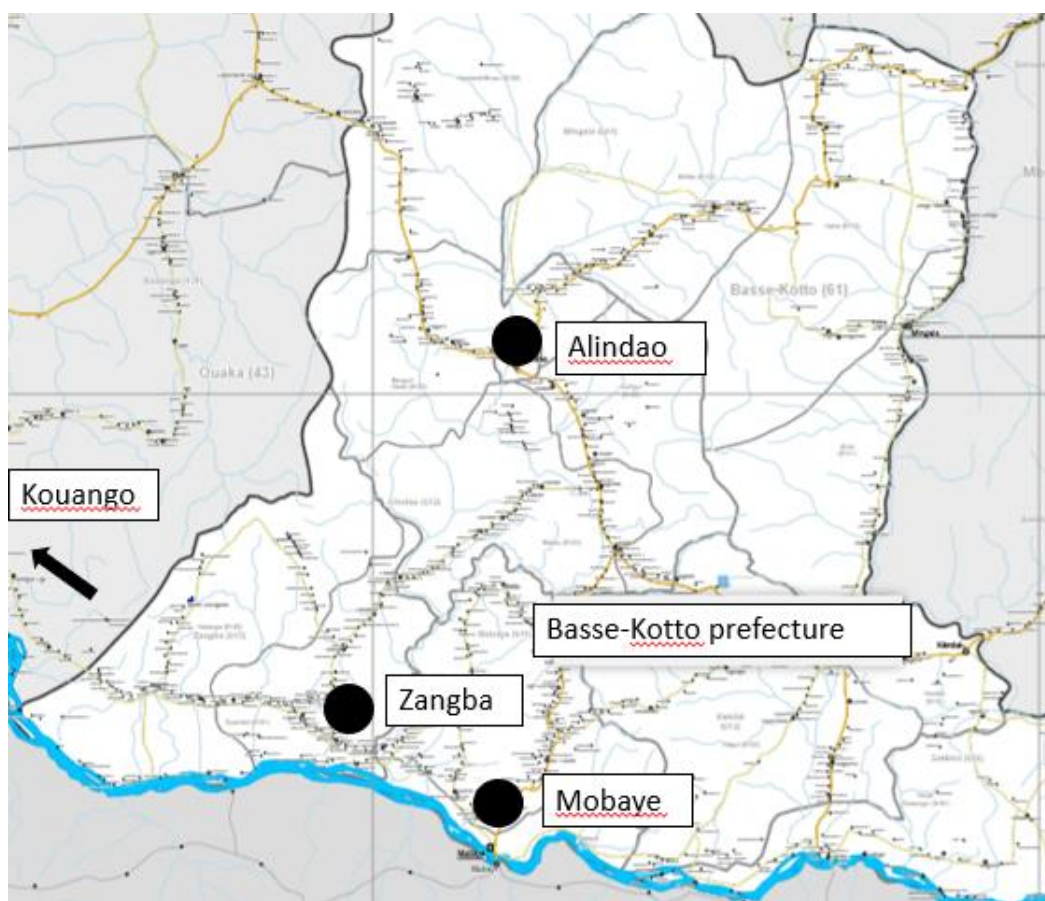
Liste des Victimes (Maison incendiée à Fadama Pro)			
N°	Noms et Prénoms	Sexe	Domicile
1	Boungambe Benveniste	H	Fadama
2	Mada Guy	H	Fadama
3	Gonda Emmanuel	H	Fadama
4	Ignace Jeanne	F	Fadama
5	Goussou Alain	H	Fadama
6	Goussou Anché	H	Fadama
7	Goussou Anché	H	Fadama
8	Goussou Anché	H	Fadama
9	Goussou Anché	H	Fadama
10	Goussou Anché	H	Fadama
11	Goussou Anché	H	Fadama
12	Goussou Anché	H	Fadama
13	Goussou Anché	H	Fadama
14	Goussou Anché	H	Fadama
15	Goussou Anché	H	Fadama
16	Goussou Anché	H	Fadama
17	Goussou Anché	H	Fadama
18	Goussou Anché	H	Fadama
19	Goussou Anché	H	Fadama
20	Goussou Anché	H	Fadama

The house of Herve and Ferdinand Madambari after the attack, Bakouma.
Photograph obtained by the Panel from a confidential source on 18 May 2019.



Annex 4.9: Map of Basse-Kotto prefecture.

Civilians in Basse-Kotto have been particularly affected by clashes between anti-balaka/self defence groups and UPC since the Agreement.⁶⁰ The first attack by UPC on 4 April 2019 took place as the armed group attempted to remove anti-balaka/ self defence group roadblocks. This not only triggered population displacement but also a series of tit-for-tat attacks including the burning of houses in four villages on the Zangba-Kouango axis (Zoula, Ngandi, Ngaza, Koussou and Balshi) and nine on the Zangba-Mobaye axis (Yamboro, Nguati, Kesse, Ndoma, Batalimon, Banda-Nguati, Banda-Nguati, Ndjivo and Banda Weli). Around 100 deaths were also reported as a result of these clashes, with more than 6,000 also displaced, although exact numbers have not been confirmed.⁶¹



⁶⁰ According to UNHCR, 65,397 civilians are displaced in Basse-Kotto prefecture, UNHCR, 17 June 2019.

⁶¹ Meeting with national NGO, Bangui, 2 June 2019 and confidential reports, 6 April and 30 May 2019.

Annex 4.10: Recruitment of child soldiers by UPC.

In pursuance of the commitment by all signatory groups to the Agreement to end child recruitment⁶², the FPRC, MPC, and Séléka Renovée released 101 children in March 2019.⁶³

In contrast, the UPC has continued to forcibly recruit children from Fulani families. For example, in March 2019 in Fulani camps in and around Sam-Ouandja (Haute-Kotto prefecture), the UPC under Ali Santiago attempted to recruit boys from Fulani families demanding they either hand over a boy or pay a fee.⁶⁴ During a Panel visit to Bokolobo in April 2019, UPC leader Ali Darassa denied any recruitment of child soldiers and instead claimed to have returned Fulani youth against their will to their families.⁶⁵ However, the Panel observed about 20 child soldiers in uniform around Darassa's headquarters. A former UPC child soldier from Bambari confirmed that the UPC take children by force and that they are killed if they refuse to work.⁶⁶

⁶² In Article 5(h) of the Peace Agreement, the signatory groups commit to putting '... an immediate end to all forms of recruitment into armed groups, including the recruitment of children and foreigners.'

⁶³ S/2019/498/para.68, 15 June 2019.

⁶⁴ Information received by the Panel from an international NGO, 21 June 2019. In the case of Sam-Ouandja, allegedly after the complaints received by the Fulani families to the FPRC, the UPC were not able to leave with any boys, only money and cows. The UPC under Garba in Mboki (Haut Mbomou prefecture) also requested Fulani families to give a child to the rebellion for their security; the 3R also reportedly has a similar practice in the Ouham-Pende prefecture.

⁶⁵ Meeting with Ali Darassa, Bokolobo, 21 April 2019.

⁶⁶ Meeting with former child soldier, Bangui, 19 January 2019.

Annex 4.11: Facebook profile of Dipen Mavani.

Available at <https://www.facebook.com/dipen.mavani.92>

[consulted on 17 June 2019]



Annex 4.12: Oumar Banga's activities on Facebook.

Screenshots from <https://www.facebook.com/oumar.banga.5>

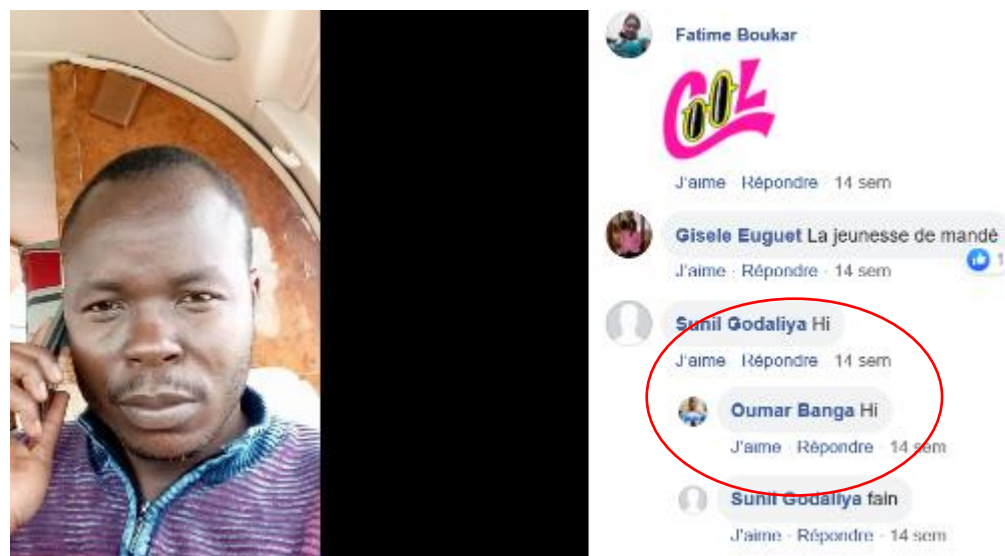
[Consulted on 17 June 2019]

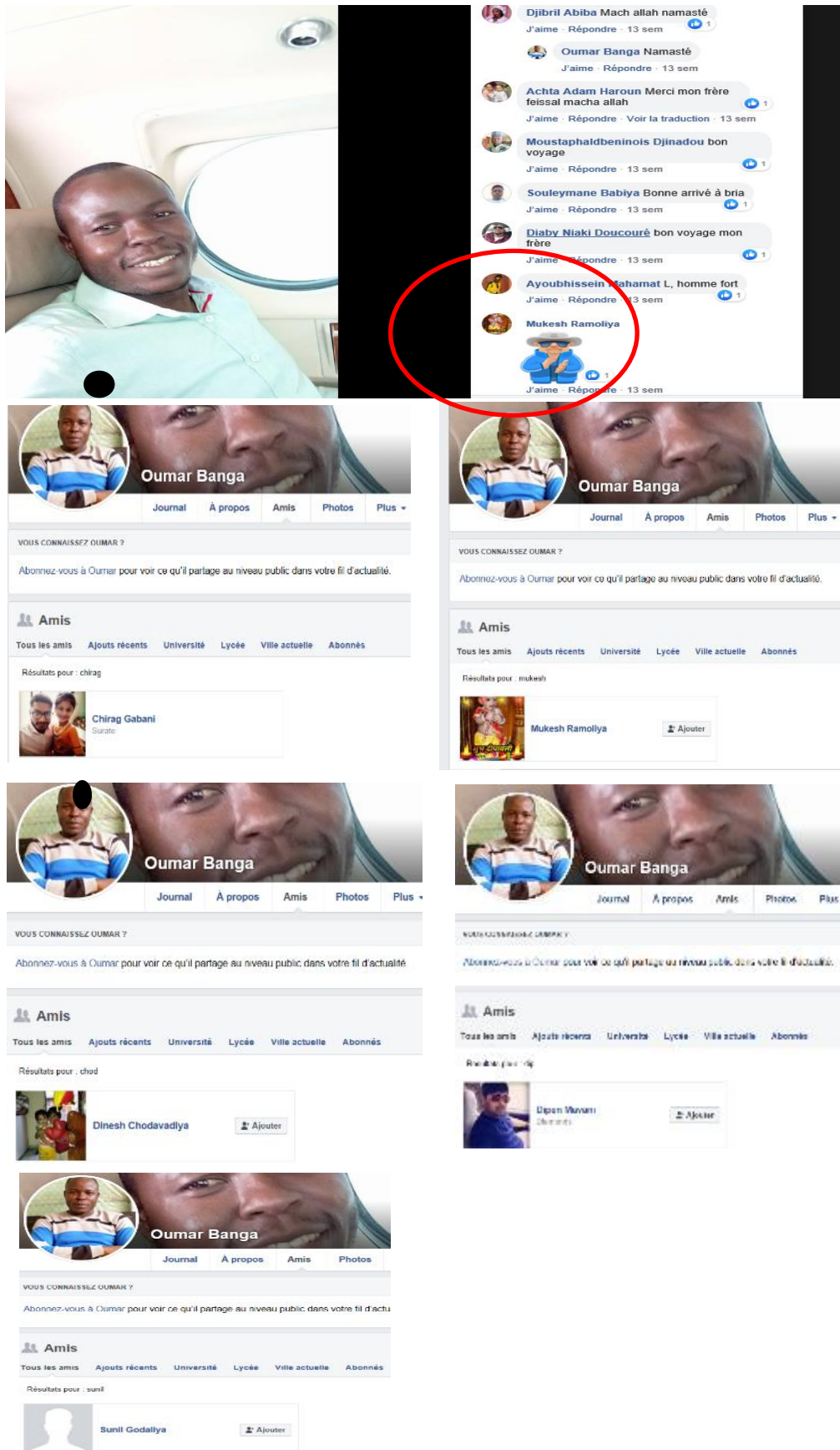
Information confirming his activities as a dealer of diamonds from eastern CAR.





Screenshots from Oumar Banga's Facebook profile confirming his connections with Indian diamond buyers.





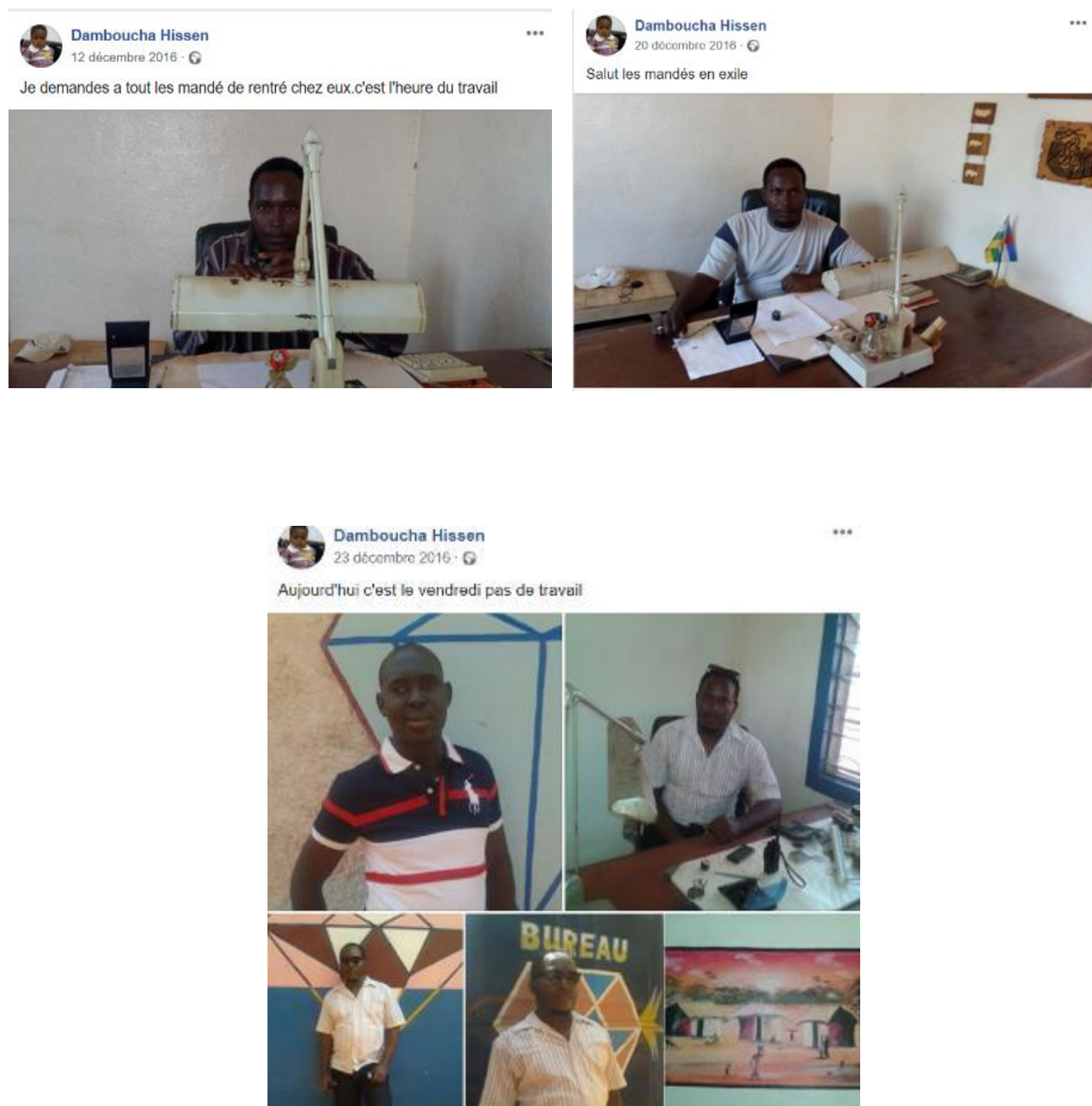
The collage consists of several elements:

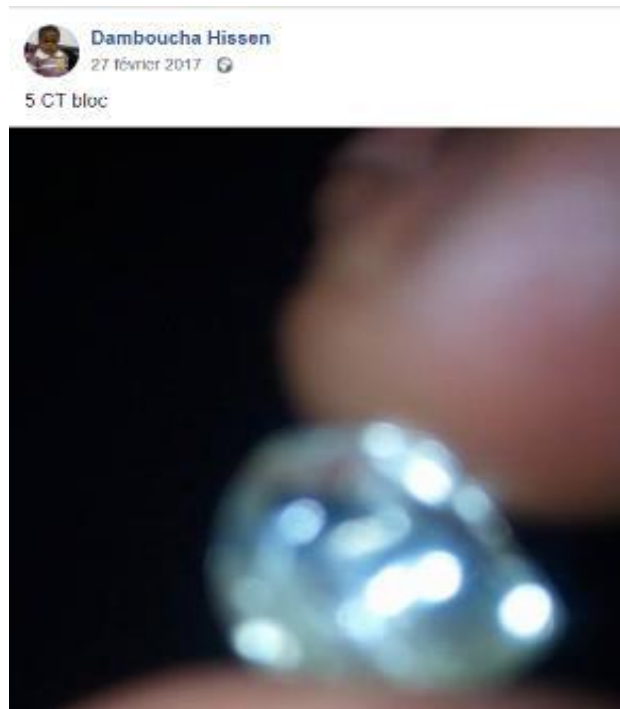
- Top Left:** A photograph of a man with short dark hair, wearing a light blue button-down shirt, smiling and looking towards the camera.
- Top Right:** A screenshot of a Facebook comment thread. The comments are:
 - Djibril Abiba Mach allah namasté (J'aime · Répondre · 13 sem)
 - Oumar Banga Namasté (J'aime · Répondre · 13 sem)
 - Achta Adam Haroun Merci mon frère feissal macha allah (J'aime · Répondre · Voir la traduction · 13 sem)
 - Moustaphalbeninois Djinadou bon voyage (J'aime · Répondre · 13 sem)
 - Souleymane Babiya Bonne arriv à bria (J'aime · Répondre · 13 sem)
 - Diaby Niaki Doucouré bon voyage mon frère (J'aime · Répondre · 13 sem)
 - Ayoubhissein Mahamat L, homme fort (J'aime · Répondre · 13 sem)
 - Mukesh Ramoliya (J'aime · Répondre · 13 sem)
- Middle Left:** A screenshot of the Facebook profile of 'Oumar Banga'. The 'Amis' (Friends) section shows search results for 'chirag', with 'Chirag Gabani' (Surate) listed.
- Middle Right:** Another screenshot of the 'Oumar Banga' profile. The 'Amis' section shows search results for 'mukesh', with 'Mukesh Ramoliya' listed and an 'Ajouter' (Add) button.
- Bottom Left:** A third screenshot of the 'Oumar Banga' profile. The 'Amis' section shows search results for 'chod', with 'Dinesh Chodavadiya' listed and an 'Ajouter' button.
- Bottom Right:** A fourth screenshot of the 'Oumar Banga' profile. The 'Amis' section shows search results for 'sunil', with 'Sunil Godaliya' listed and an 'Ajouter' button.

Annex 4.13: Hissein Damboucha's activities on Facebook.

Available at <https://www.facebook.com/damboucha.hissen>
[consulted on 17 June 2019]

Pictures showing him in collectors' offices and featuring diamonds and gold seemingly for sale.





Annex 4.14: Bria-based office of diamond collector Panchabhai Chodvadry Dinesbhai.
Picture taken by the Panel on 21 January 2019.



Annex 4.15: Pictures of Indian buyers and Oumar Banga posted on Hissein Damboucha's Facebook profile.

Available at <https://www.facebook.com/damboucha.hissen> [Consulted on 17 June 2019]

Pictures featuring Chirag Gabani (uploaded on 10 August 2018 and 27 April 2018).



Picture featuring Chirag Gabani and Panchabhai Dineshbhai Chodvadry (uploaded on 17 January 2017).



Picture featuring Oumar Banga (uploaded on 19 December 2016)



Annex 4.16: Seizure of undeclared rough diamonds at Bangui M’Poko International Airport (7 March 2019).

Picture available at

<https://www.facebook.com/CentrafriqueInfo/photos/pcb.2581414075300016/2581413775300046/?type=3&theater> [Consulted on 17 June 2019]



Picture available at

<https://www.facebook.com/CentrafriqueInfo/photos/pcb.2581414075300016/2581413875300036/?type=3&theater> [Consulted on 17 June 2019]

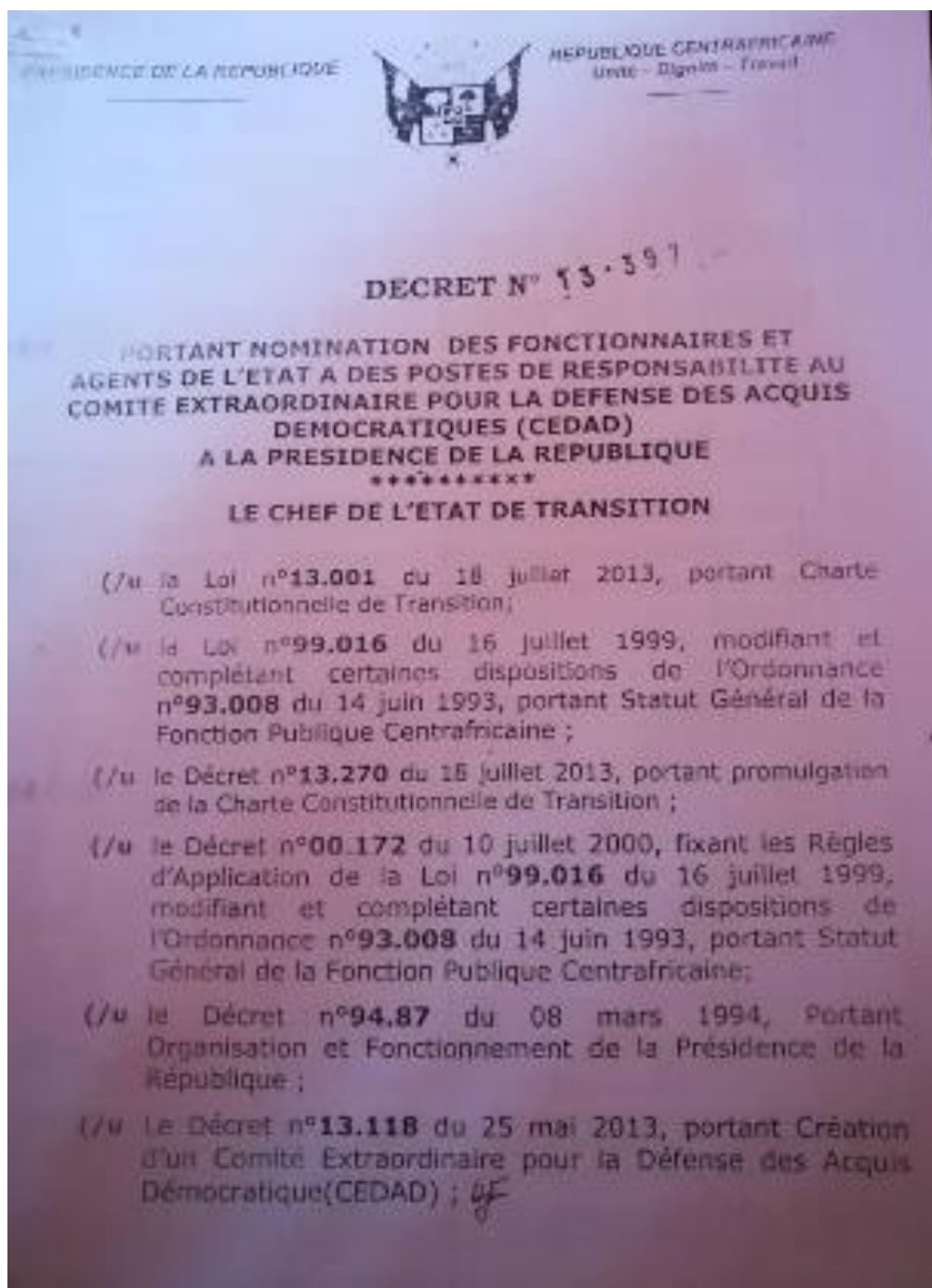


Sélémane Oumar Garba

Annex 4.17: Sélémane Oumar Garba's appointments as a Séléka member.

Sélémane Oumar Banga's appointment as head of the Administrative and Financial Department of the *Comité Extraordinaire pour la Défense des Acquis Démocratiques* (CEDAD). The CEDAD was headed by listed individual Nourredine Adam and was created during the presidency of Michel Djotodia.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 30 April 2019.



(/u le Décret n°**13.396** du 30 septembre 2013, portant Organisation et Fonctionnement du Comité Extraordinaire pour la Défense des Acquis Démocratiques.

SUR PROPOSITION DU DIRECTEUR GENERAL

DECRETE

Art.1^{er} : Sont nommés aux différents postes de responsabilité ci-après, les Fonctionnaires et Agents de l'État dont les noms suivent :

I- CABINET

Chef de Cabinet

- Monsieur **Clément DOMBIAS**

Conseiller Spécial, Chargé des Affaires Juridiques

- Monsieur **Joseph Junior ZONGAVODET**, Commissaire de Police

Chef de Service de Secrétariat

- Mademoiselle **Lore ADJASS**

II- DIRECTION DES ANALYSES

Directeur

- Monsieur **Noel DJIBRINE**, Commissaire de Police

Chef de Service Politique

- Monsieur **Christian MOCKET**

Chef de Service Intérieur et Extérieur

- Monsieur **Abdoulnabi DJARSOUL**

Chef de Service de Lutte Anti-terrorisme

- Monsieur **Bernard WASSIALO** 

III- DIRECTION DE LA RECHERCHE

Directeur

- Monsieur Etienne YANGA GREKONDEMBI

Chef de Service Enquête et Investigation

- Monsieur Raoul HASSAN HAROUN

Chef de Service Surveillance des Objectifs

- Monsieur Zakaria DJOUMA

Chef de Service de Protection et Intervention

- Monsieur BAH MAHAMAT

IV- DIRECTION ADMINISTRATIVE ET FINANCIERE

Directeur

- Monsieur Séléman OUMAR GARBA

Chef de Service Administratif et Personnel

- Madame Nathalie LEGUETAMA

Chef de Service Financier

- Monsieur ABDARAMANE HAMIT

Chef de Service Matériel et Logistique

- Madame Eliane MIZALI-KAYA

Art. 2: Le présent décret, qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel.

Fait à Bangui, le

02 OCT 2019



Michel DJOTODIA AM NONDROKO

Sélémane Oumar Garba's appointment as FPRC's General Treasurer (July 2014).

Birao declaration of 10 July 2014. Document obtained by the Panel from a confidential source on 7 September 2016.

COMMUNIQUE FINAL

DE LA PREMIÈRE ASSEMBLÉE GÉNÉRALE DES CADRES POLITIQUES DU FRONT POPULAIRE POUR LA RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE (FPRC) TENUE À BIRAO

Du 06 au 10 juillet 2014, s'est tenue à Birao la première Assemblée Générale du Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC) sous la Présidence du Général Mahamat Nouradine ADAM, Premier vice Président de l'ex-coalition séléka.

Ont pris part à ces assises les personnalités politiques ci-après :

Le Général Mohammed Moussa DHAFFANE; le Ministre d'Etat DJONO AHABA Herbert Gontran; le Général DAMANE Zakaria; le Général ISSA ISSAKA Aubin; le Général ABDELKARIM Moussa ;le Général BABA Issène, Chef de mission de l'Etat Major des Forces Républicaines ; le Général ACHAFI DAOUD; le Général YAYA Bourma ; le Général MAHAMATKER; le Général Nama Hamat DAGACHE; Messieurs les Ministres; les Conseillers Nationaux de Transition ; les Sultans de la Vakaga et du Bamingui Bangoran; les leaders communautaires; les Cadres musulmans ; les Conseillers Municipaux.

L'objectif est d'évaluer la crise actuelle et redéfinir une nouvelle orientation politique du mouvement.

Les points suivants ont fait l'objet d'examen :

- 1- Le compte rendu des activités de la coordination politique provisoire ;
- 2- L'adoption des textes de base ;
- 3- La mise en place du bureau politique ;
- 4- Le forum de Brazzaville.

A l'issue de cette Assemblée Générale, il a été arrêté ce qui suit :

1. Du compte rendu des activités de la coordination provisoire

Les participants ont pris acte de ce compte rendu et ont félicité la coordination politique provisoire de leurs efforts.

2. De l'adoption des textes de base

L'assemblée générale a entériné la dissolution de la coalition Séléka et a donné le nom du nouveau mouvement qui s'appelle **Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC)**. En examinant les textes, les participants ont apporté des amendements tant qu'à la forme qu'au fond. C'est ainsi que la validation des textes a été reportée à une assemblée générale extraordinaire qui sera convoquée par le bureau politique.

3. De la mise en place du Bureau politique

Les participants ont passé en revue les maux qui sont à l'origine de la divergence entre les Cadres politiques de FPRC et se sont accordés pour désigner les différentes personnalités aux postes suivants :

- Président : **Michel DJOTODIA AM NONDROKO**
- 1^{er} vice-président chargé des questions de défense et de sécurité : **GI. Mahamat Nouradine ADAM**
- 2^{ème} vice-président chargé de logistique et de l'administration : **GI. Mohamed Moussa DHAFFANE**
- 3^{ème} vice-président chargé des questions économiques et financières : **Mahamat TAÏB YACOUN**
- Conseiller chargé Désarmement, Démobilisation Réinsertion (DDR) : **Abdoulaye Issène RAMADANE**
- Conseiller chargé de Défense globale : **GI. Damane ZAKARIA**
- Conseiller chargé de la culture civique et de la formation : **Ousmane Mahamat OUSMANE**
- Secrétaire Général : **Moustapha SABOUNE**
- Secrétaire Général Adjoint : **Hamat MAL-MAL ESSENE**
- Trésorier Général : **Sélémane Oumar GARBA**
- Trésorier Général Adjoint : **Djouma NDJABA**
- 1^{er} Commissaire aux comptes : **Gilbert TOUMOU DEYA**

- 2^{ème} Commissaire aux comptes : Assane BOUBA ALI
- Délégué chargé des relations extérieures : Eric Neris MASSI
- Délégué chargé des affaires juridiques : Mamadou Moussa DANGABOU
- Délégué chargé des affaires politiques : Mahamat ABRASS
- Délégué chargé de la mobilisation des ressources financières : Haroun Amalas AMLAS
- Délégué chargé des projets de développement : Rizigala RAMADANE
- Délégué chargé de la promotion féminine : Elodie TABANE MAHAMAT
- Délégué chargé des affaires sociales et culturelles : Ahakar MOUSTAPHA
- Délégué chargé de la jeunesse : Ibrahim Sallat HAMIT
- Délégué chargé des médias et des nouvelles technologies : Mahamat Ahamat SEID
- Délégué Adjoint chargé des médias et nouvelles technologies : Ousmane ABAKAR
- Délégué Europe : Sali MANDJO
- Délégué Amérique : Abidine ABDOU
- Délégué Asie : Ibrahim OUSMANE
- Délégué Afrique et monde Arabe : Salehou NDIAYE
- Porte-parole : Awaï HABILO

À l'issue de la mise en place de ce nouveau bureau, les participants ont donné des orientations claires aux nouveaux membres afin de prendre leur responsabilité face aux défis qui les attendent.

4. De la participation de Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC) au prochain forum de Brazzaville

Les Cadres politiques de FPRC s'adhèrent et se félicitent de l'initiative des Chefs d'Etat au 23^{ème} Sommet de l'Union Africaine tenue à Malabo pour la tenue d'un forum à Brazzaville relative à la crise Centrafricaine.

Cependant, le Rapport des Nations Unies soutenu par l'Union Africaine précise en substance : « les milices chrétiennes anti-balaka sont des voyous et des bandits de grand chemin et méritent d'être traitées par les organisations internationales comme tel..... ».

Cette question nécessite une large consultation car les véritables victimes sont les populations civiles musulmane et chrétienne assimilées.

Toutes fois, le bureau politique est mandaté pour apprécier l'opportunité de participer à ce forum.

Les participants ont constaté avec amertume la partialité des Nations-Unies à travers le BINUCA et les forces françaises de l'opération SANGARIS qui n'ont pas réagi devant les actes de destruction des habitations, des mosquées et Conrès, l'anthropophagie et la profanation des corps des musulmans.

Les participants ont également noté l'incapacité des forces étrangères à protéger les musulmans après la démission du Président Michel DJOTODIA. Cela rejoint la déclaration solennelle de la Présidente de Transition fait au cours de sa visite officielle pendant le mois de février 2014 à Ndjamena qui affirmait « qu'elle n'avait pas les moyens de protéger les musulmans », les persécution du gouvernement contre les fonctionnaires musulmans et le non-respect des Accords de NDJAMENA.

Après avoir épuisé les points inscrits à l'ordre du jour, l'assemblée générale a adressé ses vifs remerciements à la MISACA, au Président de la Délégation spéciale auprès de la commune de Rida, à sa Majesté, le Sultan de la Vakaga et aux populations de Bira pour son accueil fraternel et son aimable hospitalité.

Enfin, à l'unanimité les participants ont adopté le présent communiqué final et les recommandations des travaux de la première Assemblée Générale des cadres politiques de Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FFRC) jointes en annexe.

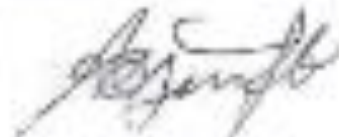
Fait à Bira le, 10 juillet 2014

Le Rapporteur Général



Amir IDRISS

Le Président du comité d'organisation



Pôlar ABDEL-DJOUBAR

Annex 5.1: Further information (including photos and map) on 3R attacks.

Full chronology

Incidents involving Fulani prior to the Lemounda/ Koundjili killings

The events leading up to the killings on 21 May 2019 in Lemouna and Koundjili began on 17 April with an attack against a Fulani by four individuals in Ndjom Ndjom village (5 kilometers from Lemouna in Ouham Pendé prefecture; see map below).⁶⁷ On leaving the Paoua hospital, this individual demanded a payment of FCFA 250,000 (about \$410) before 13 May 2019 from the villagers of Lemouna, threatening to seek revenge with the 3R if they failed to pay by this date.⁶⁸ The *chef du groupe* of Lemouna reported this to the judicial officials in Paoua; he attempted but failed to find a negotiated solution with the Fulani during a meeting in Pougol (see map below).⁶⁹ Four individuals had earlier been arrested over the original 17 April attack against the Fulani, but escaped from the prison in Paoua on 8 May 2019.⁷⁰

In the second incident, an RJ element accompanied by two others, killed a Fulani trader in Koundjili on the evening of the 8-9 May.⁷¹ The relatives of this Fulani went to the 3R to lodge a complaint⁷² even though the Koundjili villagers had handed over two of the three suspects (the third had fled to Cameroon) to the gendarmes on 9 and 10 May and they had also burned their houses (see photos below).⁷³

Attacks of 21 May in Lemouna and Koundjili

On 21 May 2019, the day of the attack, villagers in Loura (see map below) reported seeing 14 motorbikes coming from Létélé (where 3R has a base) heading towards Lemouna-Koundjili, but only four returned.⁷⁴ Just before noon, 14 motorbikes with around three uniformed elements on each – apart from one non-uniformed element - stopped in Lemouna village.⁷⁵ In Lemouna, the villagers recognized some of them as 3R elements who come to the village for the market, or to harass the Fulani in their camp near to the town.⁷⁶ This includes the three individuals handed over by 3R

⁶⁷ Meeting with Prosecutor, Paoua and confidential source, 29 and 27 May 2019.

⁶⁸ Confidential report of a meeting involving Jean Deny Albert Horo, Chef du groupe of Lemouna, Paoua, 31 May 2019 and meeting with villagers, Lemouna, 28 May 2019 and meeting with the Prosecutor, Paoua, 30 May 2019.

⁶⁹ Confidential report of a meeting involving Jean Deny Albert Horo, Chef du groupe of Lemouna, Paoua, 31 May 2019.

⁷⁰ Meeting with Prosecutor, Paoua, 30 May 2019.

⁷¹ Felix Toumakeya was an RJ-Sayo element and had been based in Kouï-DeGaulle and then later Létélé with the 3R. Meeting with Felix Toumakeya, RJ element and detainee, Paoua, 29 May 2019.

⁷² Meeting with Prosecutor, Paoua, 29 May 2019 and 3R Comzone Létélé, Létélé, 16 May 2019.

⁷³ Meeting with villagers, Lemouna, 28 May 2019.

⁷⁴ Meeting with confidential source, Paoua, 27 May 2019.

⁷⁵ Meeting with eyewitnesses, Lemouna, 28 May 2019.

⁷⁶ Meetings with eyewitnesses, Lemouna, 28 May 2019.

leadership to national authorities on 24 May. The 3R elements asked for the local youth leader and the village chief,⁷⁷ claiming to want to speak to them in matters linked to cattle, but at the same time, several 3R elements rounded up all the males from the quarters, tying 22 of them up in groups of two or three close to the village chief's house.⁷⁸ Any women who approached were sent away. They had not brought rope with them to tie up the individuals but asked for rope from the villagers and also used the clothes of some of the villagers.

Four of the motorbikes continued to Koundjili: two stopped at the entrance to the village while the other two went to the top. At the entrance to Koundjili, the 3R elements gathered together 13 males instructing them to lie down with their heads to the ground. Unlike in Lemouna, the villagers at the top of Koundjili had fled, leaving just a deaf child and a traveller who had just arrived in the village. The 3R killed these two civilians and looted a shop.⁷⁹ Meanwhile, at the bottom of the village one of the group of 13 fled, at which time the execution of the other 12 began. Each person was shot with a bullet, leaving no wounded (see photos below). A MINUSCA convoy arrived at this moment at the top of Koundjili at which time the 3R elements fled on their motorbikes for Lemouna.⁸⁰

When these same 3R elements then arrived in Lemouna, some eyewitnesses reported hearing the returning 3R elements shout at those who had remained there. Only on the arrival of these elements from Koundjili, did those remaining then proceeded to execute those who were tied up. In Lemouna several individuals still managed to flee and others were wounded.⁸¹ All 3R elements left at this time but some took different routes to return back to Létélé.⁸²

Incidents in the Bohong area

At the same time as the Koundjili and Lemouna killing, the 3R also carried out a series of attacks in the area to the south of Bohong. The origin of these attacks appeared to be once again several incidents involving Fulani herders.

On 13 May, a Fulani was killed in Mbere/Songo Yongo (20 kilometers south-east of Bohong).⁸³ On 14 May, in response to the incident the day before, a local Fulani group attacked the village resulting in the death of a

⁷⁷ These were the only two individuals who were specifically requested. Meetings with eyewitnesses, Lemouna, 28 May 2019.

⁷⁸ Meeting with eyewitnesses, Lemouna, 28 May 2019 and Bangui, 3 June 2019.

⁷⁹ Meeting with eyewitnesses from Koundjili, Koundjili, 29 May 2019.

⁸⁰ Meeting with confidential source, Paoua, 27 May 2019.

⁸¹ Meetings with villagers, Lemouna, 28 May 2019.

⁸² Meeting with confidential source, Paoua, 27 May 2019.

⁸³ Meeting with gendarmes, Bohong, 18 May 2019. In a meeting with the Panel in Kouï on 17 May 2019, Sidiki claimed that the anti-balaka from Bozoum were behind this killing. Meeting with Sidiki, Kouï, 17 May 2019.

village chief and his two children, along with a second Fulani.⁸⁴ On 15 May reports were received that around 40 3R elements moved from Bokaya southwards to Loh village, south-west of Bocaranga, in response to the killing of two Fulani.

There then followed a series of 3R attacks on villages around Bohong:

- on 16 May 2019, around 28 3R elements attacked Ndarandaye (10 kilometers north-east of Bohong) and beat up the village chief;
- on 17 May, 3R elements reportedly attacked Maikolo (25 kilometers south-east of Bohong) looting a health centre and exchanging fire with a self-defence group;
- on 19 May 2019, the 3R reportedly attacked more villages along the river Ouham.⁸⁵

On 21 May, around 50 3R elements launched an attack against Bohong,⁸⁶ killing at least nine civilians directly and wounding four others, with at least six others are believed to have died while fleeing the attack.⁸⁷ On 22 May, a MINUSCA delegation convinced the 3R to withdraw from Bohong. On 24 May, the 3R also left Bokaya after requests from MINUSCA only to return on 18 June against the agreement and despite the presence of the FACA in the town.⁸⁸

⁸⁴ Meeting with gendarmes, Bohong, 18 May 2019.

⁸⁵ Confidential report, June 2019.

⁸⁶ Meeting with confidential source, Paoua, 27 May 2019.

⁸⁷ Confidential report, 12 June 2019.

⁸⁸ Confidential report, 19 June 2019.



Photographs obtained by the Panel from a confidential source between 29 May and 25 June 2019:

Photo of individual victim shot in Koundjili I after the population fled



Photo of male victims shot after being ordered to lie face down on the ground in Koundjili II



Photo of male victims tied up and shot in Lemouna



Graves for the victims of Koundjili and Lemouna



Annex 5.2: Communiqués of armed groups condemning the killings of Lemouna and Koundjili.

Below the communiqué published by FPRC on 23 May 2019. Similar communiqués were published by other groups, including ex-Séléka factions MPC and UPC.

Document obtained by the Panel from an armed group member on 24 May 2019.

FRONT POPULAIRE POUR LA
RENAISSANCE DE CENTRAFRIQUE

BUREAU EXECUTIF NATIONAL

PRESIDENCE

N° 009/FPRC/BEN 019



République Centrafricaine
Unité - Dignité - Travail

COMMUNIQUE DE PRESSE

Le Bureau Politique du Front Populaire pour la Renaissance de Centrafrique (FPRC) est consterné par les tueries d'une extrême lâcheté perpétrée contre les populations civiles innocentes de Koundjili, Djoumjour, Bohong et Lemouna, dans la préfecture de l'Ouham-Pendé, le 21 mai 2019, causant des dizaines des victimes dont le député suppléant de Paoua 1.

Le Bureau Politique du FPRC présente ses condoléances les plus attristées aux familles des victimes et condamne avec la dernière énergie ces actes ignobles, barbares, inacceptables.

En ce moment où tout est mis en œuvre pour la pacification de la RCA et le retour à l'ordre institutionnel, le Bureau Politique du FPRC dénonce ces massacres et se désolidarise de leurs auteurs.

Fidèle à son engagement total et adhésion sans faille à l'APPR-RCA, le Bureau Politique du FPRC s'associe à l'action du gouvernement et de la MINUSCA pour empêcher toutes les actions d'obstruction à la mise en œuvre de l'APPR-RCA et se met à la disposition du gouvernement pour discuter, en bilatérale, des arrangements sécuritaires transitoires (article 16 de l'APPR-RCA) en vue de la mise en œuvre des points mentionnés à l'article 5 de l'APPR-RCA dans l'ensemble des zones sous contrôle FPRC.

Fait à Birao, le 23 mai 2019

Le Vice-Président



Annex 5.3: Declaration of Degaulles creating the RCP signed on 20 October 2018.

Document obtained by the Panel from an armed group leader on 1 November 2018

La déclaration de coordination des groupes armés(RCP)

P.O.
A. B.
A. T. O. U. K. O. I.
C. O. O. B. S.

Vu le conflit entre les groupes armés ;

Vu les barrières abusives qui empêchent la libre circulation des personnes et biens ;

Vu la provocation et agression des FACAS sur les groupes armés engagés dans les processus de paix (le cas de RJ) ;

Vu les vols de bétails, tueries des paysans, pillage et incendie systématique des villages par des groupes armés non identifiés ;

Vu l'enlèvement des paysans et le personnel Humanitaire ; (le cas de MENTOR à Paoua) ;

Nous, les cinq groupes Armés de la zone Ouest : 3R, FDPC, ATB, RJS et RJB réunis à dégaule du 18 au 20 Octobre 2018 dans une plate forme dénommée le Rassemblement Centrafricain pour la paix (RCP) sous la coordination du GAL Sidiki Abbass, décidons ce qui suit :

- 1 Promouvoir la libre circulation des personnes et biens.
- 2 Consolider la Paix et promouvoir la cohésion sociale qui est un facteur d'unité pour tous les fils et filles du pays
- 3 Parvenir à un pacte de non agression entre les différents groupes armés
- 4 Renforcer la promotion de processus de dialogue de l'union Africaine
- 5 Se préparer à la sensibilisation pour le lancement du grand DDRR de nos différents groupes armés
- 6 Remercier les Nations Unies, L'Union Africaine, L'Union Européenne, CEEAC, la CEMAC, toute la communauté internationale pour leur volonté ferme d'accompagne le Centrafrique sur le chemin de la Paix

3 R

RJS

ATB

FDPC
A. B. C.
M. D. B. A. F.
B. E. R. A. I. A. I.

Arnould LYA

Les signataires :

ANTIBALAKA

RJ Sayo



P.O.
Adamou Ndale

P.O.
Armel Sayo

GAL Sidiki Abbass

RJ Belangar

P.O.
ATOUKOU
carlos

Djim wdei bebiti Laurent

FBPC

P.O.
NABBA F. BERNARD

GAL Abdoulaye Miskine

Fait à Degaulle, le 20 Octobre 2018

P.O.
ATOUKOU
carlos

3 R

RJ/S
BESSATIN URBAIN

ATB
Arnaud LTA

FBPC
NABBA F. BERNARD

Annex 5.4: Additional information on the armed group 3R.

The armed group 3R controls the a significant part of the area bordering Cameroon, a key zone from which to monitor activities related to transhumance. In the border town of Mbéré (Ouham-Pendé prefecture), the customs post is held by officials appointed by the national authorities in Bangui. Their situation is particularly precarious given the limited support they receive from the State.⁸⁹ Some of them even hold refugee status in Cameroon from where they commute daily; the 3R comzone also obliges them to pay 100,000 FCFA per week to the 3R Ngaoundaye checkpoint.⁹⁰

In parallel with its recruitment efforts, the leadership of 3R has also organized training for its fighters. According to the population in Kouï, 3R elements are conducting daily physical exercises; to be recruited, the fighters also need to go through a selection process to determine whether they are physically fit. According to many sources, a former Cameroonian soldier referred to as “Abdulaziz” and seen by the Panel, supervises the 3R training (see picture below). This individual is reportedly a former member of the *Brigade d’Intervention Rapide* (BIR) who had fled Cameroun to avoid imprisonment there.

The absorption of new elements, in particular from Siriri, such as Abdelkader Ramadan, now present in Kouï alongside Sidiki, creates a challenge for Sidiki’s authority. Ramadan is a former Siriri leader from the Oudah ethnic group, a community within the Fulani and at the heart of the Baba Ladé rebellion (S/2018/1119, para. 131-133). As the Ouadah community still has a major influence within the Fulani-dominated armed groups in CAR, and given Sidiki’s health issues, the Panel assesses that Ramadan might claim leadership of 3R in the near future.⁹¹

⁸⁹ Meeting with custom officials, Mbéré, 16 May 2019.

⁹⁰ Meeting with confidential source, Ngaoundaye, 15 May 2019. Panel’s mission to Ouham-Pendé prefecture, 13-19 May 2019.

⁹¹ Meeting with a confidential source, Bangui, 13 June 2019. Panel’s mission to Ouham-Pendé prefecture, 13-19 May 2019.

Picture of “Abdulaziz” as identified by confidential sources.

Picture taken by the Panel in Ngaoundaye on 15 May 2019.



Annex 5.5: Uniformed and non-uniformed 3R fighters with AK-type assault rifles and a Galil ACE 32.

Pictures of 3R fighters carrying AK-type assault rifle taken by the Panel in Létélé and Ngaoundaye on 16 May 2019.



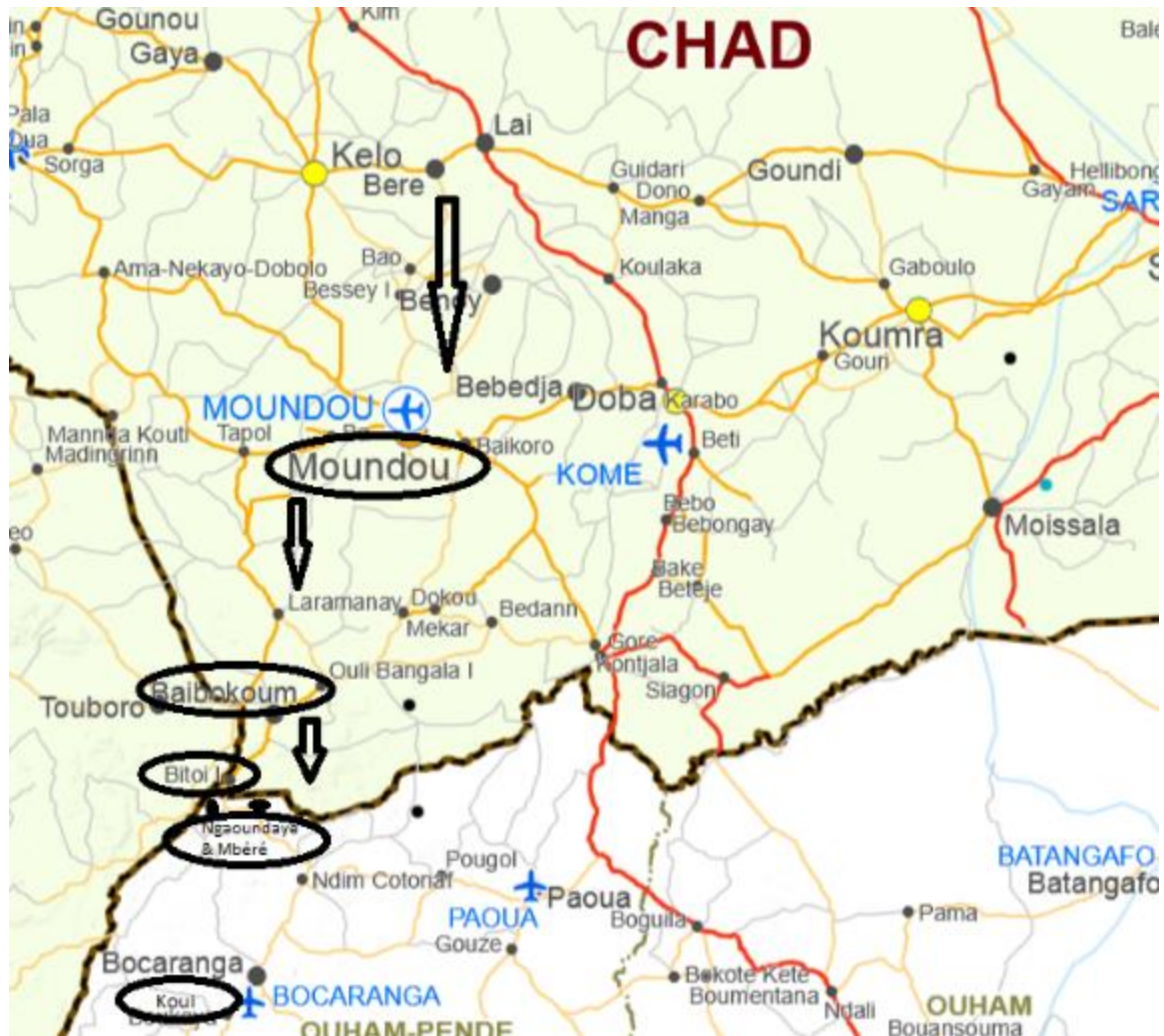
Picture of 3R fighter carrying a Galil ACE 32 7.62x39mm, received from confidential source on 22 June 2019.



Picture of 3R fighters with different uniforms taken by the Panel at the Ngaoundaye 3R base installed in State buildings (gendarmerie) on 16 May 2019.



Annex 5.6: Map showing several 3R trafficking routes.



Annex 5.7: Photograph of a side road cleared by 3R in border town Mbéré and connecting with the Mbaibokoum-Bitoi axis.

Picture of the cleared side road in Mbéré taken by the Panel on 16 May 2019.



Annex 5.8: Additional information on the acquisition of pickups, weapons and ammunition by 3R.

Since mid-November 2018, 3R has acquired at least nine pickup vehicles with sheeted loads. In mid-November 2018, the group reportedly paid approximately FCFA 6 million (\$ 9,900) to acquire six land cruiser pickups from individuals in Chad. Machine guns were mounted atop these vehicles in the town of Kouï (Ouham Pendé prefecture).⁹² These machine guns would have been purchased around the same period, together with ammunition and other automatic weapons, for the reported total amount of FCFA 37 million (USD\$ 61,100). The material was reportedly transported to the village of Mini, located in Chad near the border with CAR and Cameroon, and trafficked into CAR via small side roads leading straight to Ngaoundaye. Local authorities, merchants and civilians met by the Panel reported that between January and April 2019, 3R purchased at least three other pickups vehicles from individuals in Chad,⁹³ and that at least weekly, 3R elements move to the Chadian border and beyond, on motorcycles, to pick up weapons, ammunition and uniforms.⁹⁴

Picture of Toyota pickups vehicles with 3R elements taken by the Panel in Kouï on 17 May 2019.



⁹² Meeting with local authorities from Kouï, Bangui, 25 January 2019. Panel's mission to Ouham-Pendé prefecture, 13-19 May 2019.

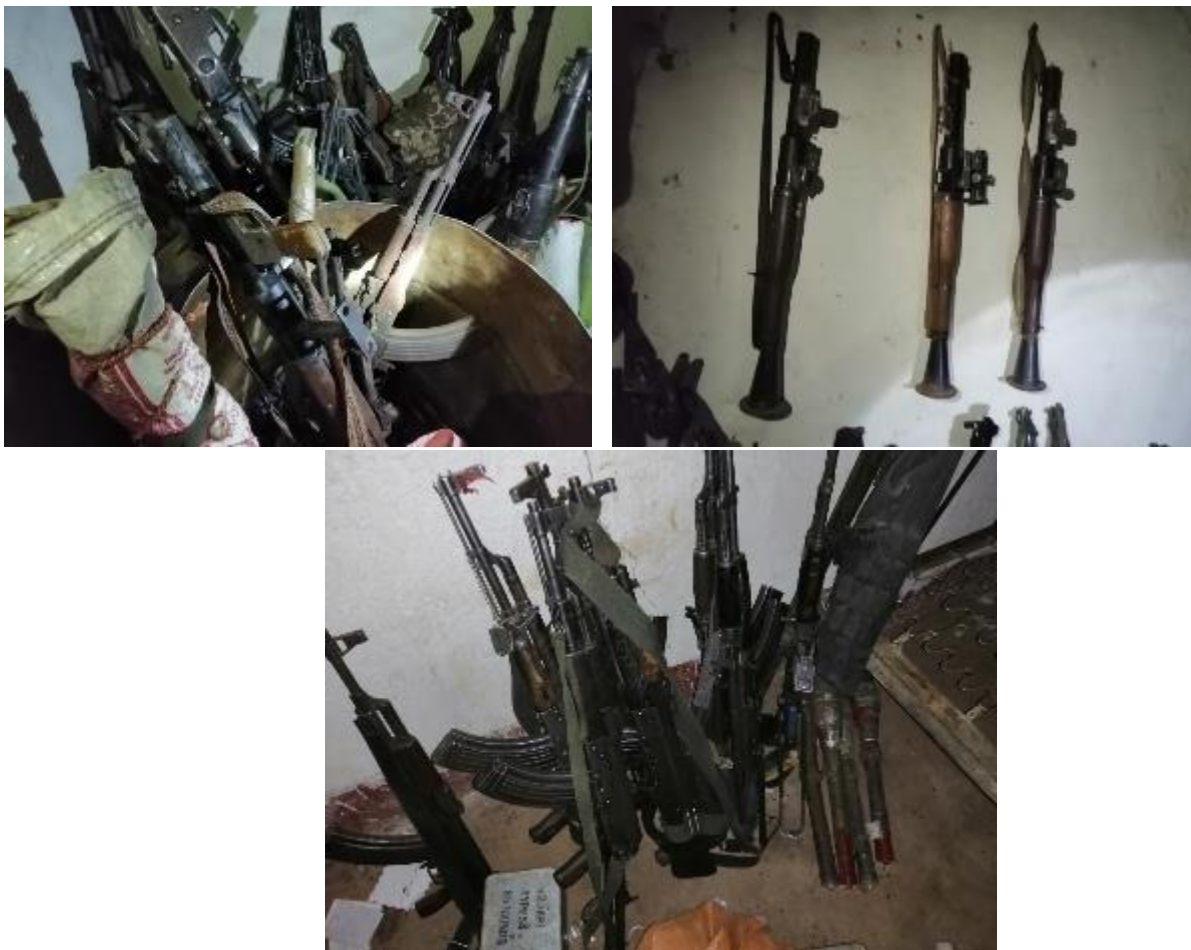
⁹³ Idem.

⁹⁴ Idem.

Annex 5.9: The 3R weapons storage and arms register system.

To control his fighters and for the 3R to appear as a well-organized and responsible armed group, Abbas Sidiki has installed a weapons storage and management system. In Kouï, there are reportedly four bases where 3R stores its weapons (for some of their weaponry, see pictures below). The main storage site, to which the Panel was given access, is located at Sidiki's base. Sidiki also showed the Panel the arms register of 3R on his computer. This register lists all weapons and the armed elements to whom the weapons and rounds of ammunition are given, as well as their specific location. According to Sidiki, when armed elements return to Kouï, they must first pass to one of the four weapons storage sites to hand over their weapons and ammunition. The weapons are then verified and the ammunition is accounted for.⁹⁵

Pictures taken by the Panel at the base of Sidiki in Kouï on 17 May 2019.



⁹⁵ Panel's mission to Kouï, 17 May 2019.

Annex 6.1: Additional information on the training of FACA.*On training of FACA by the European Union Training Mission in the Central African Republic*

The European Union Military Training Mission in the Central African Republic (EUTM) completed the training of 333 soldiers of the amphibious battalion on 30 November 2018 and 332 soldiers of a fourth battalion of the *Forces armées centrafricaines* (FACA) on 12 April 2019. As of 18 June, the total number of FACA soldiers trained by EUTM was 4,104 (2,598 for operational training and 1,506 for educational training).⁹⁶

On 24 June 2019, EUTM started the four-month basic training of the 1,023 new FACA soldiers in Bangui (camp Kassai) and Bouar (camp Lerclerc), initially scheduled to begin in January 2019 (see S/2018/1119, para. 177).

On 29 May, the Sanctions Committee received a notification from the Republic of Cyprus regarding the transfer of 100,800 pieces of 7,62x38mm ammunition for the support of and use by the training mission, which arrived in Bangui on 7 June 2019. EUTM now also uses some FACA weapons for their training.⁹⁷

On the training by, and related deployment of, instructors from the Russian Federation

The 175 Russian instructors were recently reinforced with an additional 60 instructors (S/2018/1119, para. 176). The total number of FACA soldiers trained by Russian instructors was 2,236.⁹⁸

Russian instructors are currently present in Bambari, Bangassou, Bocaranga, Bouar, Dekoa, Paoua, and Sibut to ensure that the skills acquired during the training are correctly applied by the FACA once deployed.⁹⁹ Russian instructors also continue to be involved in securing the transport of material from the Sudan into the territory of the Central African Republic. On 12 February, the escort travelling from Am Dafok through the town of Birao was escorted by FPRC elements.¹⁰⁰

Annex 6.2: Information on the country-wide recruitment process.

The country-wide recruitment procedure (organized with MINUSCA technical and logistical assistance) and training of new

⁹⁶ Meeting with EUTM, Bangui, 11 June 2019. Correspondance with EUTM, 18 June 2019.

⁹⁷ Meeting with confidential sources, 1 July 2019.

⁹⁸ Meeting with the Ambassador of the Russian Federation, 10 June 2019.

⁹⁹ Panel's missions to Bambari, Bangassou, Bocaranga, Bouar and Paoua, January to June 2019. Meeting with CAR Government representatives, 12 June 2019.

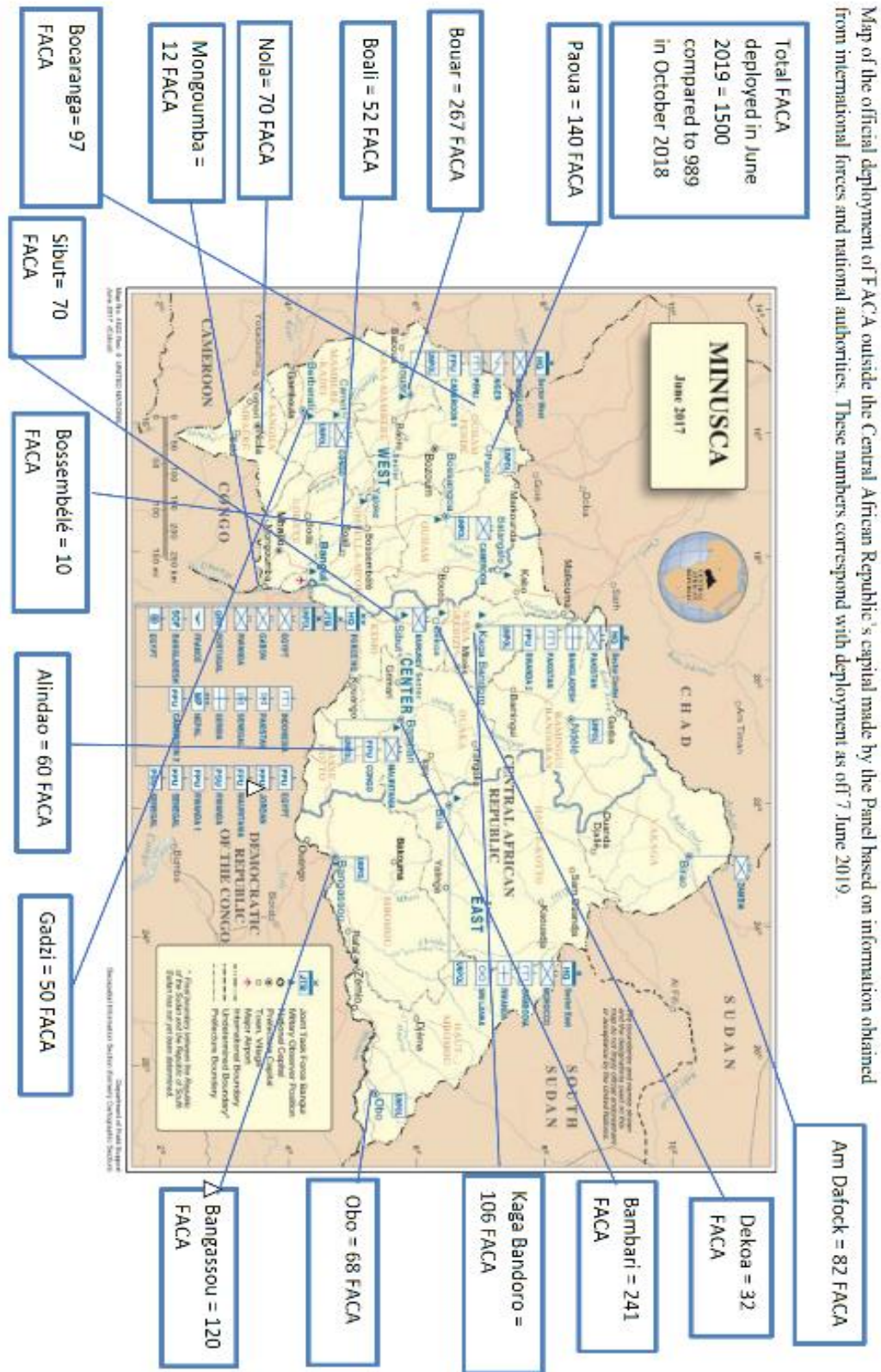
¹⁰⁰ Meeting with confidential sources, Birao, 16-18 April 2019. Telephone conversations with confidential sources, 12 February 2019.

recruits has been affected by several delays and a number of obstacles. Armed groups opposed the recruitment of potential FACA recruits in Ndélé (Bamingui-Bangoran prefecture) and Bria (Haute-Kotto prefecture); therefore, none of the candidates from these two prefectures could attend the examination process for FACA recruitment, which aimed at the inclusion of recruits from all the prefectures.¹⁰¹ Also, there were several attempts, including by Bangui-based individuals, to remove and add names from the selected list,¹⁰² which thus required rigorous nominal control.

¹⁰¹ See S/2018/1119, para. 177. Meetings with confidential sources, Bangui and Ndélé, 6 and 15 June 2019. Document with all recruitment results per prefecture, obtained by the Panel from confidential source on 28 May 2019.

¹⁰² Meeting with confidential sources, 13 June 2019.

Annex 6.3: Map on FACA deployment.



Annex 6.4: The challenges of FACA deployment.

FACA still have insufficient capacity for conducting operations without the substantive and constant support of MINUSCA and/or Russian instructors. For example, on 20 April 2019 the Panel met FACA deployed in Alindao. These FACA live alongside UPC elements in town, and stated to the Panel that they could only leave their base if protected by MINUSCA, as they were under constant threat from the UPC.¹⁰³ The UPC had declared that the FACA are not allowed to move in town.¹⁰⁴

Picture of FACA taken by the Panel, Alindao, 20 April 2019.



FACA also face serious logistical challenges. In Bambari, Bocaranga and Bouar, the Panel witnessed a lack of proper housing for deployed FACA (see picture below). In most areas where FACA are deployed, there is also still a lack of proper/safe storage capacity for weapons and ammunition, as observed by the Panel in Bangassou (see picture below).¹⁰⁵ In Bambari, Bouar and Bocaranga, the FACA also complained about a lack of fuel.¹⁰⁶ On the other hand, the Panel observed FACA based in Bocaranga selling the fuel they had just picked up in Bouar at the market in Bocaranga.¹⁰⁷ Another illustration is that, as of 7 June, there was a delay in FACA rotations in Bocaranga, Paoua, Kaga-Bandoro, Dekoa, Bambari, Bangassou and Alindao, i.e. almost 50% of those areas where FACA are

¹⁰³ Meeting with FACA, Alindao, 20 April 2019.

¹⁰⁴ Meeting with UPC zone commander, Alindao, 20 April 2019.

¹⁰⁵ Meeting with confidential sources, Bangui, 20 May 2019. Confidential documents, 14 June 2019.

¹⁰⁶ Panel's mission to Ouham-Pendé prefecture, 13-19 May 2019. Panel's mission to Bambari, 22 April 2019.

¹⁰⁷ Panel's mission to Bocaranga, 18 May 2019.

deployed (for the consequences on these delayed rotations, see below).¹⁰⁸

Picture of one of the destroyed FACA tents in their base in Bambari, taken by the Panel in Bambari on 22 April 2019



Picture of weapons and ammunition stored at the FACA base in Bangassou, taken by the Panel on 11 May 2019.



¹⁰⁸ Confidential document, 7 June 2019.

Annex 6.5: Cases of FACA misconduct.

Even if the number of abuses by FACA are significantly lower than those committed by armed groups, poor logistic arrangements and living conditions combined with a weak chain of command have resulted in numerous cases of misconduct by FACA being reported in all areas of deployment. Several reports refer to the “chronic lack of resources or professionalism” that have plagued the FACA.¹⁰⁹ To illustrate, on 3 March 2019 in Bocaranga, a FACA soldier killed another FACA and wounded another.¹¹⁰ FACA in Bocaranga have been accused by the population of setting up checkpoints to illegally tax civilians, and having arbitrarily arrested civilians.¹¹¹ On 4 March, in Obo, an armed FACA soldier stopped and threatened a MINUSCA patrol.¹¹² The same day, FACA soldiers fired shots in the air in their base, protesting the delays in their rotation: the FACA contingent had been deployed in Obo since May 2017.¹¹³ On 12 March 2019, during new protests by FACA on their delayed rotation, the commander of the gendarmerie brigade was killed inside the FACA base.¹¹⁴ FACA soldiers in Obo also imposed illegal taxes on civilians.¹¹⁵ In Bangassou and Béma, FACA soldiers also imposed illegal taxes on goods that civilians import from the Democratic Republic of Congo.¹¹⁶ In early April, one FACA soldier in Bangassou also sold his weapon to an individual linked with a self-defence group. The FACA soldier was later arrested.¹¹⁷ In Alindao, on 20 February, a FACA soldier shot in the air after he did not receive food.¹¹⁸ In Paoua, on 3 April 2019, six FACA soldiers kidnapped and physically abused two civilians.¹¹⁹ Four days later, three FACA elements physically abused a MINUSCA staff member in Paoua.¹²⁰ In Dekoa, FACA soldiers tortured six elderly women accused of witchcraft, one of whom later died.¹²¹ National authorities have investigated several cases of misconduct and sanctioned FACA; yet, not all abuses are managed by the military hierarchy.

¹⁰⁹ Confidential reports, February-May 2019.

¹¹⁰ Confidential report, 3 March 2019.

¹¹¹ Confidential report, February 2019.

¹¹² Confidential report, 4 March 2019. A similar incident occurred in Bocaranga early February. Confidential report 5 February 2019.

¹¹³ Ibid.

¹¹⁴ Confidential report 13 March 2019. Meeting with national authorities, Bangui, 17 April 2019.

¹¹⁵ Confidential report, March 2019.

¹¹⁶ Confidential report 10 February 2019. Confidential report, April 2019. Confidential report 28 May 2019. Confidential report 21 June 2019.

¹¹⁷ Confidential report, April 2019. Meeting with national authorities, Bangui, 17 April 2019.

¹¹⁸ Confidential report, 21 February 2019. Confidential report 23 May 2019.

¹¹⁹ Confidential report, April 2019. A similar incident committed by FACA soldiers reportedly took place in Bemal on 13 May 2019. Confidential report, May 2019.

¹²⁰ Ibid.

¹²¹ Confidential report, April 2019. A similar case reportedly took place in Nola on 29 January 2019. Confidential report, February 2019.

Annex 6.6: Information on the recruitment, training, equipment, redeployment and conduct of Internal Security Forces

As of 1 June, a total number of 259 police officers and 240 gendarmes had benefitted from training by Russian instructors (see also S/2018/1119, para. 178).¹²² The recruitment process of an additional 1,000 police and gendarmes is still ongoing; the nationwide information campaign on this new recruitment started on 15 June 2019 (see also S/2018/1119, para. 178).¹²³

In spite of the 2018 recruitment and training (S/2018/1119, para.178), the redeployment of the national security forces has yet to gain momentum. The lack of proper equipment and logistics, and the fear of armed group attacks such as those witnessed in January 2019 in Bambari (see annex 4.3), have prevented an effective and rapid deployment.¹²⁴

Only 28% of the 3,682 police and gendarme officers are currently deployed outside Bangui, most of them in the west, as the table below shows:¹²⁵

	Police	Gendarmerie	ISF
Bangui	948	1456	2404
Regions	296	733	1029
Not operational	188	61	249
Total	1432	2250	3682

Thanks to the material provided by the Russian Federation and France, following exemption requests, some progress has been made regarding the provision of weapons and ammunition; however, there continues to be a need for crowd control equipment, as shown during the 15 June demonstration where the crowd was dispersed with live ammunition shot in the air.¹²⁶

¹²² Meeting with the Ambassador of the Russian Federation, 10 June 2019.

¹²³ Meeting with confidential source, 11 June 2019.

¹²⁴ Confidential report, 10 June 2019.

¹²⁵ Meeting with confidential sources, 12 June 2019 and confidential document, 10 June 2019. See also S/2018/1119, para.182

¹²⁶ Panel's mission in Bangui, 15 June 2019. Phone conversation with confidential sources, 17 June 2019.

Even if the number of abuses is significantly lower than those committed by armed groups, there continue to be reports of misconduct committed by police and gendarmes, including physical abuse, collection of illegal taxes and the inappropriate use of weapons. For example, in late February 2019 a gendarme reportedly killed a civilian and wounded two others in Boda (Ombella-M'poko prefecture). The gendarme was arrested.¹²⁷ On 3 May, the commander of the gendarmerie in Gadzi (Mambere-Kadei prefecture) was accused of infringing the right to liberty of movement of a Muslim man.¹²⁸ On 30 May, civilians reported that gendarmes were illegally taxing them at five checkpoints installed on the Grimari-Bakala and Grimari-Kouango axes.¹²⁹

¹²⁷ Confidential document, March 2019.

¹²⁸ Confidential report, May 2019.

¹²⁹ Confidential report, 31 May 2019.

Annex 6.7: Additional information on the OCRB.

The OCRB has a history of human rights abuses including illegal detention, torture and extrajudicial killings (S/2016/694, paras. 38-41). Since 2016, MINUSCA has no longer co-located with the OCRB either at the headquarters in the 1st District or in any of the six antennae (92 logements, Damala, Ngouciment, PK 13, Bangouma, and Katine Plateau).¹³⁰ The former OCRB director, Robert Yekoua-Kette, was removed from his post on 8 June 2016 after being accused of human rights abuses.

According to video evidence and witness testimony, on 23 March 2019 at OCRB 92 logements, three OCRB elements in uniform, together with a fourth in civilian clothing (later identified as the director of the 92 Logements OCRB antenna), repeatedly hit a bound detainee with a wooden stick and also whipped him, accusing him of being part of a Muslim self-defence group from the PK5 neighbourhood of Bangui.¹³¹ A day earlier, on 22 March, the victim had been seized by a group of youth armed with knives and machetes in the 6th district and then, on the recommendation of another member of their community, had been taken to the OCRB 92 logements post. On arrival, the OCRB officers took from him FCFA 37,000 (64 USD) and his driving license.

At 6am on 23 March 2019, Luther Kouta, commander of the '*corps urbain*', reportedly took the victim from the cell, and tied his arms around a concrete post (see photo below). While an officer filmed the incident, asking the victim questions and accusing him of being part of a militia from the PK5 neighbourhood, he asked the two other officers present – Guy Pamebeti and a judicial police officer known only by his nickname '*ampoule grillée*'¹³² - to hit the detainee. During this incident, the victim was forced to wear a chain around his neck while being repeatedly hit on his body and feet for around 30 minutes (see photo below).

When Jean-Paul Yourou, Director of the Antenna arrived (in civilian clothes), he watched the scene, and then instructed the officers to continue. In one of the videos, the Director also hit the victim. Finally, the Commissioner orders the victim to be taken to the OCRB headquarters in the first district. On 24 March the victim was again reportedly hit, this time on his hands, at the OCRB headquarters, and was accused of having killed a youth from his district. He was then transferred to the judicial police services department (DSPJ) on 27 March, and then eventually to

¹³⁰ Meeting with confidential source, Bangui, 4 June 2019.

¹³¹ The Panel obtained one of the four videos on 17 May and additional videos in Bangui on 4 June 2019.

¹³² '*Ampoule grille*' has since been transferred to the "PK13" antenna. Meeting with a confidential source, Bangui, 4 May 2019.

the Ngragba prison on 15 April 2019. The inspectorate of police has been notified and has said it would open an inquiry.¹³³

The OCRB is largely made up of auxiliaries – 190 of the 225 officers (or 80 per cent) – who, despite not having regular police training nor receiving an official salary, carry weapons and wear the same OCRB uniforms as the regular officers.¹³⁴ Fines handed down to those arrested by the unit are a key source of income, predisposing them to such behaviour.¹³⁵ On 26 March 2019, the Minister of Interior, responsible for Public Security, General Wanzet, gathered representatives of the auxiliaries of the police force together at the National Police Academy to inform them of his decision to integrate them directly into the police force.¹³⁶ This declaration reportedly created problems between the Minister of Interior and the Director-General of the Police, Bienvenue Zoukoue (and former Director of the OCRB), because an informal commission had already been established to create a legal framework to train and test all auxiliaries within the force to ensure they meet the standards required of all regular police officers and to then allow them to be integrated within the force.¹³⁷

¹³³ Meeting with confidential source, Bangui, 4 June 2019.

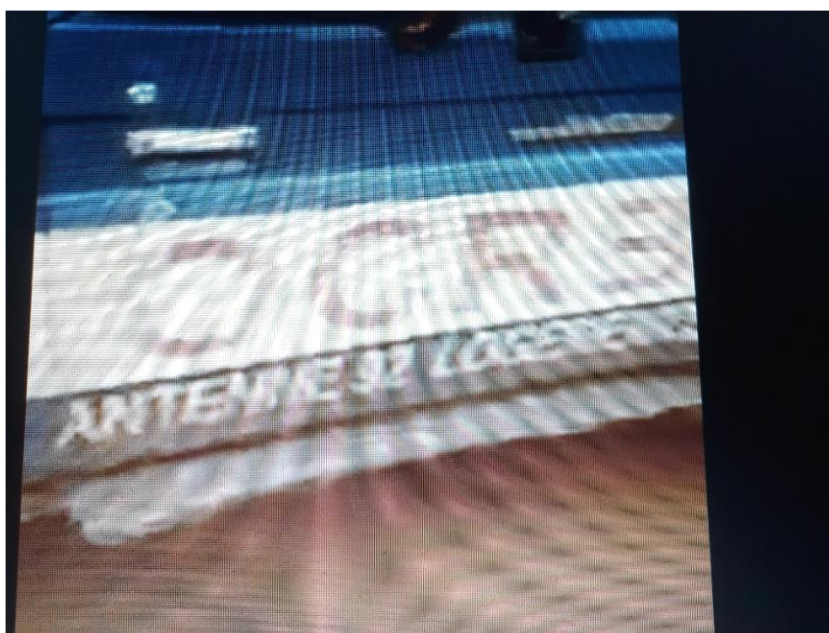
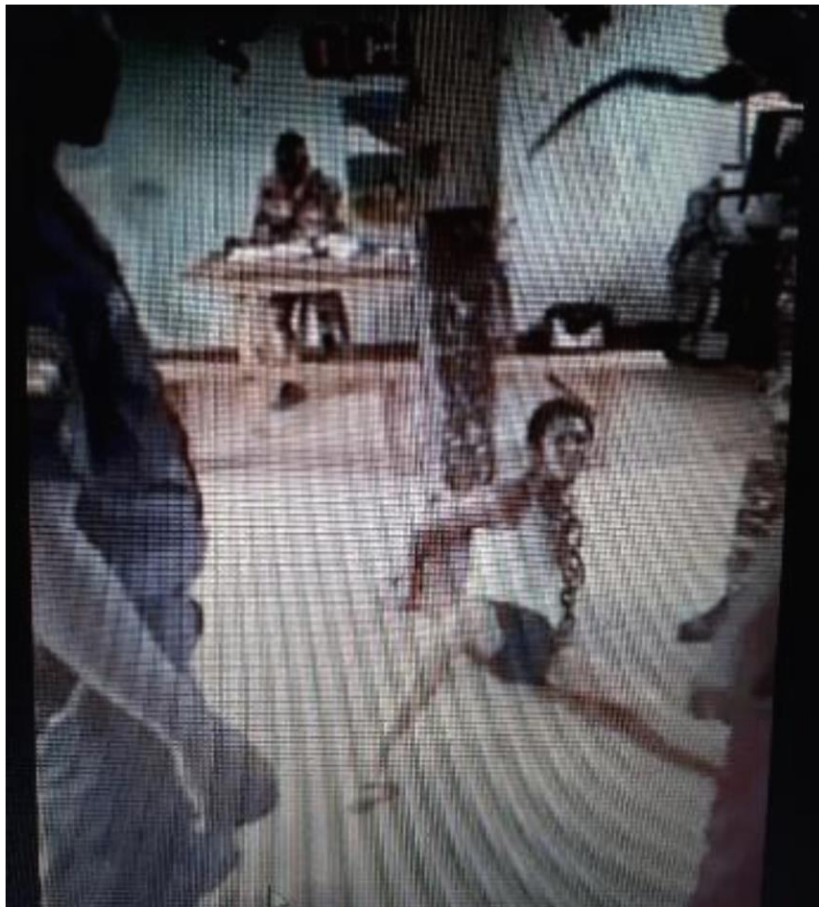
¹³⁴ An attempt is currently underway to register all auxiliaries with the police force. Meeting with confidential source, Bangui, 3 June 2019.

¹³⁵ Meeting with confidential source and national NGO, Bangui, 4 June and 2 June 2019.

¹³⁶ There are just over 600 auxiliaries working in the police force according to official sources. Meeting with confidential source, Bangui, 3 June 2019. <http://centrafriqueactu.com/2018/03/29/centrafrique-integration-dans-la-fonction-publique-les-auxiliaires-de-la-police-nationale-menacent-de-rentre-en-greve/>

¹³⁷ Meeting with confidential source, Bangui, 3 June 2019.

Screenshots from the videos taken at OCRB 92 Logements.



Annex 6.8: Commercial explosives: importation and safety in storage

The CAR Government routinely authorizes the import of seemingly large quantities of commercial explosives. This must be balanced though against the needs of the civil engineering and mining sectors, and specialists in this sector may not consider that such large quantities are unusual by industry standards. Some examples of authorized types and quantities are included in the table below:

Summary of some approved commercial explosives imports

<i>Date</i>	<i>Company</i>	<i>Item</i>	<i>Quantity</i>	<i>Remarks</i>
13 Feb 2018	ONM	Dynamite	5,000kg	▪ Booster explosive for Ammonium Nitrate / Fuel Oil (ANFO).
		Ammonium Nitrate	20,000kg	▪ Non-explosive until mixed with fuel oil to make ANFO. ▪ Requires a booster to initiate
		Detonating cord	10,000m	▪
		Electric detonators	5,000 off	▪ Commercial type. (Not manufactured or packaged to military specifications).
26 Sep 2018	Sogea Satom	Explogel 65 or Plus 70	32,000kg	▪ Gel commercial explosives.
		Ammonium Nitrate	56,700kg	▪ Non-explosive.
		Detonating cord	15,000m	▪
		Electric detonators	320	▪
		Nonel shocktube detonators	2,410	▪ Unsuitable for military or terrorist use.
28 Mar 2019	Sogea Satom	Explogel 65 or Plus 70	8,000kg	▪ Gel commercial explosives.
16 Apr 2019	Thien Pao	Explosive TBC	10,000kg	▪ Booster explosive for ANFO.
		Ammonium Nitrate	71,000kg	▪ Non-explosive.
		Electric detonators		▪ Commercial type.

The substances referred to in the different CAR Government authorizations have been acquired from, and delivered by, several enterprises in France, Cameroon and the Republic of Congo.¹³⁸

The Ministry of Defense authorized Sogea Satom to store the explosives and related material at the *Camp Leclerc* military base in Bouar and assigned six FACA officers to guard the explosives.¹³⁹ Several FACA officers also guard the explosives at the ONM base in Bangui.¹⁴⁰ The

¹³⁸ Panel's inspection at ONM base, 12-13 June 2019. Documents on the inspection of storage of the explosives and related material of Sogea Satom, Bouar, 4 and 17 June 2019. Documents obtained by the Panel from different companies in June 2019.

¹³⁹ Contract between Sogea Satom and the FACA commander in Bouar, 9 October 2018.

¹⁴⁰ Panel's inspection at ONM base, 12-13 June 2019.

Panel has not yet inspected the storage site of the explosives imported by Thien Pao.¹⁴¹

The Panel has informed the national authorities and importing companies that the imports of explosives could constitute a violation of the arms embargo, but the Panel is investigating the issue in more detail and will also consult with the 2127 Committee.

The Panel also notes that improper storage and safeguarding of such materials could lead to diversion of explosive materials and ultimately to their use by armed groups. In early July 2019, the Minister of Public Works, in close consultation with Sogea Satom, informed the Panel that the Ministry of Public Works would regulate the matter and send all (post-facto) exemption requests to the Sanctions Committee, if required.¹⁴²

¹⁴¹ Meeting with Thien Pao representative, Bangui, 15 June 2019.

¹⁴² Meeting with Minister of Public works, 3 July 2019.

Copy of correspondence from the CAR Minister of Foreign Affairs to the Minister of Foreign Affairs of Cameroon, referring to the authorization given by the CAR Minister of Defense to ONM to buy explosives and related material dated 25 March 2017. Document obtained by the Panel from an official from the Ministry of Public Works on 11 June 2019.

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES,
DE L'INTÉGRATION AFRICAINE ET DES
CENTRAFRICAINS DE L'ÉTRANGER

DIRECTION DE CABINET

DIRECTION GÉNÉRALE DES AFFAIRES
JURIDIQUES ET ADMINISTRATIVES

DIRECTION DE GESTION DES MISSIONS
DIPLOMATIQUES ET AFFAIRES
CONSULAIRES

SERVICE DE LA GESTION DES
MISSIONS DIPLOMATIQUES

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail

Bangui, le 16/02/2017

N° 145/17/METACD/DIRCAB/DGAJ/DCMCAC/SGMD-

Son Excellence Monsieur le Ministre des Affaires Étrangères de
l'Intégration Africaine et des Centrafricains de l'Étranger.

A
Monsieur l'Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire de la
République Centrafricaine à Yaoundé

CAMEROUN

OBJET : Demande d'autorisation d'achat, d'expédition
et de transport des substances explosives auprès du
Ministre des Mines, de l'Industrie et de Développement
Technologique du Cameroun

Monsieur l'Ambassadeur

Dans la perspective des travaux de réhabilitation des routes en induits superficiels, nécessitant l'achat de certaines
substances explosives, en vue de dynamiter des roches, l'Office National du Matériel, a obtenu l'accord du Ministre de la
Défense Nationale, pour l'achat des dites substances ci-après :

N°	DESIGNATION	UNITE	QUANTITE
1	Dynamite de diamètre 70	U	5.000
2	Cordeau détonnant	KG	10.000
3	Nitrate d'ammonium	ML	20.000
4	Détonateur électrique	U	5.000

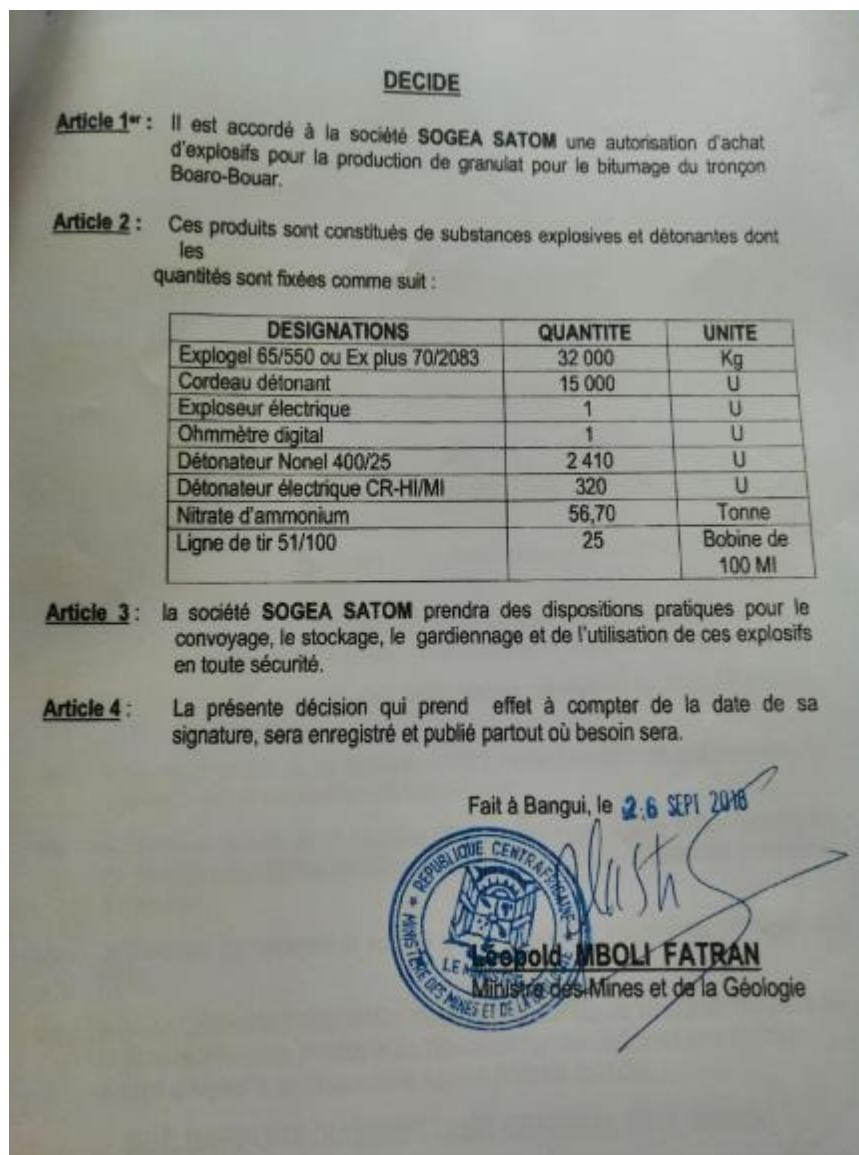
A cet effet, par Correspondance N°145/17/METACD/DIRCAB du 16/02/2017, le Ministre de l'Équipement, des
Transports, de l'Aviation Civile et du Désenclavement, sollicite de son Homologue Camerounais en Charge des Mines, de
l'Industrie et de Développement Technologique, une autorisation d'achat, d'expédition et de transport des substances
explosives susmentionnées, aux fins de faciliter des démarches administratives sur le territoire camerounais.

Fort de ce qui précède, je vous saurais gré des dispositions que vous voudriez bien prendre, en vue de la saisine
dudit ministère de la question.

Haute considération


Charles Arnel DOUBANE

Excerpt of a decision by the Minister of Mines authorizing Sogea Satom to buy explosives and related material dated 26 September 2018. Document obtained by the Panel from a Sogea Satom staff member on 12 June 2019.



There is a similar decision authorizing Sogea Satom to import certain amounts of explosives and related material dated 28 March 2019.

Copy of authorization by the Ministry of Defence for Sogea Satom to transport detonators from Mongoumba (DRC border) to Bouar with a FACA escort dated 14 February 2019. Document obtained by the Panel from an official from the Ministry of Public Works on 11 June 2019.



There is a similar decision on the transport of detonators from Bangui to Bouar with gendarmerie escort dated 6 March 2019.

Picture of the storage of nitrate close to the M'Poko international airport in Bangui, taken by the Panel on 12 June 2019.



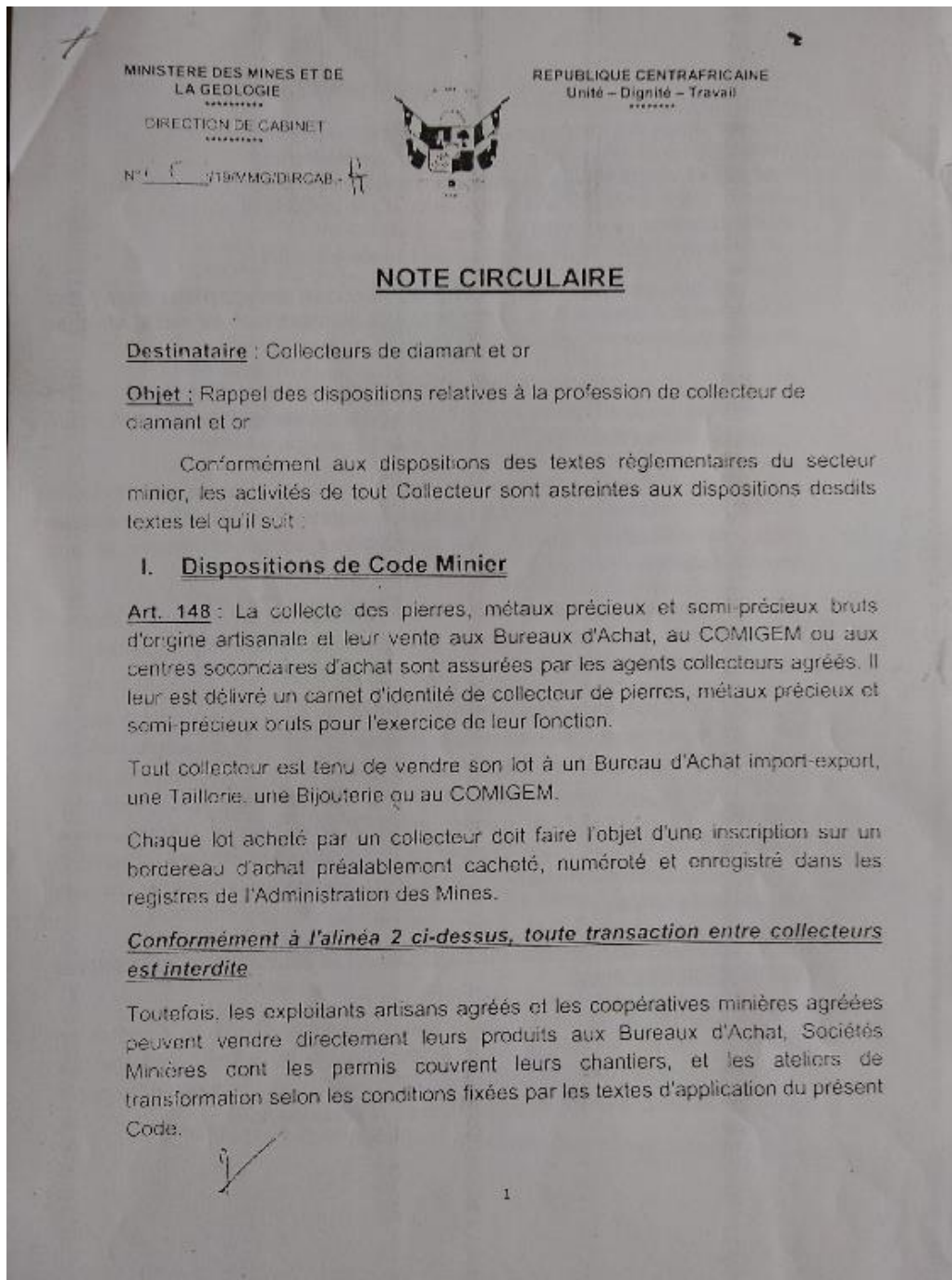
Annex 7.1: Measures taken by the Government of the Central African Republic to combat diamond-trafficking.

Establishment of quarterly threshold for exports of rough diamonds by diamond houses. According to this note by the Minister of Mines, if a buying house does not export diamonds of a value of \$600,000 on a quarterly basis, it will have its license revoked.

Document provided to the Panel by a staff from the Ministry of Mines on 17 May 2019.



Note by the Minister of Mines recalling some of the rules framing the activities of collectors. In particular, the Note recalls that the selling of diamonds among collectors is forbidden. In previous reports, the Panel had underlined that most collectors were trading diamonds among themselves in violation of the mining code, especially in the absence of buying houses' offices in the provinces (S/2016/1032, para. 172 and S/2018/1119, para. 144).



Art 149 : Pour être agent collecteur il faut remplir les conditions suivantes :

- avoir une bonne moralité ;
- n'avoir jamais été condamné soit pour infraction à la législation Minière soit pour infraction pénale à une peine pour crime ou délit ;
- **ne pas être actionnaire ni employé** d'une Société Minière, d'un Bureau d'Achat, d'une taillerie, d'une bijouterie ou d'une fonderie ni membre **d'une coopérative minière** ;
- avoir payé sa patente de collecteur de l'année en cours.

NB : LES COLLECTEURS SONT TENUS DE REALISER TRIMESTRIELLEMENT UNE PERFORMANCE MINIMALE DE 50 000 DOLLARS D'ACHAT AFIN DE PRETENDRE AU RENOUELEMENT DE LEUR CARNET L'ANNEE SUIVANTE.

Art 156 : Les gérants et agents acheteurs des Bureaux d'Achat et centres secondaires d'achat doivent être préalablement agréés par Arrêté du Ministre chargé des Mines avant d'exercer toute activité.

Les gérants et agents acheteurs des Bureaux d'Achat et centres secondaires d'achat sont autorisés à acheter les pierres et métaux précieux et semi-précieux bruts aux collecteurs agréés, aux coopératives d'artisans miniers et aux exploitants artisans patentés.

Chaque lot acheté doit faire l'objet d'une inscription sur un bordereau d'achat préalablement cacheté, numéroté et enregistré dans les registres de l'Administration des Mines.

Art 187 : Sont passibles d'un emprisonnement de deux (2) à cinq (5) ans et d'une amende pouvant aller de cinq cent mille (500.000) à cinquante millions (50.000 000) francs CFA ou à deux (2) fois la valeur de la marchandise saisie ou de l'une de ces deux peines seulement, les personnes qui, n'ayant les qualités ni de collecteur, ni d'agent acheteur d'un Bureau d'Achat, d'une bijouterie, d'une taillerie, d'une fonderie ou du COMIGEM se livrent à l'achat, à la vente et à la transformation illicite de l'or, des diamants bruts et d'autres substances minérales.

Les collecteurs ayant acheté ou vendu un lot entre les collecteurs seront soumis à la même peine.

Le Chargé de Mission, l'Inspecteur Central, le Directeur Général en matière des Mines, les Structures déconcentrées du Ministère en charge des Mines et les Unités Opérationnelles de l'USAF sont tenus, chacun en ce qui le concerne, de veiller à la stricte application de la présente note.

II. Dispositions du Décret d'application du Code Minier

Art 247: Les candidats à la profession d'agent collecteur présenteront leur demande à la Direction Générale des Mines ou à la Direction Régionale des Mines de la localité pour acheminement à la Direction Générale qui statuera après enquête.

La délivrance du carnet de collecteur est soumise au paiement préalable de la patente dont le taux est fixé par la Loi de Finances. La validité du carnet de collecteur est de un (1) an, à compter du 1er janvier au 31 décembre de l'année renouvelable.

Lors de la délivrance du nouveau carnet, le collecteur doit remettre à la Direction Générale des Mines ou à la Direction Régionale des Mines de la localité où il réside, les carnets expirés ainsi que tous les bordereaux d'achat en sa possession, il lui est délivré décharge de ces documents.

Le carnet de collecteur est strictement personnel et seul son titulaire est autorisé à acheter de l'or et des diamants bruts en provenance des exploitants artisans ou coopératives minières.

Art 248 : Toute collecte d'or et de diamants bruts effectuée par un collecteur auprès d'un exploitant artisan, d'une coopérative donne lieu à l'établissement en quatre (4) exemplaires d'un bordereau d'achat conforme au modèle agréé par la Direction Générale des Mines, la souche étant conservée par le collecteur.

Les collecteurs sont tenus de vendre la totalité de leurs produits soit aux agents acheteurs agréés des Bureaux d'achat ou Centres d'achat, soit au COMIGEM ainsi qu'aux Tellerius, Bijouteries ou Fonderies agréées. Toutes autres possibilités de vente, en particulier la vente d'un collecteur à un autre collecteur ou à une société minière, sont interdites. Tout lot collecté doit obligatoirement être vendu dans un délai maximum de 30 jours à compter de la date de son acquisition.

Les collecteurs devront faire viser leur carnet professionnel, au départ de province par le Directeur Régional des Mines, le cas échéant par la Brigade Spéciale Anti-Fraudes la plus proche, et à l'arrivée à Bangui par la Direction Générale des Mines.

Pour l'obtention du visa, la présentation des bordereaux d'achat ou de vente est exigée.

Art 249 : Il est fait obligation à tous les collecteurs de diamants et d'or de fournir mensuellement à la Direction Générale des Mines, les bordereaux d'achat.

Ces bordereaux doivent contenir systématiquement les indications suivantes :

- l'identité du vendeur
- l'identité de l'acheteur
- la qualité
- le chantier d'exploitation
- la quantité
- la répartition par caratage pour le diamant - le prix d'achat
- la date et le lieu.

Le double des bordereaux de vente comportant la date de cession, le nom et l'adresse de l'acheteur, le numéro de la patente pour les collecteurs ou celui du bureau d'achat et le prix de vente,

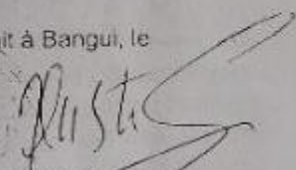
Art 250 : Les documents ci-dessus mentionnés doivent être remis au plus tard le 15 du mois suivant à la Direction Régionale des Mines ou à la Brigade de Contrôle Energétique, Minier et Hydraulique qui sont tenues de les acheminer à la Direction Générale des Mines dans la semaine suivant leur réception.

Art 251 : Tout retard injustifié ou inobservation des dispositions des articles 248, 249 et 250 ci-dessus sera sanctionné, après un avertissement, du retrait de la patente de collecteur de diamant et d'or.

Art 257 : L'exercice de la profession d'agent acheteur des bureaux d'achat d'importation et d'exportation ou d'exploitant artisan d'or et de diamants bruts est interdit aux agents collecteurs.

Art 275 : Il est fait interdiction aux coopératives d'acheter des produits miniers auprès d'autres coopératives ou auprès des collecteurs.

Fait à Bangui, le


Léopold MBOLI-FATRAN
Ministre des Mines et de la Géologie

A-répliquer
Présidence (ATCR)
Préfecture (ATCR)
Bureaux d'Achat (ATI)
Collecteurs (ATI)
Artisans Miniers (ATI)
Structures Déconcentrées Pour action

Rue de l'Industrie BP 26 Bangui République Centrafricaine
Tél. : +236 21 61 39 44 Fax : +236 21 61 06 48
Website

Annex 7.2: Evasion and wanted notice against François Kpombo, alias “B13”.

Due to his involvement in criminal activities, François Kpombo, alias “B13”, was arrested and imprisoned in Berbéati (Mambéré-Kadéï prefecture) in January 2016. He escaped in September 2017. Since then, he has continued to be involved in criminal activities in Carnot, in particular criminal acts against the Muslim community, including herders and diamond collectors.

Document provided to the Panel by a confidential source on 6 June 2019.

Maison d'arrêt de Berbéati

AVIS D'EVASION ET DE RECHERCHE

Il y a lieu de rechercher et de procéder à l'arrestation du détenu dont l'identité suit :

Nom et prénom : KPOUMBO François alias B13

Né le : 38 ans Environ

A : Carnot

Fils de : feu LINDORDE et de : feu ALICE YALOMBE

Nationalité : Antillais

Profession : artisan menuisier Domicile : gita

Incarcéré le : 04/01/2016 Sous le numéro d'écrou :

Pour : Association de mafieux Condamné à :

Par le tribunal de : Berbéati

L'intéressé s'est évadé le : 07/09/17 A : Dans la nuit du 07/09/17

Autres mentions :

Signalement

Taille : 1.70

Yeux : brun

Cheveux : brun

Signes particuliers :

En cas d'arrestation, bien vouloir conduire l'intéressé dans le service de sécurité le plus proche qui se chargera des formalités de son retour à la prison.

Demandons aux Chefs de quartier, village, groupe de prêter main forte pour le faire revenir :

1. Le Procureur de la République de Berbéati

2. Le régisseur de la Maison d'arrêt de Berbéati Tel : 751796

Fait à Berbéati, le 08/09/17

Applications

DAP.....1

Procureur de la République.....1

Juge d'Instruction.....1

Unité de Police Judiciaire (Police et Gendarmerie).....1

Le Régisseur [Signature]

Annex 8.1: Copy of Chadian identity card of Abdoulaye Hissène.

Document obtained by the Panel from a confidential source on 22 March 2019.

